

الجمهورية العربية السورية للمملكة الأردنية الهاشمية

معمان : السبت ٢١ ربيع الثاني سنة ١٤١٣ هـ . الموافق ١٧ تشرين اول سنة ١٩٩٢ م . العدد ٣٨٥٩

الفرس

الصفحة

- ٢٠٠٠ قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٩٢ — قانون تصديق اتفاقية امتياز التنقيب عن البترول في المملكة الأردنية الهاشمية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وشركة هانيو الكورية للطاقة المحدودة .
٢١٤٢ اتفاق التبادل التجاري بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية
٢١٤٤ التعليمات الخاصة بتنظيم نقل الطلاب بواسطة الباصات (الحافلات وسيارات الركوب المتوسطة)
٢١٤٦ اعلان صادر من امين عمان — اسس مرض نفقات التعبيد والتدريب .
٢١٤٦ تصحيح خطأ .

مديرية المطابع العسكرية

الرقم	اسم الجامعة	الناطقة التي تقع فيها الجامعة	سنة التأسيس	اللغة الرسمية	غرفة الجامعة في الاتحاد الدولي للجامعات	عدد أعضاء هيئة التدريس	عدد الطلبة المنسقين بالجامعة	نسبة الطلبة المنسقين لغير هئيات التدريس بالجامعة	عدد الكتب في المكتبة
٠١	جامعة بعلبك	بعلبك	١٤٥٩	اللاتينية	—	٦٦٠	٦٦٧٦	١ : ١٠	٢٥٠٠٠٠٠
٠٢	جامعة بعلبك	بعلبك	١٨٣٤	اللاتينية	—	٧٧٠	٧٧٧٠	١ : ١٠	٢٥٠٠٠٠٠
٠٣	جامعة فريبورغ	فريبورغ	١٨٨٩	الفرنسية اللاتينية	غرف	٧٨٨	٥٤٩٦	١ : ٧	٢٥٠٠٠٠٠
٠٤	جامعة جيف	جيف	١٨٧٢	الفرنسية	غرف	٢٤٤٠	١٠٩٠٩	١ : ٥	١٣٦٠٠٠٠
٠٥	جامعة لوزان	لوزان	١٨٩٠	الفرنسية	غرف	٦٦٩	٦٤٢٠	١ : ٩	١٣٦٠٠٠٠
٠٦	جامعة نيوشاتل	نيوشاتل	١٩٠٩	الفرنسية	—	١٦٤	٢٢٥٩	١ : ١٤	٢٦٠٠٠٠٠
٠٧	جامعة زيورخ	زيورخ	١٨٣٢	اللاتينية	غرف	١٦٢٦	١٨٣٥٣	١ : ١١	١٤٠٠٠٠٠
٠٨	المعهد الفدرالي للتكنولوجيا في لوزان	لوزان	١٩٦٩	الفرنسية	غرف	* ٩٩٩	* ٢٩٦٥	١ : ٢	٣١٠٠٢٦٦
٠٩	المعهد الفدرالي للتكنولوجيا في زيورخ	زيورخ	١٨٥٥	اللاتينية الفرنسية	غرف	* ١٤٨٠	* ٧٥٦٠	١ : ٥	٢٣١٠٠٠٠٠
٠١٠	معهد سينت غال للعلوم الاقتصادية والاجتماعية	سينت غال	١٨٩٨	اللاتينية	—	٢٢٠	٢٢٢٠	١ : ٧	٧٤٠٠٠٠٠

International Handbook of Universities, eleventh edition

مكتبة الامم المتحدة

نخني الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الاميان والنواب
تصادق على القانون الاتي وشأمر باسمه
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٩٢
قانون تصديق اتفاقية امتياز التنقيب عن البترول
في المملكة الاردنية الهاشمية

بيسن
حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
و
شركة هانبو الكورية للطاقة المحدودة

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية امتياز التنقيب عن البترول بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة هانبو الكورية للطاقة المحدودة لسنة ١٩٩٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعتبر الاتفاقية الملحقه بهذا القانون والمعقودة بين الحكومتين وشركة هانبو الكورية للطاقة المحدودة للتنقيب عن البترول في المملكة الاردنية الهاشمية صحيحة وناذلة بالنسبة لجميع الشايات المتوخاه منها.

المادة ٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الحسين بن طلال

١٩٩٢/٨/٦
وزير
الداخلية
الدكتور كامل ابو جابر
وزير
المالية
باسل جردانه
وزير
المرور والاتصالات
جمال الصرايرة
وزير
الداخلية
جودت السبول
وزير
الشؤون البلدية والقروية والبيئة
عبد الرزاق طيبقات
وزير
الثقافة
الدكتور محمود السرة
وزير
التنمية الاجتماعية
الدكتور أمين عواد المشاقبة
نائب رئيس الوزراء
وزير
التنظيم
المهندس علي السحيمات
وزير
دولة لشؤون
رئيسة الوزراء
ابراهيم عسر الدين
وزير
المعدل
عبد الكريم الكباريتي
وزير
الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية
الشيخ عز الدين الخطيب التميمي
وزير
دولة
سلطان العدوان
وزير
الزراعة
الدكتور فايز الخصاونة
نائب رئيس الوزراء
وزير
التعليم العالي
الدكتور عوض خليفات
وزير
المعدل
يوسف المبيضين
وزير
الطاقة والثروة المعدنية
الدكتور صالح ارشيدات المهندس علي ابو الغراب
وزير
دولة
للشؤون البرلمانية
عاطف البطوش
وزير
الصحة
الدكتور عارف البطاينة
رئيس الوزراء
وزير
الدفاع
الشريف زيد بن شاكور
وزير
الصناعة والتجارة
الدكتور عبد الله النصور
وزير
التخطيط
الدكتور زياد فريز
وزير
الاقتصاد والاسكان
المهندس سعد هابل السرور
وزير
الزراعة
الدكتور عارف البطاينة
وزير
الصحة
الدكتور عارف البطاينة
وزير
الثقافة
الدكتور عارف البطاينة
وزير
الزراعة
الدكتور عارف البطاينة
وزير
الصحة
الدكتور عارف البطاينة
وزير
الثقافة
الدكتور عارف البطاينة

٢٠٠١

اتفاقية مفاركة في الانتاج

بيسن

سلطة المصادر الطبيعية

بيسن

المملكة الاردنية الهاشمية

و

شركة هانبو الكورية للطاقة المحدودة

مكتبة الملك

اتفاقية المشاركة في الانتاج

عقدت هذه الاتفاقية في عمان، الاردن في عام ١٩٩٢ بين سلطة المصادر الطبيعية في الاردن (السلطة) والتي تأسست في المملكة الاردنية الهاشمية (الاردن) بموجب القانون رقم ١٢ لعام ١٩٦٨ وبين شركة مانبول للطاقة المساهمة المحدودة (المقاول) وهي شركة قانونية تأسست بموجب قوانين والطة الجمهورية الكورية وعنوان مكتبها المسجل " ٣١٦ ديتشي دونغ ، كالج نام كو ، سيؤول ، كوريا ".

بما ان جميع البترول في اسكن تواجد، الطبيعة في الطبقات الواقعة داخل حدود الاردن هو ملك لاردن.

وبما ان الاردن ترغب في الاسراع بتطوير المصادر البترولية المحتملة في المنطقة وكذلك يرغب المقاول في ان يشارك ويساعد الاردن في التنقيب عن المصادر البترولية المحتملة وتطويرها واتاجها في المنطقة.

وبما ان سلطة المصادر الطبيعية وكالة تأسست لتعمل نيابة عن حكومة الاردن وباسمها بموجب القانون رقم ١٢ لعام ١٩٦٨ (المنشور في الجريدة الرسمية رقم ٢٠٧٦ تاريخ ١٦ شباط ١٩٦٨) وهي مختصة بالتنقيب عن البترول واتاجه في المملكة الاردنية الهاشمية.

وبما ان للسلطة الحق المطلق بتعجيل كافة العمليات البترولية في الاردن.

وبما ان الاردن حولت السلطة التفاوض على هذه الاتفاقية وتنفيذها واعتبرت انه ينسب النظر عن اي شيء يتعارض مع ما ورد بهذه الاتفاقية فان لموس هذه الاتفاقية تملو على اي نس او تشريع او قانون او مرسوم من شأنه ان يتناقض مع بنود هذه الاتفاقية.

وبما ان المقاول راغب في تحمل الالتزامات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بمغوس التنقيب عن البترول وتطويره في المنطقة وبما ان السلطة والمقاول كليهما يرغبان في الدخول في هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالمنطقة لذلك فقد اتفق الفريقان على ما يلي:

مكتبة المخطوطات

المادة الأولى

تعريفات

لاغراض هذه الاتفاقية والملاحق المرتبطة بها يكون للمصطلحات الواردة والصور أدناه المعاني المعطاة لكل منها في هذه المادة الأولى:

"التابع"

تعني بالنسبة للمقاول:

(١) شركة، شراكة أو أية شخصية اعتبارية أخرى يملك المقاول فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة خمسين بالمائة (٥٠%) أو أكثر من الأسهم المطروحة أو منافع الشركة أو أية منافع ملكية أخرى لها حق التصويت.

(٢) شركة أو شراكة أو شخصية اعتبارية أخرى يملك مباشرة أو بصورة غير مباشرة خمسين بالمائة (٥٠%) أو أكثر من أسهم المداول المطروحة أو منافع الشركة أو أية منافع ملكية أخرى لها حق التصويت.

(٣) شركة، شراكة أو شخصية اعتبارية أخرى يكون خمسون بالمائة (٥٠%) أو أكثر من أسهمها أو منافع الشراكة فيها أو أية منافع ملكية أخرى قائمة ولها حق التصويت مملوكة مباشرة من قبل شركة أو شخصية أخرى تملك مباشرة أو بصورة غير مباشرة في المقاول خمسين بالمائة (٥٠%) أو أكثر من الأسهم أو منافع الشراكة أو منافع الملكية الأخرى القائمة ومغولة بالتصويت.

"اتفاقية"

تعني اتفاقية المشاركة في الانتاج هذه.

"برنامج التقييم"

يعني برنامج يطبق بعد بئر اكتشاف طبقا للمادة الثالثة (ج) (٢).

"بئر تقييم"

"المنطقة"

تعني أي بئر يحفر لاغراض برنامج التقييم. تعني المنطقة الموصولة في ملحق (١) والبيئة على الخارطة المسماة ملحق (ب) والمرتقتين بهذه الاتفاقية، وهذه المنطقة يمكن أن تتناقص من حين لآخر عن طريق التعازلات التي يمكن أن تتم وفقا للمادة الخامسة من هذه الاتفاقية.

"برميل"

يعني الثمن واربعين (٤٢) جالون امريكي "مقياس سائل" ممحج بدرجة حرارة ٦٠ فهرنهايت، ويجب أن تطابق هذه المقاييس والتصحيحات مع أحد مقاييس ASTM/API/IP

"المدد السنة الخمسية"

يعني مدة سنة احدى متعاقبة حسب التقويم الجريجوري تبدأ في الاول من كانون الثاني حتى الثلاثين من شهر حزيران او من الاول من تود الى ٣١ كانون الاول بما في ذلك اليومين المذكورين.

"ربع السنة الخمسية"

تعني مدة ثلاثة شهور متعاقبة حسب التقويم الجريجوري تبدأ على التوالي في اليوم الاول من شهر كانون الثاني وليسان وتود وتشرين اول.

"السنة الخمسية"

ويعني اثني عشر (١٢) شهرا متعاقبة تبدأ في الاول من كانون الثاني وتنتهي في (٣١) كانون الاول وذلك حسب التقويم الجريجوري.

"الاكتشاف التجاري"

ويعني الاكتشاف النفطي الذي يقرر المقاول انه يستحق التطوير التجاري كما هو مبين في المادة الثالثة (ج) (٤) من هذه الاتفاقية.

مكتبة من الكتب

"نقطة الكلفة"

يعني النقط الخام المخصص لاسترداد الكلفة والذي يحق للمقاول استلامه وفقا للمادة السابعة (١).

"النقط الخام"

يعني جميع الهيدروكربونات (ما عدا الغاز) بما فيها الخواشب المرافقة من أي بئر في المنطقة على شكل سائل من رأس البئر أو في جهاز فرد أو التي تستخرج بحالة سائلة من غار في جهاز فرد أو في مصنع وتشمل هذه العبارة أيضا المقطرات والمكثفات.

"نقطة التسليم"

تعني نقطة التصدير في الأردن للبترول المتولّد لبيع التصدير ونقطة بيع المقاول للنقط المطلوب للسوق المحلي أو أي نقطة من هذا القبيل يخلق عليها بين السلطة والمقاول.

"معايير التطوير"

تعني المعايير كما هي مرفقة في المادة السابعة (١) (٢) (٣).

"التطوير" أو "عمليات التطوير"

وتشمل كل العمليات والانشطة بموجب هذه الاتفاقية المتعلقة ب:

١- حفر آبار التعميد أو آبار التطوير وكافة العمليات المتعلقة بهما.

٢- اكتساب وتصميم وبناء وتركيب وتشغيل وحدة وسيارة المعدات والخطوط والانظمة والتجهيزات والانابيب وحقوق المرور والسماح ومحطات النقل والعمليات المتعلقة بكل ما ذكر أعلاه.

٣- إعادة الخطط وإعادة الدوران والمحافظة على الخطط وغيرها من مشاريع الاستخراج الثابتي والثلاثي.

"فترة تطوير"

تعني الفترة المشار إليها في المادة الثالثة (د) (٢) و (٣).

"خطة التطوير"

تعني الخطة المشار إليها في المادة الثالثة (ج) (٤).

"الاكتشاف"

تعني اكتشافا للنقط لم يكن معروف وجوده من قبل ، يستخلص من على السطح بفكر سائب يمكن قياسه بالسائب لحسن انتاج صناعة النقط المأهولة العقلية.

"بئر اكتشاف"

يعني اول بئر على أي تركيب جيولوجي يغت في رأى المقاول بعد الاعتبار وفق معايير صناعة النقط الجيدة انه قابل لانتاج البترول بمعدل يبرر اقتصاديا القيام بعمليات التقييم. ان التاريخ الذي يحدد فيه بئر اكتشاف هو التاريخ الذي يبلغ المقاول فيه السلطة ان بئرا هي "بئر اكتشاف".

"تاريخ التنازل"

يعني التاريخ الذي يلي التوقيع على هذه الاتفاقية من قبل الفريقين والذي يتم فيه اعر اجراء ضروري يملها قوة القانون وقاد اقره بالكامل.

انه من المفهوم ان "اخر اجراء" المشار اليه في هذا التعريف هو المرافقة النهائية من قبل السلطات المختصة لكلا الفريقين.

"تاريخ التخليد"

هو التاريخ الوارد في اول هذه الاتفاقية.

"نقاط التعقيب"

تعني النقاط كما هي مرفقة في المادة السابعة (١) (٢) (٣) (ط)

مكتبة من الكتب

"التعقيب او عمليات التعقيب"

وتتضمن عمليات المسح الجيولوجي والجيوفيزيائي والجوي واي نوع اخر من المسوحات وتفسير المعلومات المستقاة منها وحفر ثقوب الحفر وثقوب المينات الليانية وفحوصات طبقات الارض وثقوب اكتشاف البترول او تقييم اكتشافات النفط وغير ذلك من الابار والثقوب المتعلقة بها وشراء او الحصول على التوربينات والمواد والمعدات الخاصة بها. ان فعل " يتقب " يعني القيام بعمليات التعقيب.

"مدة التعقيب"

تمني مدة مدة سنوات من تاريخ نفاذ مدة الاتفاقية وتكون مدة المدة قابلة للتديد او للتقصير حسب الشروط الواردة في هذه الاتفاقية وتلزم مدة التعقيب الى ثلاث مراحل:

المرحلة الاولى ومدتها سنتان (٢) وهي (مرحلة التعقيب الاولى) وتتكون مدة مرحلة التعقيب الثانية سنتين (٢) وهي (مرحلة التعقيب الثانية). واما مرحلة التعقيب الثالثة فتكون مدتها سنتين (٢) قابلة للتديد (مرحلة التعقيب الثالثة).

"بئر استكشاف"

يعني اي بئر يحفر بهدف اكتشاف مخزون بترول.

"الغاز"

يعني كل الهيدروكربونات (غير النفط الخام) المنتج من اي بئر في المنطقة بما في ذلك جميع المواد غير الهيدروكربونية الموجودة بها والتي تكون في ظل الظروف الجوية من حيث الحرارة والضغط في حالة غازية بما في ذلك الغاز المنتج مع النفط الخام (والذي يسمى احيانا الغاز المصاحب "الغاز المذاب" او "غاز رأس البئر")

والغاز المنتج من غطاء غازي فوق جميع النفط الخام (والذي يسمى احيانا غاز الغطاء الغازي)، والغاز المنتج من خزان يحتوي على كميات قليلة جدا من النفط الخام (والذي يسمى احيانا "الغاز غير المصاحب" او "غاز بئر الغاز") والغاز الباقي بعد التكوير في جهاز الفرز او المنتج الذي يزيل الهيدروكربونات النائلة الموجودة في الغاز وقت انتاجه (ويسمى احيانا "الغاز السقي") .

"الاتفاق التجاري الاولي"

يعني الخارج الذي تبدأ فيه اول شحنة منتظمة من النفط الخام للتصدير او البيع او اول بيع منتظم للغاز اجراء المفاوض.

"الاردن"

وتعني المملكة الاردنية الهاشمية وتشمل حكرمة المملكة الاردنية الهاشمية.

"البترول"

يعني النفط الخام من كميات متنوعة والغاز والاسفلت وجميع المواد الهيدروكربونية الاخرى التي يمكن ان توجد في او تنجم او يتم الحصول عليها وتوفرها من المنطقة التي تغطيها هذه الاتفاقية بما في ذلك المواد التي يمكن استخراجها منها وتشمل المنتجات الثانوية باستثناء الرواسب الاساسية والبناء.

"العمليات البترولية"

تمني عمليات التعقيب وعمليات التطوير والاتفاق وكل العمليات الاخرى المجارة او المتوى القيام بها بموجب هذه الاتفاقية.

مكتبة
الكتاب
العلمي

"الاتفاق" أو "عمليات" والاتفاقية وتعمل كل العمليات والنشاطات بموجب هذه الاتفاقية وتعمل ب:

- (١) إيراد المنتج والمعاملة.
- (٢) أخذ وتوفير ومعالجة وإزالة المياه والخط والتجهيز والتسجيل والأعداد والتخزين والحرق ونقل وتسليم البترول للتصدير أو البيع.

"المنطقة الاتفاقي" تعني جزءا من المنطقة عينها المشار لتعمل كامل التجهيزات البترولية المكتشفة ضمن حدود المنطقة المسموح بها وذلك فيما يتعلق باكتشاف بحاري معين.

"النشط المنتج للمشاركة"

وتعني النشط العام المخصص فيما بين السلطة والمقاول وفق المادة السابقة (ب).

"فترة الاتفاق" تعني الفترة المشار إليها في المادة الثالثة (د) و (د).

"سنة" تعني سنة (١٢) شهرا متتالية حسب التقويم الجريجوري.

المادة الثانية

ملاحق الاتفاقية

وصف المنطقة المبحولة بهذه الاتفاقية	ملحق "أ"
خارطة تبين المنطقة المغطاة والمتأثرة بهذه الاتفاقية والمسجلة في ملحق "أ"	ملحق "ب"
الاجراءات المحاسبية	ملحق "ج"
الاحكام المتعلقة بالتطبيق الضريبي	ملحق "د"
نموذج الكفالة البنكية	ملحق "هـ"
نموذج كتاب الاعتماد	ملحق "و"
نموذج كفالة الشركة الام	ملحق "ز"

تعتبر ملاحق هذه الاتفاقية "أ" و "ب" و "ج" و "د" و "هـ" و "و" و "ز" جزءا منها وتعتبر، الا اذا نص على غير ذلك صراحة، مضافة في كونها وانما ليرد هذه الاتفاقية.

هكذا من العمل

المادة الثالثة

حقوق الاعتياد واجله

(١)

يمنح المقابل حصراً بموجب هذه الاتفاقية للقيام بعمليات بحرولية في المنطقة الموصوفة في الملحقين "١" و "ب" وينقل البترول المنتج من هذه المنطقة الى نقطة التسليم في الاردن، ويخزن ويحول هذا البترول، ويستخرج ويصرف به، ويبيع ويصدر حصته من هذا البترول بما في ذلك نفط الكلفة ويحمى ويبقى في الخارج عائداته من البيع، وكذلك يقوم المقابل في ظل اي قوانين مطبقة، او قواعد او أنظمة شريطة ان لا تكون تلك القواعد والأنظمة أكثر تقييداً من تلك المطبقة في صناعة النفط الجيدة بكل النشاطات الملائمة التي تساعد على القيام بكل ما ذكر اعلاه بما في ذلك بناء خطوط الانابيب، الجسور، الطرق، محطات النقل، وتجهيزات التخزين، والمطارات، والأنظمة الاتصال عن طريق الراديو والعلفون ومحطات الاقمار الصناعية في أي مكان في الاردن.

تتكم هذه الاتفاقية من الآن فصاعداً كل مصالح وحقوق والضمانات طرفيها.

(ب)

تبدأ مرحلة التعقيب الاولى ومدتها ستان (٢) بعد تاريخ النفاذ، وإذا قدم المقابل خلال ثلاثين (٣٠) يوماً على الأقل قبل انتهاء المرحلة الاولى للتعقيب اشارة خطياً للسلطة بمنحه الاستمرار في عمليات التعقيب في المنطقة تبدأ مرحلة التعقيب الثانية ومدتها ستان (٢) مباشرة بعد انتهاء المرحلة الاولى، وإذا قدم المقابل خلال مدة لا تقل عن ثلاثين (٣٠) يوماً من انتهاء المرحلة الثانية للتعقيب اشارة خطياً للسلطة بمنحه الاستمرار بالتعقيب في المنطقة تبدأ المرحلة الثالثة للتعقيب ومدتها ستان (٢) وقد تعتمد هذه المرحلة حسب ما هو وارد في هذه الاتفاقية بعد

انتهاء المرحلة الثانية مباشرة، وتنتهي هذه الاتفاقية إذا لم يتم انهاء بئر استكشاف بنهاية مرحلة التعقيب الثالثة، لكن إذا كان المقابل قد بدأ عمليات حفر في السنة النهائية من مرحلة التعقيب الثالثة او خلال الفترة الممتدة فتستمر مرحلة التعقيب الثالثة ثلاثين (٣٠) يوماً بعد اكمال المقابل لعمليات الحفر بما في ذلك اكمال الحفر والتقييم، وإذا تم نتيجة هذه العمليات او خلال السنة النهائية من مرحلة التعقيب الثالثة او خلال اية فترة تحديد لها انهاء بئر استكشاف فتستمر مرحلة التعقيب الثالثة لستين اياميتين اعتباراً من التاريخ الذي كان يجب ان تنتهي فيه المرحلة الثالثة فيما لو لم يتم انهاء بئر استكشاف وذلك ليمكن المقابل من القيام بعمليات تقييم.

(ج) (١)

يخرب على المقابل ابلاغ السلطة فوراً عند اكتشاف بترول في بئر تعقيب، ويجب ان يتضمن الاشعار كافة التفاصيل المتاحة ويجب تحديث الاشعار بتقرير يومي حتى يتم اخراج الحفارة من البئر.

(٢)

بعد ارسال اشارة الاكتشاف طبقاً للفترة (ج) (١) اعلاه، يتوجب على المقابل ارسال اشارة اخر الى السلطة يبلغها فيه ان كان المقابل يعتبر بئر التعقيب الذي تم فيه الاكتشاف بئراً اكتشافياً، ويرسل هذا الاشعار خلال ثلاثين يوماً من اكتمال التقييم الذي يحتاجه اعتباراً من الاكتشاف على ان لا يتجاوز ذلك باي حال من الاحوال فترة ستة اشهر من تاريخ الاكتشاف.

(٣)

إذا كان اشارة المقابل طبقاً للفترة (ج) (٢) اعلاه، ينفي بئراً اكتشافياً فيتوجب على المقابل باسرع وقت ممكن تحديث ومراجعة خطة تقييم وبرنامجه عمل وميزانية (برنامج تقييم) ومطابقاً مع لجنة التعقيب الفنية لتحديد ما إذا كان هذا الاكتشاف يستحق التطوير التجاري أم لا، ومن الاعتياد الاحتياطي الممكن استخراج والانتاج وخطوط الانابيب

مكرر من الأصل

والمعطيات المطلوبة وتقديم اعمار النفط الخام وكافة الامور الفنية والاقتصادية الاخرى ذات العلاقة. وخلال فترة (١٠) ايام من تسليمها الاثمار يجب على لجنة التعقيب الفنية ان تجتمع لمناقشة تقرير التعقيب هذا. وبعد هذه المناقشات وفي موعد لا يتجاوز (٤٥) يوما بعد تقديم "برنامج التقييم" المقترح يجب على لجنة التعقيب الفنية ان تقدم تقريرا الى المفاوض موسمة باي تغيير على برنامج التقييم والاسباب الموجبة له. وعلى المفاوض ان يدخل اي تعديلات مثل هذه كما يراه مناسبا وعليه تقديم "برنامج تقييم" نهائي للجنة التعقيب الفنية. بخصوص اكتشاف نفطي محظوظ بحالة بحيث انه لطوي خاصة يحتاج لفترة اطول لعمل برنامج تقييم. يجب ان يتم برنامج التقييم خلال فترة ثمانية عشر (١٨) شهرا من تاريخ انشاء بئر الاكتشاف.

(٤) خلال تسعين (٩٠) يوما بعد اكمال "برنامج التقييم" يزود المفاوض السلطة بتقرير واقعي وشامل حول "برنامج التقييم" وقرار المفاوض فيما اذا كان الاكتشاف يشكل "اكتشافا تجاريا" ام لا. وبمعتبر الاكتشاف الذي يحدد المفاوض بانه يستحق التطوير التجاري "اكتشافا تجاريا". وسيكون تاريخ التعهد هذا هو تاريخ الاعلان عن "اكتشاف تجاري". يمكن ان يتكون "الاكتشاف التجاري" من مكن واحد او من مجموعة من المكنات تستحق التطوير التجاري.

فإذا كان القرار ايجابيا فيعزج على المفاوض والسلطة ان يحدد المنطقة التي تشمل "منطقة الانتاج". ويجب على المفاوض ان يقدم للسلطة في نفس الوقت الذي يملئها فيه با لاكتشاف التجاري خطة شاملة مقترحة للتطوير "خطة التطوير" "منطقة الانتاج". وستكون خطة التطوير المقدمة على هذا النحو مستعدة الى قواعد هندسية واقتصادية سليمة طبقا

للمساليب الدولية المقبولة في صناعة البترول وممينة لتحقيق الامن فائدة والفعل توليت لاستخدام البترول في "منطقة الانتاج".

(٥) يعزج على السلطة والمفاوض ان يجتمعا ويعدرا معا "خطة التطوير" المقترحة خلال ستين (٦٠) يوما من تقديم الخطة من قبل المفاوض. وإذا لم يعلق الطرفان على "خطة التطوير" خلال مائة وثمانين (١٨٠) يوما بعد تاريخ تقديم "خطة التطوير" المقترحة فيجوز لاي فريق احالة الموضوع للقرار طبقا للمادة عشرين (٢٠). ويكون القرار المعخذ طبقا للمادة عشرين (٢٠) نهائيا فيما عدا انه يحق للمفاوض اعمار السلطة خلال ستين يوما من هذا القرار بانه لم يمد بمعتبر الاكتشاف "اكتشافا تجاريا". وبعد ذلك وفي اي وقت خلال سنة من تاريخ الاثمار يجوز للسلطة ان تطلب من المفاوض التخلي عن مصالحه في "منطقة الانتاج" التي يرتبط بها الاكتشاف.

ويعزج على المفاوض التخلي عن مصالحه بعد طلب السلطة مباشرة. وإذا طلبت السلطة من المفاوض التخلي عن مصالحه في "منطقة انتاج" طبقا للجملة السابقة فلا يجوز للسلطة ان تمنح اي طرف ثالث حقوق في منطقة الانتاج هذه بنفس الشروط او بخروط افضل من تلك الممنوحة للمفاوض فيما لو لم يتجهل المفاوض عن "منطقة الانتاج" قبل ان تمرر هذه الحقوق على المفاوض او لا.

(٦) بالنسبة لاكتشاف الغاز سيكون قرار المفاوض الفاعل فيه في الفترة (ج) (٢) اعلاه. يتعين ما اذا كان بئر الاكتشاف قادرا على انتاج الغاز بكميات تجارية ام لا. وان قرارا ايجابيا يستلزم اجراءات العمليات التجارية للغاز كما هو مبين في المادة الرابعة والعشرين.

(٧) إذا ما قرر المفاوض طبقاً للفقرة (ج) (٢) اعلاء بخصوص اكتشاف معين بأن بشر التفتيش الذي تم فيه الاكتشاف ليس بشراً اكتشافاً في حالة النقط العام أو أن بشر الاكتشاف في حالة اكتشاف العام لا يعتبر قادراً على انتاج العام بكميات تجارية أو أن اكتشاف النقط العام ليس اكتشافاً تجارياً طبقاً للفقرة (ج) (٤) يزود المفاوض السلطة بتوصيفه فيما يتعلق بذلك القرار مع تفسير مفصل لقراره التلوي. وسيحدد هذا التفسير الخطوات المستقبلية أن وجدت أو الشروط التي يعتقد المفاوض بأنها ضرورية لمحاولة جعل الاكتشاف تجارياً.

(٨) في الحالات التي لا تتعلق فيها السلطة مع رأي المفاوض طبقاً للفقرة (ج) (٢) اعلاء من حيث اعتبار بشر السفينة الذي تم فيه اكتشاف النقط العام ليس بشراً اكتشافاً أو أن البشر الاكتشاف غير قادر على انتاج العام بكميات تجارية أو حيث لا توافق السلطة على قرار المفاوض المبلغ للسلطة بموجب الفقرة (ج) (٤) اعلاء بعد "برنامج التفتيش" الذي قام به المفاوض من أن اكتشافاً للنقط العام لا يشكل "اكتشافاً تجارياً" فانه يترتب على المفاوض التخلي عن المنطقة التي تعثر الاكتشاف بنهاية "مرحلة التفتيش" الجارية إلا إذا العزم المفاوض في موعد لا يتجاوز بداية المرحلة التالية من "فترة التفتيش" بالقيام "بعمليات تفتيش" في المنطقة التي تحتوي على الاكتشاف أو المنطقة المجاورة لها وأما أن زالت السلطة بعد مراجعة برنامج الاكتشاف المقترح من المفاوض للمرحلة التالية على أن مثل عمليات التفتيش هذه كافية للسلطة تسمح للمفاوض بالاحتفاظ بالمنطقة.

(د) (١) يجوز للسلطة أن تمنح المفاوض فترة تمديد استثنائية لفترة التفتيش إذا طلب المفاوض ذلك في أي وقت قبل ستين (٦٠) يوماً على الأقل من نهاية فترة التفتيش الثالثة أو في أي

وقت قبل انتهاء فترة التمديد بموجب الفقرة (ب) اعلاء. ويجري اتفاق متبادل بين السلطة والمفاوض على مدة التمديد الاستثنائي وذلك الجزء من منطقة العقد الذي سيحتفظ به والشروط الأخرى للتمديد الاستثنائي.

(٢) بغض النظر عن أحكام الفقرة (ج) اعلاء إذا أعلن المفاوض عن "اكتشاف تجاري" خلال أي مرحلة من "فترة التفتيش" أو أي تمديد لها كهلما يكون الحال فيتبع "فترة التفتيش" "فترة تطوير" من تاريخ ذلك الاعلان بغض المنطقة التي تتواجد فيها المخزونات البعرونية التي تشكل واحداً أو أكثر من الاكتشافات البعرونية وحتى تاريخ الانتاج التجاري الأولي من كل "اكتشاف تجاري" على التوالي.

(٣) بعد تاريخ اعلان "اكتشاف تجاري" فإن حقوق والتزامات المفاوض بخصوص التفتيش تعتبر وفقاً لما جاء في المادة الرابعة ادناء. ولكن إذا تخطى المفاوض بموجب المادة الخامسة لاحقاً عن كل المنطقة الأصلية باستثناء مناطق الانتاج فلن يكون على المفاوض أي التزام آخر للقيام بعمليات تفتيش بموجب هذا الاتفاق شرط أن يكون قد قام بأداء التزامات العمل لمرحلة التفتيش الجارية والتي جرى خلالها التخلي.

(هـ) يكون اجبالي فترة التطوير لفترة الانتاج لكل "اكتشاف تجاري" خمسة وعشرين (٢٥) عاماً من تاريخ الاعلان عن مثل هذا "اكتشاف التجاري".

(و) يعمل المفاوض ويضخ كل التكاليف والتنفقات المطلوبة لتمديد كل العمليات البعرونية التي تتم بتفويض هذه الاتفاقية. ويحق للمفاوض أن يسترد التكاليف والتنفقات فقط من ذلك الجزء من العنبر الذي يحق له استلامه بموجب المادة (٧) (١) من هذه الاتفاقية.

(د) توافق السلطة على تجديد فترة الانتاج بعموم النفط الخام لمدة خمسة سنوات اضافية وعموم الغاز لمدة عشرة سنوات اضافية اذا قام المقاول بتقديم طلب مكتوب خلال مدة لا تقل عن سعين (٩٠) يوما قبل انتهاء فترة الانتاج. تخضع المدة الاضافية لنفس احكام هذه الاتفاقية.

المادة الرابعة

اعمال التعقيب والعزائم الاتفاق

(١) يتوجب على المقاول ان يبدأ عمليات التعقيب خلال تسعين (٩٠) يوما من تاريخ التنازل.

(ب) بناء على شروط هذه الاتفاقية يوافق ويغترم المقاول بالقيام بالبعد الا دلى المذكور ادناه من التزامات العمل وبناء على الفقرة (ب) (٥) ادناه عليه ان ينفق مبلغا لا يقل عن المبالغ المحددة ادناه لكل عمل والبناء كل مرحلة من مراحل التعقيب.

(١) يتوجب على المقاول خلال مرحلة التعقيب الاولى ان ينفق ما لا يقل عن عشرة ملايين (١٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار امريكي على برنامج التعقيب والتقييم التالي.

- ١- اعادة معالجة اي مسح زلزالي قائم في منطقتي الريفعة والمرحان يعتبره المقاول ضروريا.
- ٢- الحصول على اي مسوحات زلزالية اضافية يعتبرها المقاول ضرورية في منطقتي الريفعة والمرحان
- ٣- القيام بدراسات جيوكيميائية
- ٤- القيام بابحاث بيتروليمية
- ٥- حفر بئرين استكشافيين

(٢) اذا اختار المقاول الاستمرار في عمليات التعقيب خلال المرحلة الثانية يتوجب عليه ان يحصل على المعلومات الجيولوجية والجيوليمية التي يعتبرها ضرورية وان يعلن بئرين (٢) استكشافيين وان ينفق ما لا يقل عن اربعة ملايين (٤,٠٠٠,٠٠٠) دولار امريكي.

مكتبة
الكتاب

(٢)

إذا اختار المفاوض الاستمرار في عمليات التعقيب خلال المرحلة الثالثة يترتب عليه أن يحصل على المعلومات الجيولوجية والجيوفيزيائية التي يعتبرها ضرورية وأن يعلن بمر استكشافية واحدة وأن ينفق ما لا يقل عن ثلاثة ملايين (٧,٠٠٠,٠٠٠) دولار أمريكي.

(٤)

تعتبر الأبار الاستكشافية المشار إليها في الفقرات (ب) (١)، (ب) (٢) و (ب) (٣) أعلاه حتى الوصول إلى عمق ٣٥٠٠ متر أو إلى عمق كافٍ لاغتراق (٧٠٠) متر من سطح طبقة الاردرشيتي أيما يأتي أولاً على أن لا يلزم المفاوض أن يعلن في أي طرق تحت عمق تواجه ظروف من شأنها أن تقود مفاوضات حكيمًا وحذراً إلى التوقف عن عمليات الحفر.

(٥)

أن الجار الحد الأدنى من الأعمال الملزم بها الموسومة خلال أية مرحلة من مراحل التعقيب يعني المفاوض من شرط اتفاق الحد الأدنى الملزم به خلال المرحلة، ولكن تنفيذ الحد الأدنى من الاتفاق الملزم به خلال أية مرحلة من مراحل التعقيب لا يعني المفاوض من شرط القيام بتنفيذ الحد الأدنى من الأعمال الموسومة أعلاه لهذه المرحلة.

(٥)

إذا قام المفاوض بأعمال إضافية تزيد عن الأعمال المطلوبة منه في الفقرات (ب) (١)، (ب) (٢) و (ب) (٣)، أعلاه فإن هذا العمل الإضافي للمفاوض سيحتسب له تجاه الوفاء بالتزامات العمل خلال مرحلة أو مراحل التعقيب التالية، إذا التزم المفاوض أكثر من الحد الأدنى المبين في الفقرات (ب) (١)، (ب) (٢) و (ب) (٣) أعلاه، سيحتسب هذا الاتفاق الإضافي للمفاوض تجاه الوفاء بالتزام اتفاق الحد الأدنى خلال المرحلة أو المراحل التالية للتعقيب.

(د)

يترتب على المفاوض خلال تسمين (٩٠) يوماً من تاريخ النفاذ وتسمين يوماً (٩٠) على الأقل قبل بداية كل سنة شمسية خلال مرحلة التعقيب، أن يجهز برنامج عمل وميزانية للمنطقة يبين فيها عمليات التعقيب التي يقترح المفاوض تنفيذها خلال السنة الشمسية التالية وأن يقدم هذا البرنامج والميزانية إلى (اللجنة الفنية للتعقيب). ويترتب أن تكون البرامج والميزانيات المقدمة لمرحلة التعقيب كافية لتغطية الحد الأدنى من التزامات المفاوض للعمل والاتفاق خلال الفترة المتبقية. على أن يؤخذ بعين الاعتبار ما يحتسب للمفاوض من مزايا وأعمال إضافية خلال مراحل التعقيب السابقة، ويترتب على اللجنة الفنية للتعقيب أن تجميع خلال (١٠) فترة أيام من الاستلام لمراجعة برنامج العمل والميزانية ويترتب على اللجنة أيضاً أن تقدم خلال فترة لا تقل عن ستة (٦٠) يوماً قبل بداية السنة الشمسية تقريراً للمفاوض يتضمن توصياتها بإجراء التغييرات في برنامج العمل والميزانية والأسباب الداعية لذلك ويترتب على المفاوض أن يقدم للسلطة في مدة لا تتجاوز ثلاثين (٣٠) يوماً قبل بداية السنة الشمسية برنامج العمل النهائي والميزانية النهائية للسنة الشمسية إذا بعين الاعتبار توصيات اللجنة الفنية للتعقيب التي يراها مناسبة.

(هـ)

يترتب على المفاوض أن يمهّد بإدارة العمليات البعرونية بمقتضى هذه الاتفاقية إلى مدير كفاءتها (مدير عام) ويجري تبليغ السلطة باسم المدير العام حين تهيئته. ويمنح المفاوض المدير العام سلطات كافية تمكنه من تنفيذ التوجيهات الخطية القانونية المترتبة على المفاوض بموجب هذه الاتفاقية.

مخازن النفط

المادة الخامسة التخلي

(١) التخلي الاجباري

- (١) يخترع على المقال تسليم ما نسبته ثلاثة وثلاثون بالمائة (٨٧٪) من مساحة المنطقة الاملية عند نهاية مرحلة التخلي الاولى.
- (٢) يخترع على المقال تسليم ما نسبته ثلاثة وثلاثون بالمائة (٨٧٪) اخرى من مساحة المنطقة الاملية عند نهاية مرحلة التخلي الثانية.
- (٣) اذا لم يجر تسديد مرحلة التخلي الثالثة طبقا للمادة الثالثة (ب) و (د) فيجوز التخلي عن المنطقة المتبقية بنهاية مرحلة التخلي الثالثة فيما عدا مناطق الانتاج واية مناطق كما هو مشار اليها في المادة الثالثة (د) والبادء الرابعة والمضامين من الاتفاقية على التوالي.
- (٤) في حالة اى تسديد لمرحلة التخلي الثالثة بموجب المادة الثالثة (ب) او (د) فان المنطقة المتبقية بموجب هذه الاتفاقية سيجوز التخلي عنها بنهاية فترة التسديد هذه باستثناء مناطق الانتاج واية منطقة كالتمتار اليها في المادة الرابعة والمضامين.
- يحدد المقال حجم وشكل المنطقة او المناطق التي سيتم التخلي عنها بعد التفاوض مع السلطة. ويجب ان لا يشمل اى تخلي على اكثر من منطقتين وان تكون كل منطقة من هذه المناطق ذات شكل وحجم تسمح بالقيام بعمليات بعرولية من قبل طرف اخر. على ان لا يكون التزام المقال بالتخلي عن اجزاء من المنطقة المتبقية شاملا لاي جزء من المنطقة منطبقا مع سطح شكل جيولوجي تم به اكتشاف "بئر اكتشاف" او تجري فيه "عمليات تقييم".

مكتبة
الكتاب

(ب) التخلي الطوعي

بامكان المقال وفي اى وقت ان يتخلى طوعا عن كل او عن جزء من المنطقة بدون القيام باى عمل اضافي او التنازل الراسي بشرط ان يكون المقال في ذلك الوقت قد اولى بالتزامات المبل الخاص بالتخلي بمقتضى المادة الرابعة للمرحلة السارية من فترة التخلي. واي تخلي يتم بهذا الشكل سيحتسب نحو التخلي الاجباري وفق النصوص الواردة في الفقرة (١) اعلاه.

(ج)

عندما يتخلى المقال عن اية منطقة يخترع عليه القيام وعلى السلطة الخاصة بكل عمليات التخطيط الضرورية وفق المصاير المتبعة في صناعة النفط الجديدة، وان يقوم بكل ما هو ضروري ضمن الممنول لتجنب اية اخطار يمكن ان تهدد الحياة البشرية او تلحق ضررا بامتلاك الغير والحماية المصادر الطبيعية في تلك المنطقة.

المادة السادسة

حقوق الميرك والالتزامات

- (أ) يسجل استثمار الميركول الناتج عن هذه الاتفاقية في الاردن كاستثمار اجنبي موافق عليه فيما اذا تطلب ذلك اي قانون او نظام لميرك الميركول المعمول به بشكل عام في الاردن او بناء على طلب عطي وقانوني من الميركول بخرط انه الى المدى الذي يكون فيه لنصوص القانون او المراسيم او الانظمة المطبقة على مثل هذا الاستثمار الاجنبي الموافقة عليه لا تتوافق مع نصوص هذه الاتفاقية فان نصوص هذه الاتفاقية هي التي تطبق.
- (ب) ان التقد اللازم للميركول والميركولين الفرعيين لتغطية انفاقهم المحلي يمكن ان يستورد بعمليات قابلة للتحويل.
- (ج) ينفذ بيع وشراء الدينار الاردني بالاسعار اليومية السائدة التي يعلنها البنك المركزي في عمان/ الاردن بشرط الا تكون هذه الاسعار التي تطبق على الميركول والميركولين الفرعيين اقل ملائمة من الاسعار المتاحة لاي نشاط خاص تجاري او صناعي او خاص بالسلطة في الاردن.
- (د) يحق للميركول والميركولين الفرعيين فتح وتشغيل حسابات في ميرك اجنبية خارج الاردن . ويمكن ان تستعمل الحسابات من هذه الحسابات كمدفوعات او ثمن لشراء سلع وخدمات من الخارج دوليا ضرورة تحويل الاموال الخاصة بهذه المدفوعات او لا الى الاردن ولتحويل المبالغ اللازمة الى الميركول المحلية الاردنية من اجل تغطية النفقات بالعملة الاردنية ذات الصلة بالانظمة الواردة في هذه الاتفاقية.

مكرر من الأصل

(أ)

يمنح الميركول والميركولين الفرعيين ضمانات حقوق الميرك العالية طيلة مدة سريان هذه الاتفاقية:

- ١- ان يزودوا بعمليات اجنبية حرة الميرك لكل المبالغ الضرورية للقيام بالعمليات التي تتضمنها هذه الاتفاقية.
- ٢- ان يحتفظ الميركول والميركولين الفرعيين بهذه المبالغ خارج الاردن وان لا يجبر الميركول او الميركولين الفرعيين بتحويل اموال او مستلزمات الى الاردن من الخارج باستثناء المبالغ الضرورية لتسييد نفقاتهم للرفاء بالتزاماتهم بالعملية الاردنية.
- ٣- للميركول حق التصرف والاحتفاظ في الخارج بمائداته من تصدير الميركول ومن بيعه محليا ولا يجوز اجباره على تحويل هذه المائدات الى الاردن باستثناء ما ورد في الفقرة (٥) (٦) اعلاه.
- ٤- يحق للميركول او ميركوليه الفرعيين اخراج جميع عائداتهم من اعمالهم داخل الاردن بما في ذلك المائدات من بيع الميركول او اي اموال اخرى من اي نشاط داخل الاردن بمقتضى هذه الاتفاقية. و يمكن الاستعانة من هذا الحق دون الاخل بالاجراءات التي تنظم قانون ميرك الميركول والتغطيات المعمول بها في الاردن في حينه، بشرط ان لا تمنع او تؤخر هذا الاخراج.
- ٥- يصرح للميركول والميركولين الفرعيين بدفع رواتب مستخدميهم الاجانب المائلين في الاردن بالعملة الاجنبية سواء داخل الاردن او خارجه ولا يطلب من هؤلاء المستخدمين سوى اخطار ما يكفي لتغطية تكاليف معيشتهم. ويسمح لهؤلاء المستخدمين اخراج مدخراتهم او عائدات بيع مستلزماتهم الشخصية.

٦- يجوز للمقاول ومقاوليه الفرعيين الاحتفاظ بحساب خاص بمبيعات اجنبية داخل الاردن من اجل اداء ما يترتب عليهم دفعة للسلطة او للحكومة بموجب هذه الاتفاقية، او لاجل دفعات اخرى تتطلبها العمليات النفطية.

٧- اية دفعة من المقاول للسلطة او الاردن بموجب هذه الاتفاقية ستدفع بالدولار الامريكي لدى بنك في عمان تسميه السلطة او الاردن الا اذا اتفق الطرفان على التعامل بعملية اخرى، واية دفعة من السلطة او الحكومة الى المقاول ستتخذ من الاتفاقية ستدفع بالدولار الامريكي الى بنك او بنوك يسميها المقاول الا اذا اتفق الفريقان على التعامل بعملية اخرى.

٨- للمقاول الحق ان يحول الى عملة اجنبية اية مبالغ بالدينار الاردني لا يحتاجها ويكون قد حصل عليها نتيجة العمليات البترولية التي قام بها بموجب هذه الاتفاقية كما ان له الحق بحرية تحويل هذه العملة الاجنبية الى الخارج.

٩- اية دفعة يتوجب على السلطة دفعها للمقاول او يتوجب على المقاول دفعها للسلطة حسبما تكون عليه الحالة بموجب هذه الاتفاقية ستتم خلال المدة المحددة للدفع في هذه الاتفاقية او اذا لم ترد مدة محددة خلال ثلاثين (٣٠) يوما بعد استلام فاتورة بذلك تتضمن بنودا مفصلة، واي تاخير في الدفع تخول الفريق المتعلق لمالعه هذا المبلغ في العمول على فائدة مركبة على اساس شهري محسوبة على اساس سعر الفائدة بين البنوك في لندن (ليمبور) على الودائع الشهرية حسب لائحة صادرة من قبل بنك ميدلاند في اول يوم عمل من الشهر اليمني بالاضافة الى فائدة بنسبة ٢ % عن كامل المدة التي استحق خلالها المبلغ.

مكرر من الأصل

المادة السابعة

استرداد التكاليف والنفقات والمشاركة في الانتاج

(١) النفط الخام المخصص لاسترداد الكلفة

١- يحق للمقاول ان يتسلم كمية من النفط الخام خلال كل سنة شمسية بموجب هذه المادة السابعة (١) (ويشار اليها هنا "بنفط الكلفة") وذلك من اجل تغطية كل التكاليف والنفقات التي يتكبدها بضموم جميع العمليات البترولية، وتكون كمية نفط الكلفة التي يحق للمقاول ان يتسلمها خلال اي سنة شمسية بموجب هذه المادة السابعة (١) وبغض النظر عن احكام اي قانون للضريبة او قانون للمحاسبة مطبق في الاردن ومناقض للاتفاقية مساوية لكمية النفط الخام التي تناري قيمتها الكلفة والنفقات الكلية القابلة للاسترداد من قبل المقاول خلال هذه السنة الشمسية وبموجب شروط هذه الاتفاقية، على انه لا يحق للمقاول استلام اي كمية من نفط الكلفة بموجب هذه المادة السابعة (١) تتجاوز ما نسبته خمسة واربعين بالمائة (٤٥%) من مجموع كمية النفط الخام المنتج والمولر من المنطقة في اي سنة شمسية وغير مستعمل في العمليات البترولية.

يتم استرداد كامل الكلفة والنفقات المتكبدة من قبل المقاول بضموم العمليات البترولية على الشكل المبين ادناه وبالترتيب التالي:

(١) تكون جميع نفقات التعميل المتكبدة بعد "الانتاج التجاري الاولي" من اول اكتشاف تجاري قابلة للاسترداد خلال السنة الشمسية التي يتم بها الاتفاق او السنة الشمسية التي يبدأ بها الانتاج التجاري الاولي ايها تلي الاخرى فيما عدا البنود التالية:

- ضرائب الدخل المتعلقة خارج الاردن والضرائب الاخرى التي تم تكديفها خارج الاردن بشرط ان تكون هذه الضرائب الاخرى غير قابلة للاسترداد لاسباب معقولة وتكون جزء عادي لا يتجزأ من اية اعباء مطلوبة على اساس معقول للمعاملات المتروكة او ناشئة عنها فان مثل هذه الضرائب ستكون ضمن التكاليف القابلة للاسترداد.

- التكاليف المتعلقة بالنفط الخام بعد تحميله على الناقله للنفط خارج الاردن.

- النفقات بمقتضى المادة التاسعة (٩) (ب).

(٢) تكون جميع نفقات التعقيب بما في ذلك النفقات المتراكمة قبل بداية "الانتاج التجاري الاول" من اول اكتفاء تجاري "قابلة للاسترداد ابتداء من السنة الضمنية التي تم بها الانفاق او السنة الضمنية التي ابتداء بها الانتاج التجاري الاول.

(٢) تكون تكاليف التطوير بما في ذلك التكاليف المتراكمة قبل بداية "الانتاج التجاري الاول" من "اول اكتفاء تجاري" قابلة للاسترداد ابتداء من السنة الضمنية التي تم بها الانفاق او السنة الضمنية التي ابتداء بها الانتاج التجاري الاول.

مكتبة من الكتب

(٤) اذا زادت قيمة التكاليف والنفقات والمصاريف القابلة للاسترداد بموجب الفقرات (١) (١) و (٢) ، (٢) اعلاء عن خمسة واربعين بالمائة (٥٥%) من سجل كمية النفط الخام المنتجة والموفرة من المنطقة في تلك السنة الضمنية والتي لا تتحمل بالمعاملات المتروكة فان مقدار هذه الزيادة في الكلفة والمصاريف والنفقات ترحل للاسترداد خلال السنة او السنوات الضمنية المقبلة وتعتبر كما لو انها انفقت خلال السنة او السنوات الضمنية التالية التي ان تسرد بالكامل.

-٢ لا غرض تعديد تمديد لكل التكاليف والمصروفات والانفاق من اجل استردادها طبق التعابير التالية:

(١) "نفقات التعقيب" تعني كل النفقات والتكاليف والمصروفات المتكبدة بغض عن او من اجل عمليات التعقيب بما فيها التكاليف والنفقات والمصروفات المتكبدة قبل "تاريخ البلاد" ولكن عند او بعد تاريخ تنفيذ الاتفاقية.

(٢) "نفقات التطوير" تعني كل النفقات التي يتحملها المتداول بغض عن عمليات التطوير باستثناء مصروفات التحفيل.

(٣) "مصروفات التحفيل" وتعني كل التكاليف والمصروفات من اجل العمليات المتروكة بعد كل "انتاج تجاري اولي" من اي "اكتفاء تجاري".

-٣ من المفهوم بانه يمكن تحمل "نفقات تطوير" خلال فترة التعقيب وفترة الانتاج ويمكن تحمل "نفقات التعقيب" خلال اي فترة تطوير كما انه من المفهوم بانه اذا اخضعت اي بئر حفرته خلال فترة التعقيب لعمليات التطوير فيمكن اعاده تصنيف كلفة هذا البئر بناء على رغبة المتداول واعتبارها كلفة تطوير.

(ب) النظم المنتج للمشاركة

توزع الكمية الكلية من النفط الخام المنتج والموفر من المنطقة في سنة شمسية والذي لم يستعمل في العمليات البترولية معسوما منه الكمية الكلية من "النفط الكلفة" الذي يحق للمقاول استلامه خلال السنة الشمسية بملئى الفقرة (١) اعلاه (والمشار اليه "بالنظم للمشاركة") بين السلطة والمقاول بما يتفق مع النسب المتماثلة المبينة ادناه، والمرتكرة على معدل الانتاج اليومي من نفط الانتاج المشترك المنتج والمحتفظ به من المنطقة لكل ربع سنة شمسية.

(١) لتلك الكميات من النفط المنتج للمشاركة التي لا تزيد عن ستمين ألف (٦٠٠٠٠) برميل يوميا.

السلطة = خمسة وعشرون بالمائة (٦٥%)

المقاول = خمسة وثلاثون بالمائة (٣٥%)

(٢) لتلك الكميات من النفط المنتج للمشاركة التي تتعدى ستمين ألف (٦٠٠٠٠) برميل يوميا ولا تزيد عن مئة ألف (١٠٠٠٠٠) برميل يوميا.

السلطة = ستمين بالمائة (٦٠%)

المقاول = ثلاثين بالمائة (٣٠%)

(٣) لتلك الكميات من النفط المنتج للمشاركة التي تتعدى المئة ألف (١٠٠٠٠٠) برميل في اليوم.

السلطة = خمسة وسبعون بالمائة (٧٥%)

المقاول = خمسة وعشرون بالمائة (٢٥%)

مكتبة النظم

(ج) تقييم التصدير

(١) تحدد قيمة البترول النهائية لجميع اغراض هذه الاتفاقية لكل ربع سنة شمسية منطقية وكذلك القيمة المؤقتة حسب احكام الفقرة (ج) هذه.

(٢) يعرّف تقييم كل الزيت الخام نهائيا حسب المتوسط المرجح لسعر التصدير (كما هو معرف في الفقرة (ج) (٤) ادناه) الذي تحققه السلطة و/او المقاول للنفط الخام من المنطقة والذي تم بيعه خلال ربع السنة المعني. وحيثما يتم الاتاج اكثر من درجة او نوع من المنطقة تحدد قيمته النهائية بمردد مستقل لكل درجة او نوع عندما يصدر بشكل مستقل.

(٣) في حالة عدم حصول مبيعات باسماء التصدير المتحققة بملئى الفقرة (ج) (٢) اعلاه تبذل على الاقل عشرة بالمائة (١٠%) من كامل كمية الزيت الخام المتوفر في المنطقة والباع للتصدير خلال ربع السنة المعني المذكور اعلاه يجمع الفريقان لتحديد قيمة عادلة ومناسبة بناء على اتفاق معبادل ، وفي حالة عدم الاتفاق خلال ثلاثة اشهر بعد ربع السنة الشمسية المذكور تحدد القيمة النهائية للنفط الخام على اساس السعر قرب نقطة التسليم عن طريق خبراء طبقا للمادة عشرين (٥) بالمقارنة مع اكثر الانواع تمثيلا والمنتجة والمصدرة في الخليج العربي والبحر الاحمر ومناطق شرق البحر الابيض المتوسط بما في ذلك الاردن مع الاخذ بالاعتبار كافة العوامل ذات العلاقة بما في ذلك الكميات والفروقات في النوعية وشروط التسليم وميزات الشحن والاسواق المؤهلة لتبذل هذا النفط الانتاج من النفط الخام.

(٤) يعني "سعر التصدير" لأغراض هذه الفقرة (ج) السعر المافي على أساس FOB الذي يتم تحمله عند نقطة التسليم من قرقاء غير تابعين للمبيعات الفعلية بمعدلات قابلة للتحويل بحرية بأسماء ثابتة أو بأسماء تتحدد بمعدلات للسعر تمتد على أساليب السوق الحرة السائدة آنذاك باستثناء المقايضة أو البيع الفوري في السوق أو لاعتبارات غير الحوافز الاقتصادية المعتادة للمبيعات الفعلية لمبيعات النفط الخام. وتتضمن التعديلات من أجل الممولات أو السيرة على المبالغ التي لا تزيد عن النسب المتعارف عليها والسائدة في صناعة البترول العالمية بين قرقاء مستقلين لكميات النفط الخام الممنوعة.

(٥) إذا رأى المفاوض حاجة لتحديد السعر لربع السنة الثمينة التالي باتفاق متبادل بموجب الفقرة (ج) (٢) فيقرم المفاوض بإبلاغ السلطة بأسرع وقت ممكن قبل نهاية ربع السنة الثمينة الجاري. وبعد التفاوض بين السلطة والمفاوض لوضع معلومات واقعية يستند إليها التقييم المؤقت، يقترح المفاوض على السلطة عطيها القيمة المؤقتة للتطبيق على النفط الخام لربع السنة القادم. وتجتمع السلطة والمفاوض في أسرع وقت ممكن بعد ذلك وفي موعد لا يتعدى بداية ربع السنة الذي تطبق عليه القيمة المؤقتة وذلك للتباحث والوصول لاي اتفاق متبادل حول القيمة المؤقتة. وإذا حدث تأخير في تحديد قيمة مؤقتة فإن القيمة النهائية الأخيرة المقررة طبقاً للفقرة (ج) (٢) أو الفقرة (ج) (٢) حسبما يكون الحال تستمر في التطبيق بصورة مؤقتة.

مركز من النفط

(٦) عندما يتم اتفاق أو تحديد متبادل على السعر النهائي لتطبيق على معدل ربع السنة الثمينة هذا (طبقاً للفقرة (ج) (٢) أعلاه)، يجري تمديد مناسب بالترددي بين السلطة والمفاوض لربع السنة الثمينة المعنى خلال سبعة (٧) أيام بعد الاتفاق على أو تحديد القيمة النهائية. ويتوجب أن يشمل التمديد المذكور فائدة شهرية مركبة للفريق الذي يجري التمديد لمصلحته محسوبة للودائع الشهرية على أساس سعر (LIBOR) المعمول بين البنوك كما يعمدة بذلك مهدي لاند في لندن في أول يوم عمل في الشهر الذي يقع فيه اليوم السابع هذا لمدة الزيادة أو النقصان في الدفع.

(٧) يجري تقييم الغاز الذي يتم التاجه وبيعه خلال ربع السنة حسب مافي السعر المتوسط المرجح الذي تعلقه السلطة و/أو المفاوض في مكان تسليم الغاز لبيعه.

(٨) إذا اختلف أحد الفريقين بالسماح للفريق الآخر بمراجعة حساباته وسجلاته لتحديد الأسعار التي تم بها التصدير والبيع لا تستعمل مبيعات هذا الفريق لتحديد سعر التصدير.

(د) يترتب على المفاوض خلال مدة لا تقل عن تسعين (٩٠) يوماً قبل بداية نصف السنة الثمينة الذي يلي الانتاج التجاري الاولي أن يحضر ويورد السلطة بنشرة يبين فيها توقعاته لكمية البترول الاجمالي التي يقدر المفاوض أن في الامكان انتاجها وتوليها ونقلها خلال نصف السنة وباعلى معدل انتاج فعال وطبقاً لآساليب الجيدة المتبعة في حقول النفط دون أن يسبب انخفاضاً حاداً بمعدل الانتاج أو انخفاض في خطط المخزون. ويجب أن تتضمن نشرة المفاوض تقديرات لحصة السلطة وحصة المفاوض من "نفط الكلفة" و"النفط المنتج للمشاركة" من كمية النفط الخام المتوقع انتاجها وتوليها والتي لا تستعمل في الميليات النفطية خلال نصف السنة الممنوعة ويتربى على المفاوض بذل قمارى جهده لانتاج الكمية المتوقعة لكل نصف سنة.

(٥) يعق للمقاول منفردا خلال مدة هذه الاتفاقية ان يأخذ وان يمتدح بحمته من النفط الخام التي تخص له بقتضى ما تمت عليه المادة السابقة هذه ويعق للمقاول ان يحتفظ في الخارج او ان يخرج جميع الاموال التي حصل عليها بما في ذلك عائداته من بيع حمته من النفط الخام.

(و) ١- التي عشر شهرا قبل المباشرة في الانتاج البحاري الاولي يعق على المقاول ان يقدم للسلطة اجراءات مفصلة واسطة تشمليتها مرتبطة بها متضمنة برمجة وتخزين وتحميل النفط الخام واي لفظ منتج من المنطقة. ويجب ان تشمل هذه الاجراءات والانظمة المواضيع الضرورية من اجل عمليات عادلة وممالة بما فيها ولكن ليس حصرا على: حقوق الاطراف ، وقت التسليم ، اقل واكثر الكميات ، مدة التخزين ، سرامج الشحن ، التوسيم ، الكميات المهدورة ، مسؤولية الاطراف ، التوسيم ، والممرات المتروكة ، الزيادة والتقصان في السحب ، اجراءات التسليم والطوارئ.

٢- على السلطة خلال ثلاثين يوما من استلامها مقترحات المقاول طبقا للفقرة السابقة ان تقدم للمقاول ملاحظات وتوسي باي تعديل على تلك الاجراءات والانظمة المقترحة. وعلى المقاول ان يدرس هذه الملاحظات والتوسيمات وعلى الطرفين خلال ستين يوما (٦٠) من تقديم السلطة لملاحظاتهما ان يتفقا على الانظمة الاجراءات المطلوبة.

٣- في حالة وجود اكثر من منطقة انتاج واحدة في المنطقة او اكثر من نوعية واحدة من النفط الخام المنتج من المنطقة فعلى السلطة والمقاول ان يحملا من المناطق المنتجة او من نوعيات النفط الخام المختلفة بما يتناسب مع مجموع تحميل كل منها من المنطقة الا اذا اتفقا على ان النفط يجب ان يمزج.

(د) حتى يتم الوصول الى اتفاق بين السلطة والمقاول كما اثير اليه في الفقرة (و) اعلاه تطبق الاجراءات التالية بخصوص لقمان او زيادة السحب. ومن الطبيعي ومن وقت الى اخر ان لا يتمكن احد الطرفين من اخذ كل كمية النفط الخام المخصصة له "ويسمى هذا الطرف (الساحب الاقل)". فاذا حدث ذلك يجوز الاستمرار في معدل الانتاج الكامل وذلك لعمليته الطرف الاخر (ويسمى هذا الساحب المتجاوز) وعلى المقاول ان يحتفظ بالسجلات التي تحدد كمية الانتاج التي يعق للساحب الاقل الحصول عليها في وقت لاحق لكي يتم تعديل التوازن بينه وبين الساحب المتجاوز، ويقوم المقاول بعد ذلك بتخصيص كمية اضافية للساحب الاقل من مجموع الانتاج لكي يمكنه من الوصول الى هذا التوازن بوقت معقول على ان يبدل المقاول قماري بهذه لتخصيص هذه الكميات في اوقات ووسائل من شأنها ان لا تسبب اي اخلال بتنظيم عمليات البيع، ولا يجوز تحت اي ظرف من الظروف ولا غرض هذه الفقرة ان يلزم اي طرف باخذ اقل من تسمين بالمائة (٩٠%) من كمية النفط الخام المنتج المخصص له الا اذا والى على ذلك. ولا يجوز تحت اي ظرف من الظروف للساحب المتجاوز ولا غرض التوازن المفقار اليها ادناء ان يلزم بدفع او تمويش الساحب الاقل عن التاج لم يأخذه او يمزجه.

(ج) يجوز للمقاول استعمال اية كمية يتحول تلزم للمبيعات البترولية بما في ذلك التوكود واعادة الخطط والحفاظ على الخطط ، اعاده الدوران ، والاشغال التي تفي بقتضى هذه الاتفاقية. دون ان يتحمل المقاول اي تكاليف او ان يعاسب على ذلك من قبل السلطة، ولا يجوز اعتبار اية كمية يتحول تستعمل بهذا الشكل كيتحول لا غرض تحديد كمية "لفظ الكلفة" و "اللفظ المنتج للمباركة" الذي يعق للمقاول استلامه بقتضى الطرفين (١ و ب) اعلاه او غار الكلفة القابل للاسترداد للمقاول او حمته من الفار بقتضى المادة الرابعة والخمسين.

أخذ من الأصل

(ط) تتم عمليات القياس بشكل صحيح لأغراض تحديد وتقييم كميات البترول بين الفريقين بمقتضى الفترتين (١) ، (ب) أعلاه والمادة الرابعة والعشرين من هذه الاتفاقية (مقاييس المشاركة في الانتاج) وبشكل يتفق مع الاساليب والطرق والمجموعة عامة والمستعملة في صناعة النفط العالمية، اخذاً بعين الاعتبار انه بالامكان القيام بقياسات اخرى ولاغراض اخرى (بما في ذلك عدادات ميدانية لتقدير معدلات انتاج ابار منفردة) وليس من الضروري ان تطابق هذه المقاييس نفس المقاييس التي تخص (مقاييس المشاركة في الانتاج) وتكون مقاييس المشاركة في الانتاج سائدة لأغراض تحديد كميات النفط وتقييم البترول بين الفريقين بمقتضى الفترتين (١) ، (ب) أعلاه والمادة الرابعة والعشرين من هذه الاتفاقية بغض النظر عن اية فروق تنشأ عن اية مقاييس اخرى سواء كانت ناتجة عن فروقات في القياس او عن استعمال وتود التخفيف او عن الاستكشاف او عن تقدير خطوط الانابيب او عن التبخر او اسباب اخرى.

(و) تكون مقاييس المشاركة في الانتاج هي القياسات التي تنفذ عند نقطة التسليم او بقرب اخر مخرج او مغارج خط الانابيب تمديد او ما شابهها من التجهيزات الموجودة في الاردن والتي يرسل المقاتل لها بترولاً او تتسبب بنقل البترول لها بموجب الفترتين (١) و(ب) من المادة الخامسة أعلاه والمادة الرابعة والعشرين من هذه الاتفاقية او عند اية نقطة او نقاط اخرى يتفق عليها الفريقان من وقت لآخر. وفي حالة وجود عدة اكتشافات تجارية فان السلطة والمقاتل يدركان انه لاغراض احتمالية تجري القياسات في منطقة كل اكتشاف تجاري.

مكرر من الفصل

المادة الثامنة

ملكية الموجودات واستعمال المستلزمات

(١) تصبح جميع موجودات المقاتل في الاردن الشاذة او المنقولة التي يحق للمقاتل استرداد كلفتها بالنقد او استرداد كلفتها بالعمار بموجب اكتشاف تجاري ملكا للسلطة في الوقت او الاوقات المحددة ادناه وبدون كلفة اضافية عليها الا اذا نص على غير ذلك بالتحديد في هذه الاتفاقية:

١- تمسح الارض في الاردن ملكا للسلطة حال شرائها.

٢- تمسح كل الموجودات الشاذة او المنقولة الاخرى التي حصل عليها المقاتل ملكا للسلطة في نهاية ربع السنة التي يكون فيها المقاتل قد استرد كلفة هذه الموجودات.

(ب) تتحمل ملكية البترول النخس للمقاتل بمقتضى المادتين السابعة والرابعة والعشرين والمفاداة المرتبطة بها للمقاتل في النقطة التي تتم بها عملية القياس لاغراض مقاييس المشاركة في الانتاج.

(ج) يحق للمقاتل ان يستعمل بدون مقابل اي ارض في الاردن تملكها السلطة او الاردن وتكون لازمة بدرجة معقولة للقيام بعمليات بترولية.

(د) تبقي المعدات والموجودات التي يتم الحصول عليها فقط لاجل العمليات البترولية التي يقوم بها المقاتل في حوزة المقاتل، ويحق له وحده استعمال هذه التجهيزات والموجودات مجاناً. وطالما ان هذه التجهيزات والموجودات تستعمل فقط للعمليات البترولية يترتب على المقاتل المحافظة على هذه التجهيزات والموجودات بحالة سليمة مع الاعدا بعين الاعتبار الاستهلاك الطبيعي. ولا يجوز التصرف بالتجهيزات والموجودات المذكورة في غير اوجه الميل المعتاد او نقلها خارج الاردن بدون موافقة السلطة المختصة المسبقة.

(هـ) لا تنطبق احكام هذه المادة الشاملة على الموجودات والبيانات المتاجرة والمستعملة في العمليات البترولية والتي تكون مملوكة للغير او مملوكة للمقاول او التابعين له.

(و) اذا رغب المقاول او رغبته السلطة في استعمال البعثات او الموجودات المذكورة او في الانتفاع من الطاقة الناتجة لخط النايب او تمهيلات التمدير التي تشمل بعمليات لا تتعلق بالمنطقة، فانه يتوجب على الفريقين ان يتفقا سلفا على اي استعمال كالمشار اليه بما في ذلك التمرلة التي يجري استعمالها.....الخ.

مكرر من الأصل

المادة التاسعة

المكافآت ، الضرائب ، والمدفوعات الاخرى

(أ) المكافآت

- (١) يتوجب على المقاول ان يدفع للسلطة مبلغ مليون دولار امريكي (١٠٠٠٠٠٠) كمكافأة اول شعنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اول انتاج تجاري.
- (٢) يتوجب على المقاول ان يدفع للسلطة مبلغ مليون دولار امريكي (١٠٠٠٠٠٠) كمكافأة انتاج عندما يصل المعدل اليومي لانتاج النفط الخام المستخرج من المنطقة لأول مرة الى خمسين الك (٥٠٠٠٠) برميل او اكثر لمدة ثلاثين يوما انتاجيا متتالية.
- (٣) يتوجب على المقاول ايضا ان يدفع للسلطة مبلغ مليوني (٢٠٠٠٠٠٠٠٠) دولار امريكي كمكافأة انتاج اضافية عندما يصل لأول مرة معدل الانتاج اليومي من النفط الخام المستخرج من المنطقة الى مئة الك (١٠٠٠٠٠٠) برميل او اكثر لمدة ثلاثين (٣٠) يوما انتاجيا متتالية.
- (٤) يتوجب على المقاول ايضا ان يدفع للسلطة مبلغا اضافيا مقداره اربعة ملايين (٤٠٠٠٠٠٠٠٠) دولار امريكي كمكافأة انتاج اضافية عندما يصل معدل الانتاج اليومي من النفط الخام المستخرج من المنطقة لأول مرة الى مائة وخمسين الك (١٥٠٠٠٠٠) برميل او اكثر لمدة ثلاثين (٣٠) يوما انتاجية متتالية.

(٥) يتوجب كذلك على المفاوض أن يدفع للسلطة مبلغا اضافيا مقداره ستة ملايين (٦,٠٠٠,٠٠٠) دولار امريكي كمكافأة انتاج اضافية عندما يعمل بمعدل الانتاج اليومي من النفط الخام المستخرج من المنطقة الى مئتين ألف (٢٠٠,٠٠٠) برميل او اكثر لمدة ثلاثين (٣٠) يوما متتاليا متوالية.

(ب) نفقات البعثات والنفقات الفنية والتدريبية

- ١- يتوجب على المفاوض ان يصرح سنويا خلال فترة التخليص اعتبارا من السنة الاولى التي تلي تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية مبلغ خمسين ألف (٥٠,٠٠٠) دولار امريكي على التدريب.
- ٢- يتوجب على المفاوض ان يصرح سنويا اعتبارا من السنة الاولى التي تلي الانتاج التجاري الاولى مبلغ سائة ألف (١٠٠,٠٠٠) دولار امريكي على نفقات البعثات والتدريب والمكافآت الفنية.
- ٣- تتعدد برامج التدريب المشار اليها في الفقرتين (ب) (١) و (ب) (٢) اعلاه بعد العقادور بين السلطة والمفاوض.

(ج) ضريبة الدخل

(١) يخضع المفاوض للقوانين التي تكون سارية المعمول بمصررة عامة من وقت لآخر في الاردن والتي تفرض ضرائب على الدخل او تقاس بالدخل او الارباح لجميع المكلنين بدفع الضرائب طبقا لقانون ضريبة الدخل لعام ١٩٨٥ وتعديلاته او اية قوانين تعدل مصلحه (والتيشار اليها بخرائب الدخل الاردنية) ويخضع لمتطلبات القوانين المذكورة فيما يتعلق بتقديم البيانات وبمقدار الضرائب والاحتفاظ بالسجلات والسجلات لمراجعتها

بواسطة الاشخاص المفوضين . ولهذه الاغراض تعتبر اية ضرائب دخل اردنية يمكن ان يخضع لها مساهمو او شركاء او اي اصحاب منافع اخرى للمفاوض كضريبة مفروضة على المفاوض.

(٢) لاغراض تطبيق الفقرة (ج) يكون مجمل دخل المفاوض الخاضع للضريبة (الدخل الخاضع للضريبة) من عمليات البترول الواردة في هذه الاتفاقية بالنسبة لاية سنة شمسية مبلغا يتم احتسابه كما يلي:

- (١) كامل المبلغ الذي يتسلمه المفاوض من بيع او اي تصرف اخر في البترول المسلم له طبقا للمعاملات البترولية التي تخضع لها هذه الاتفاقية، مخروما منه تكاليف ونفقات المفاوض التي يسمح باستردادها من خلال (نفقات المفاوض التي يسمح باستردادها من خلال (نفقات الكلفة) للسنة الضريبة المعنية كما هو مبين في المادة السابعة من هذه الاتفاقية "الدخل المبدئي" مطابقا اليه:
- (١) مبلغ يساوي (القيمة الاجمالية) المبررة كضريبة دخل اردنية على المفاوض مجموعة بالطريق المتبعة في الملحق (د) . ويقدم المفاوض هذه الحسابات الى السلطة.

(٢) يتوجب على السلطة ان تتعجل وتدفع بالتبعية عن المفاوض وتسدد بضرائب الدخل الاردنية المفروضة على دخله او ارباحه من عمليات البترول او ناشئة عنها بموجب هذه الاتفاقية. ويكون المفاوض مسؤولا عن دفع ضرائب الخاضعة عن اي دخل اردني غير الدخل من عمليات البترول او ناشئة عنها بمقتضى هذه الاتفاقية وتعتبر جميع الضرائب التي تدفعها السلطة بالتبعية عن المفاوض دخلا للمفاوض من عمليات البترول بمقتضى ما جاء في الفقرة (ج) اعلاه وبمقتضى ما جاء في الملحق (د).

مكرر من الأصل

(٤) يعترتب على السلطة خلال مائة وعشرين (١٢٠) يوما بعد بدء السنة الضريبة التالية ان تزود المقاول بايصالات رسمية تدفع دفع ضرائب الدخل الاردنية المترتبة على المقاول ، ويعتبر ان تصدر هذه الايصالات سلطات الضريبة المختصة وان تبين هذه الايصالات المبالغ والتفاصيل الاخرى المعتادة واية تفاصيل اخرى قد يطلبها المقاول فيما يتعلق بمتطلبات ضريبة الدخل الوطنية في بلده .

(٥) تعني كلمة "مقاول" لاغراض الخوض للضريبة بمعنى هذه المادة حيث يكون المقاول مؤلفا من اكثر من هيئة كل الهيئات التي يتألف منها المقاول .

(٦) فيما عدا المكافآت والنفقات يستثنى المادة الخامسة (١) و (ب) والرسوم الجبركية غير المؤهلة للاعفاء يستثنى المادة الرابعة والثلاثين وضرائب الدخل الاردنية يستثنى هذه الفقرة (ج) والرسوم الاخرى العادية المطبقة عامة على الخدمات البسيطة التي تقدمها فاعلا الشركات الحكومية وهي رسوم الجامعة بنسبة واحد بالالف على اية دفعات مقدمة فواتيرها بالمبيلة الاردنية ورسوم الطوايع بنسبة اربعة بالالف على اي دفعات مقدمة فواتيرها بالمبيلة الاردنية ، يعنى المقاول (بما فيه الشركات التابعة له و/او مساهموه وشركاؤه ، او اية اطراف ذات مصلحة فيه) خلال مدة الاتفاقية من دفع كل او اية ضرائب او رسوم او مكوس او اتاوات او مكرحات اخرى (بما فيه ضرائب الاجارات والضرائب على المبيعات وضرائب مافي القيمة وتوزيع الارباح والضرائب المفروضة في المصدر وضرائب الخدمات الاجتماعية والضرائب على رأس المال والضرائب المترتبة على المبيعات والممتلكات) سواء كانت نافذة المعمول حاليا او متوقعة في المستقبل الى السلطة او الاردن او اية دائرة لجمعية تابعة لها فيما يتعلق

مكرر من النسخ

بمبيلات البترول يستثنى هذه الاتفاقية او البترول او الدخل الذي يتم تسليمه نتيجة لهذه الاتفاقية .

(٧) في حالة الطلب الى المقاول من قبل اية سلطة في الاردن ان يدفع اية ضريبة او اتاوة او مكرحات او اعباء اخرى وتكون السلطة قد دفعتها لبيان عن المقاول او يكون المقاول ممثلا منها يستثنى الفقرة (ج) (٦) من المادة الخامسة اعلاه او المادة الرابعة والثلاثين ، يعترتب على المقاول ان يخسر السلطة فورا و يتبع تعليمات السلطة في معالجة الطلب وعلى السلطة ان تبذل أقصى ما في وسعها لمعالجة الطلب بطريقة تعنى المقاول من الدفع ، وفي حالة اضطرار المقاول للدفع يعترتب على السلطة ان تموضه عنها بدون تاخير لدى تقديمه للايمان والتوضيح بانها قد تم الالتزام بتعليمات السلطة في معالجة الطلب .

(٨) في سبيل تحقيق أقصى تعقيب برأس المال المقاول الممرض للمجازلة يعنى المقاولون الفرعيون غير الاردنيين التابعين للمقاول خلال مدة التعقيب من دفع ضريبة الدخل الاردنية او اية ضرائب اخرى ، اتاوات ، مكوس ، جبايات او مكرحات اخرى متأتية من تنفيذ عمليات التعقيب المتعلقة بالمنطقة وكذلك من دفع الضرائب المترتبة على الاستعجار وضرائب المبيعات وضرائب القيمة المضافة والضرائب المترتبة على توزيع الارباح والضرائب على المبيعات والممتلكات والضرائب على رأس المال فيما يتعلق بتنفيذ عمليات التعقيب في الاردن .

(٩) تبقي التزامات كل من الفريقين يستثنى هذه المادة الخامسة

(ج) والمتعلقة خلال مدة الاتفاقية سارية بمدداتها .

(١٠) لنوع ازدواجية دفع الضرائب على دخل المقاول بموجب هذه الاتفاقية ، على السلطة ان تدرس بشكل ايجابي التغييرات والتعديلات المقترحة على هذه الاتفاقية من قبل المقاول

شريطة أن لا تفيهر هذه التعديلات والتغييرات من المردود الاقتصادي والمنافع الأخرى للسلطة والأردن بموجب هذه الاتفاقية.

(١١) إذا كان المقابل هيئة اعتبارية مؤسسة في ظل اعتماد قانون خارج المملكة الأردنية الهاشمية فإن مستخدمي المقابل غير الأردنيين يملكون من كل ضرائب الدخل المفروضة بموجب قانون ضريبة الدخل لعام ١٩٨٥ أو أي تشريعات لاحقة له.

(د) نقل التكنولوجيا

يشترك المقابل مع السلطة والمؤسسات العلمية الأردنية ذات العلاقة في مشاريع البحث والتطوير التكنولوجي التي يمكن أن يقوم بها المقابل بموجب هذه الاتفاقية وتنفيذا لها، ويكون أي نقل للمعرفة أو التكنولوجيا في إطار تلك المشاريع وفقا للحقوق القائمة بما في ذلك حقوق الملكية والترخيص وحقوق الطبع وغيرها من حقوق الملكية المناعية.

مكرر من الأصل

المادة العاشرة

اللجنة الفنية للتقنية

- (أ) يجتمع المقابل والسلطة خلال ثلاثين (٣٠) يوما من تاريخ نفاذ الاتفاقية بهدف إنشاء لجنة فنية للتقنية والتي ستعمل بمفلة استشارية لتساعد المقابل للقيام بأعمال التقنية.
- (ب) خلال ثلاثين يوما من تاريخ النفاذ تعين السلطة والمقابل ممثلا أو ممثلين لهما في اللجنة الفنية للتقنية. ويمثل المقابل مديره العام في الأردن كممثل في اللجنة الفنية للتقنية. ويكون رئيس هذه اللجنة ممثل السلطة من الأعضاء المعينين من قبلها. ومن المفهوم أنه يكون لكل من السلطة والمقابل ثلاثة ممثلين كحد أعلى في هذه اللجنة ويكون كل ممثل مؤهلا فنيا.
- (ج) تجتمع اللجنة الفنية للتقنية بناءا على طلب المقابل أو السلطة ويمكن كبتديل أن تعرض أية مسألة على أعضاء هذه اللجنة بواسطة التلخيص أو الفاكس.
- (د) إن عمل اللجنة هو توفير منبر للاتصال والتعاون بين المقابل والسلطة وبإضافة إلى ذلك فإن وظيفة اللجنة الفنية للتقنية هي تمكين المقابل من طلب مشورة وتوصيات ومساعدة السلطة في تنفيذ العمليات البترولية. وتعمل هذه اللجنة على توفير هذه المشورة والمساعدة والتوصيات المتعلقة بعمليات المقابل البترولية.
- (هـ) بدون الحد من عمومية ما ورد أعلاه، تقوم هذه اللجنة بالوظائف الآتية:
- ١- أن تقدم للمقابل المشورة والتوصيات الخاصة بالعمليات التقنية.

٢- ان تستعرض برامج عمل وميزانيات المقاول المقترحة وفقا لما جاء في المادة الرابعة لقرة (د).

٣- ان تقدم المشورة والتوصيات وان تستعرض حسابات التكاليف والمصروفات وحفظ سجلات المبيعات وتقارير المبيعات التحقيقية.

٤- ان تستعرض التحليلات المقترحة من قبل المقاول طبقا لما جاء في المادة الخامسة.

(د) تشكل اللجنة الفنية للتحقيق قراراتها بالاجماع عن طريق التشاور. وتعتبر جميع القرارات المتخذة بالاجماع قرارات رسمية وملزمة بالتساوي لكل من السلطة والمقاول. ام اذا لم تسطع اللجنة الفنية للتحقيق التوصل الى قرار بشأن :

١- برنامج عمل التحقيق والميزانية، فان اقتراح المقاول يسود كما هو مبين في الفترة (د) من المادة (٤) من هذه الاتفاقية.

٢- برنامج التقييم، فان اقتراح المقاول يسود كما هو مبين في الفترة (ج) (٢) من المادة (٢) من هذه الاتفاقية .

(١)

(ب)

المادة الحادية عشرة

الميليات بعد الاكتشاف التجاري

خلال اي فترة تطوير يخترع على المقاول (مستعملا معدات واليات واساليب حديثة وادارة الميليات المنصوص عليها بما يتناسب مع الممارسة الجيدة للصناعة النفطية) ان ينقل برنامجا معد لتحقيق اعلى معدل فعال من الانتاج ١٠٠ دور ان يتسبب بمعدل انخفاض كبير في الانتاج او خسار في منط الخزون. وخلال اي فترة تطوير يجب ان تكون برامج العمل والميزانيات كافية لتلبية خطة التطوير المعتمدة وفقا لهذه المادة الحادية عشر.

خلال تميم (٩٠) يوما بعد الاعلان عن اول اكتشاف تجاري في المنطقة (المناطق) يخترع على السلطة والمقاول ان يشكل لجنة تطوير عاملة تقوم بالقيام المهيئة ادناه بضموس كل اكتشاف تجاري في المنطقة (المناطق). تتكون هذه اللجنة من ستة (٦) اعضاء، ثلاثة منهم يمينون من قبل السلطة ويمين الثلاثة الاخرين من قبل المقاول. وتعين السلطة احد الاعضاء الممينين من قبلها رئيسا للجنة، ويكون مدير عام المقاول عضو في هذه اللجنة. وعلى اللجنة ان تجتمع مرة كل ربع سنة على الاقل، وتمتد الاجتماعات في الاردن او في اي مكان اخر يختم الاتفاق المشترك عليه، ويجوز ان تمتد اللجنة اجتماعات اضافية بطلب من الرئيس وذلك باعطاء اشراف لكل عضو قبل اربع عشرة (١٤) يوما على الاقل كما مر وارد مناه. وعلى لجنة التطوير العاملة ان تضع وتقر القوانين والانظمة الضرورية لممارسة اعمالها ومسؤوليتها الواردة فيما بعد. ويجب ان تزود اللجنة بجميع التهيئات والقوة الضرورية لانجاز مسؤوليتها واجباتها الواردة فيما بعد.

مكتبة من الأعمال

(ج)

على هذه اللجنة ان تراجع وتوافق على خطة التطوير وبرنامجه عمل السنة الاولى والميزانية المقترحة من قبل المفاوض لتنفيذ خطة التطوير هذه بخصوس كل اكتشاف تجاري. وعلى المفاوض ان يقدم خطة تطوير وبرنامجه عمل وميزانية لكل اكتشاف تجاري حالما تمجج جامزه وفقا للمادة الثالثة (ج) (٤).

١- على اللجنة خلال فترة ستين (٦٠) يوما بعد تقديم خطة التطوير وبرنامجه العمل الاول والميزانية ان تراجع وتمثل وتوافق على هذه الخطة والبرنامجه والميزانية. ٢- اذا وافقت هذه اللجنة على خطة التطوير وبرنامجه العمل الاول والميزانية عليها ارسال نسخة من موافقتها الى السلطة والمفاوض. وعلى المفاوض ان يباشر بتنفيذ الخطة والبرنامجه والميزانية كما هو مبين هنا. اذا لم توافق اللجنة على خطة التطوير وبرنامجه العمل والميزانية خلال فترة الستين يوما المبينة اعلاه يجب ان يحال الموضوع الى السلطة والمفاوض للحل.

٣- اذا تم احالة الخلاف المتعلق بخطة التطوير وبرنامجه العمل الاول والميزانية الى السلطة والمفاوض للحل فليسلط والمفاوض مدة ستين (٦٠) يوما معاملة من يوم الاحالة لحل هذا الخلاف. فان تمكن المفاوض والسلطة من حل الخلاف على المفاوض ان يباشر بتنفيذ الخطة والبرنامجه والميزانية الموافق عليها. اما اذا لم يتمكن المفاوض والسلطة من حل هذا الخلاف خلال فترة الستين يوما فبامكان اي من الطرفين احالة الموضوع للمحل بموجب المادة العشرين (ي) من هذه الاتفاقية. ولكن يمكن للمفاوض ان يستمر بالمعاملات البترولية الاخرى التي لم تتأثر بهذا الخلاف.

(د)

(هـ)

على هذه اللجنة ان تراجع وتوافق على التعديلات الهامة لاي خطة تطوير. فاذا قرر المفاوض ان هناك حاجة لاجراء تعديل هام على خطة التطوير عليه ان يبلغ اللجنة ويحدد الجزء او الاجزاء من الخطة التي تحتاج الى تعديل. وعليه يجب معالجة التعديل او التعديلات الهامة وفقا للاجراءات المعموس عليها في الفقرات ج (١) و ج (٢) و ج (٣) من هذه المادة اعلاه للموافقة على خطة التطوير الاصلية.

على اللجنة ان تراجع وتوافق على برامج العمل والميزانيات السنوية المتعاقبة من اجل تطوير اي اكتشاف تجاري. قبل تسعين (٩٠) يوما على الاقل من بداية السنة الثنية على المفاوض ان يقدم للجنة برنامج عمله السنوي وميزانية من اجل تطوير اي اكتشاف تجاري.

وسيكوّن للجنة فترة ستين (٦٠) يوما من يوم الاحالة لتوافق على برنامج العمل والميزانية.

١- اذا وافقت اللجنة على برنامج العمل هذا والميزانية يجب ان ترسل نسخة من هذه الموافقة الى السلطة والمفاوض وعلى المفاوض ان يباشر بتنفيذ برنامج العمل والميزانية الموافق عليها. اذا لم توافق اللجنة على برنامج العمل هذا والميزانية يجب ان يحال الموضوع الى السلطة والمفاوض للحل.

٢- اذا تم احالة الخلاف المتعلق ببرنامجه العمل السنوي والميزانية الى السلطة والمفاوض للحل فليسلط والمفاوض مدة ثلاثين (٣٠) يوما معاملة من يوم الاحالة لحل هذا الخلاف. فان تمكن المفاوض والسلطة من حل الخلاف على المفاوض ان يباشر بتطبيق برنامج العمل والميزانية الموافق عليها. اما اذا لم يتمكن المفاوض والسلطة من حل هذا الخلاف خلال فترة الثلاثين يوما فبامكان

مكرر من الأصل

المقاول ان يباشر بالتطوير ويقوم بتنفيذ برنامج العمل والميزانية المقترحة من المقاول اذا كانا متوافقين مع خطة التطوير الموافق عليها للاكتشاف التجاري مـذا. ويمكن للمقاول بـلاضافة لهذا ان يستمر بالمـمـليات البـتـروـلـية الاخرى التي لم تتأثر بهذا الخلاف.

(و) على اللجنة ان تراجع وتوافق وتدقق الحسابات الخاصة بتكاليف التطوير والاتفاقات والمـمـروفـات الوارـدة في الملحق (ج) من هذه الاتفاقية وان تقدم المشورة والتوصيات للمقاول بخصوص اساليب المحاسبة، يجب ان تجري اي عملية مراقبة محاسبية تقوم بها هذه اللجنة طبقا للاجراءات الموضوعية في الملحق (ج) المادة (١) الفقرة (٤) من هذه الاتفاقية .

(د) يـتـرـتب على المقاول اثناء تنفيذ اي برنامج عمل تطويـري سنوي وميزانيته، وفي حالة عدم وجود موافقة مسبقة من السلطة ومـذا اللجنة ان لا يتجاوز الميزانية الموافق عليها لمثل برنامج العمل السنوي مـذا باكثر من خمسة بالمائة (٥%) منها .

مكتبة النظم

المادة الثانية عشرة

توفير البترول وعدم اقداره

(١) يـتـرـتب على المقاول ان يتخذ الخطوات التي تتعلق مع الوسائل المقبولة عامة في صناعة البترول لتجنب فقدان او هدر البترول فوق او تحت سطح الارض خلال عمليات الحفر او الانتاج او التجميع او التدريع او النقل او التخزين.

(ب) يـتـرـتب على المقاول بمـد اكمال عمليات حفر اية بئر يـتـمـيـنـا ذات ايكانية انتاجية ابلاغ السلطة عن الوقت الذي سيتم به اعتبار البئر وبمـد اجراء تجربة انتاجية تقدير معدل انتاجه.

(ج) يـتـرـتب على المقاول تسجيل المعلومات الخاصة بكمية البترول والماء المنتجة شهريا من كل اكتشاف تجاري وترسل هذه المعلومات الى السلطة والمقاول خلال ثلاثين (٣٠) يوما من الحصول عليها. ويجب ان تتوفر الاحصائيات المتعلقة بالانتاج المنطقة في كل الاوقات المقبولة للفحص من قبل السلطة والمقاول.

(د) ان سجلات عمليات الحفر اليومي والسجلات الجيانية للبئر سيوضعان كمية ونوع الاسمنت ومقدار المواد الاخرى المستخدمة في البئر لافراس حماية الطبقات الحاوية للبترول او للماء العذب.

المادة الثالثة عشرة
دلائل الحسابات والمحاسبة

(أ) يعترف على المقاول الاحتفاظ في مكان عمله في عمان، الأردن بدلائل محاسبة حسب اجراءات المحاسبة في الملحق (ج) ومبادئ المحاسبة المقبولة دولياً والمستخدمة بشكل عام في صناعة البترول، وغيرها من الدلائل والمجلات الاخرى التي قد تكون ضرورية لبيان المبل المئذ بمسمى هذه الاجراءات. كما في ذلك كمية وقيمة كل البترول الذي يتم انتاجه وتوليفه. يفتنى هذه الاتفاقيات، ويعترف على المقاول ان يحتفظ بدلائل المحاسبة وسجلاته باللغة الانجليزية وبالدرجات الأمريكية على اساس تراكمي.

(ب) يعترف على المقاول ان يزود السلطة بتقرير كل ربع سنة شمسية يبين كمية البترول الذي يتم انتاجه وتوليفه. يفتنى هذه الاتفاقيات ويعتبر تجهيز التقرير المذكور بالشكل الذي تطلبه السلطة وتوقيمة من قبل المدير العام او نائبه مسمى حسب الاموال، وتعليقه للسلطة خلال ثلاثين (٣٠) يوماً بعد انتهاء ربع السنة الذي يغطي التقرير.

(ج) ويعتبر ان تكون دلائل المحاسبة وغيرها من الدلائل والسجلات المذكورة والمشار اليها اثناء مقولته في جميع الاوقات المتوفرة لاطلاع ممثلي السلطة المفترضين حسب الاموال.

(د) يعترف على المقاول ان يزود السلطة ببيان عن الارباح والخسائر للسنة الشمسية في موعد لا يتجاوز ثلاثة (٣) اشهر بعد بدء السنة الشمسية التالية لبيان ارباحه او خسائره الخالصة الناتجة عن عمليات البترول يفتنى هذه الاتفاقيات في تلك السنة ويعترف على المقاول في نفس الوقت ان يزود

(٥)

السلطة بميزانية اخر السنة لنفس السنة الشمسية. ويعتبر ان يتم التدقيق على الميزانية وبيان الارباح والخسائر من شركة المحاسبة العامة المرخصة والمستقلة التي يتعامل معها المقاول وذات سمعة دولية.

يعترف على المقاول ان يزود السلطة خلال ستين (٦٠) يوماً من نهاية كل ربع سنة ببيان بنشاطات العنقيد بين التكليف التي تكبدها المقاول خلال ربع السنة المذكورة "بيان نشاطات العنقيد".

ويعتبر ان تكون سجلات المقاول والوثائق المزودة الضرورية معروفة لاطلاع السلطة في اي وقت خلال ساعات العمل العادية وكما هو مبين عليه في الملحق "ج". يعترف على السلطة خلال ثلاثة (٣) اشهر من تسليمها للبيان المذكور تقديم التماثل للمقاول اذا كانت تعتبر:

- ١- ان سجل التكليف ليس صحيحاً.
- ٢- ان التكليف لم يتم تكبدها ضمن برنامج العمل والميزانية ذي الصلة او انها من سنة غير مسموح به في هذه الاتفاقيات.
- ٣- ان تكاليف البضائع والخدمات المزودة لا تتناسب مع مستويات اسعار السوق الدولية الخاصة بالبضائع والخدمات من نوعية مماثلة ومزودة بشروط مشابهة لتلك الموجودة في الفرق الاوسط في الوقت الذي تم به التعاقد على هذه البضائع والخدمات من قبل المقاول.
- ٤- ان تكاليف البضائع او الخدمات المزودة ليست حسب الاتفاقيات ذات الصلة مع المقاول الفرعي او المورد.
- ٥- ان حالة المواد المزودة من قبل المقاول لا تتناسب مع اسعارها.

مكرر من الأصل

٦- ان التكاليف المتكبلة ليست لازمة ضمن المقتول للمبيعات البعرولية.

اذا لم تقم السلطة المتداول خلال مدة الفلافة (٢) اشهر الممتوحة في هذه الفترة باعتراض على اي بيان، يعتبر هذا البيان موافق عليه.

واذا اشترت السلطة المتداول باعتراضها خلال مدة الفلافة (٢) اشهر ممزدا بادلة الى اي بيان او جزء منه، فانه يعتبر على المتداول ان يتباحث مع السلطة بخصوص المشكلة الناشئة، وعلى الفريقين ان يحارلا التوصل الى تسوية نهائية ملبولة للفريقين خلال السنة اشهر التالية، واذا لم يتوسلا الى تسوية لتتم حل المشكلة طبقا للمادة عشرة (١).

لا شيء في هذه الفترة يجب ان يمنع تمديدات اخرى على المصاريف المستردة كما هو ضروري بعد تدقيق حسابات المتداول طبقا للملحق "ج".

مكتبة من الكتب

المادة الرابعة عشرة

السجلات والتقارير والتفتيش والمراقبة

يعترب على المتداول ان يجهز ويحتفظ في جميع الاوقات طالما ان هذه الاتفاقية سارية المفعول، بسجلات في الاردن لمبيعات البعرولية، وتكون جميع التقارير والسجلات البطلونية بمقتضى هذه الاتفاقية باللغة الانجليزية، ويعترب على المتداول ان يزود السلطة بالمعلومات والتفاصيل التي تطلبها السلطة ضمن المقتول، بخصوص المبيعات البعرولية.

يعترب على المتداول ان يبقى ويحتفظ لمدة ممتولة بجزء يمثل كل عينة لباقية وعينة سوائل تكوين تؤخذ من الابار التي تحلر لتعتم العمرك بها او ارسالها الى السلطة بالطريقة التي تحددها السلطة، وتكون جميع العينات التي يحمل عليها المتداول لافراضه الخاصة متوفرة للفحص السلطة في اي وقت ممتول. واذا لم يتم الاتفاق على غير ذلك يجوز للمتداول ان يعتمد بمطلق حريته بعد التفاوض مع السلطة بالعينات المذكورة بعد ان يكون المتداول قد احتفظ بها لمدة اثني عشر شهرا بدون تسليم تمليمات لارسالها للسلطة او اي مكان اخر.

في حالة تمديد عينات مغربة الى خارج الاردن تسليم الى السلطة عينات مماثلة في الحجم والتنوع قبل التمدد المذكور الا اذا وافقت السلطة على خلاف ذلك.

يعترب على المتداول ان يسمح للسلطة بالدخول الى المنطقة على مسؤوليتها في جميع الاوقات الممتولة مع حق صلاحية المبيعات الجارية وللتفتيش على كل الموجودات، السجلات والمعلومات التي يحتفظ بها المتداول، ويعترب على السلطة البناء ميسرها لهذه الحقوق الواردة في الجيلة السابقة من هذه الفترة (د) ان تحفظ الحيلة من اجل عدم التدخل بمبيعات المتداول

(١)

(ب)

(ج)

(د)

البيروقراطية بطريقة غير معقولة ويعترب على المفاوض باقرب وقت ان يزود السلطة نسخا قابلة لاعادة البيع عن اي معلومات او جميع المعلومات (بما في ذلك التقارير الجيولوجية والجيوفيزيائية وتسجيلات الابار وقطاعاتها) وتفسيرها وجميع المعلومات التي بحوزة المفاوض.

(ب)

لا يجوز تصدير اصول المعلومات الفنية والتسجيلات الا بموافقة خطية مسبقة من السلطة ولكن يجوز تصدير الاشرطة المغناطيسية واية معلومات اخرى والتي يتوجب تحليلها او معالجتها خارج الاردن (الا اذا تولت في الاردن لهيئات قادرة على انتاج مثل هذه التسجيلات المتفانية) بشرط الاحتفاظ بنسخة مراكبة او تسجيل مماثل في الاردن وشرط اعادة المادرات المذكورة الى الاردن على اساس انها مملوكة للسلطة.

(و)

يجوز لكلا الطرفين ان يكفلا عن اي من المعلومات التي تستخدمها او تبيعها او تستقاربهما او يستشاراها او يستشاراها اليهم المحتيلين، او دائيتهم، او مقاوليهما الفرعيين الى الحد اللازم للتفهم الفعّال للمعلومات البيروقراطية، شريطة ان يحصل من كل فرد او شخصية اعتبارية قبل الكف عن هذه المعلومات على التزام خطي بالسرية لا يقل من حيث التزاماته عن التزام الطريق الكاشف يستتضي هذه المادة الرابطة عشرة.

(د)

فيما عدا ما ورد النص عليه في الفقرة (و) اعلاه يتوجب الاحتفاظ بجميع التفاصيل والمعلومات المذكورة من قبل الفريقين بسرية تامة خلال مدة سريان هذه الاتفاقية و ٧ يجوز الانهاء بها من قبل اي الفريقين بدون موافقة الفريق الاخر الخطية المسبقة الا الى الحد الذي تقتضيه قوانين او السلطة او لوائح اي حكومة او وكالة تابعة لها او اي سوق

اسهم يمكن ان يخضع له الفريق الا اذا اصبحت المعلومات المذكورة جزءا من المعلومات العامة على ان لا يكون احد الفريقين قد ساهم بذلك، واذا لم تكن المعلومات معروفة لاي من الفريقين قبل تاريخ النفاذ يستمر الالتزام بالسرية ساريا على المفاوض لمدة سنتين بعد انتهاء هذه الاتفاقية.

يعترب على المفاوض الا يخاص او يبيع او ينشر اية معلومات تتعلق بالمنطقة بدون موافقة السلطة الخطية المسبقة.

يتوجب ان تلم المعلومات الاسلية التي تكون في حوزة المفاوض الى السلطة عند انتهاء هذه الاتفاقية.

يعترب على المفاوض ان يبلغ السلطة فوراً عن وجود اية كمية من تراكبات البعدين ذات الامة التجارية المحتلة، غير المبرور ويكون المفاوض قد حددتها وعثر عليها خلال تنفيذها للمبيعات بموجب هذه الاتفاقية وتبقى هذه البعدين والمواد ملكا لاردن. على انه يجوز للمفاوض ان يقدم طلبا للحصول على حق المشاركة مع الاردن او السلطة في تطوير وتسويق تلك التراكبات من البعدين او المواد على اسس يعلق عليها الطرفان.

(ج)

(د)

(و)

المادة الخامسة عشرة
القوانين واللائحة

(أ) أن القوانين الاردنية واللائحة الصادرة لتطبيقها بما في ذلك اللائحة المتعلقة بالاداء الامن والتمال للمعاملات البحرية التي تتم بمقتضى هذه الاتفاقية يفرض المحافظة على موارد البحار في الاردن تسيير على اداء البحار بموجب هذه الاتفاقية بشرط ان لا تعارض مع القوانين او اللوائح او اي تعديل عليها او لتسيير لها مع بقود هذه الاتفاقية طوال مدة سريانها، على انه اذا كانت مثل هذه القوانين او اللائحة لا تحكم او تحكم جزئيا اية حالة مرسوخ بحث عندما تطبق مبادئ القانون الدولي المتعارف عليها عامة.

(ب) تحكم مصالح وحقوق والعلاقات الاردن والسلطة والمقاول بمقتضى هذه الاتفاقية اثناء مدة سريانها وتعلق مع احكام هذه الاتفاقية ولا يمكن ان تعفي او تعدل الا بالاتفاق المتبادل بين السلطة والمقاول، ولقد لوقت الاردن السلطة للدخول في هذه الاتفاقية واية اتفاقيات اخرى قد تكون ضرورية لتفسير او تعديل هذه الاتفاقية لهابة عن الاردن، سيكون مثل هذا التفسير والتعديل ملزما للاردن دون اي عمل اضافي من قبل الاردن.

مكتبة الامم المتحدة

المادة السادسة عشرة
حق الاستيلاء

(أ) في حالة الطوارئ الوطنية للاردن ان تمتلي على كل او جزء من الانتاج من المنطقة وان تطلب من المقاول ان يزيد ذلك الانتاج الى الحد الاقصى.

(ب) بموجب في جميع الحالات ان لا يتم الاستيلاء الا بعد دعوة المقاول او ممثله بخطاب سجل، مؤكدا بايصال، ليبر عن وجهات نظره بخصوص هذا الاستيلاء وتوجه السلطة هذه الدعوة.

(ج) يتم اي استيلاء على النفط الخام او حق الغاز نفسه، او اية تجهيزات لها صلة، بموجب القوانين المطبقة في الاردن، ويتم اصدار المقاول بها من قبل السلطة حسب الاصول، على ان لا يستمر هذا الاستيلاء بعد انتهاء فترة الطوارئ.

(د) على الاردن في حالة وقوع اي استيلاء ان تعوض المقاول بالكامل للتخسرة التي استمر بها الاستيلاء بما في ذلك:

١- كل الاضرار الناتجة عن مثل هذا الاستيلاء على ان لا يكون الضرر ناتجا عن هجوم المدو على الموجودات والممتلكات المضمولة بهذه الاتفاقية مقبولا بمعنى الفقرة (د) (١).

٢- الدفع الكامل في كل شهر عن كل لبط الكلفة او خاد الكلفة المستردة وحمة المقاول من الدلف او الغاز المنتج للمشاركة بالقيمة الجارية والثانية، كما هو وارد في نص المادة السابقة لقرة (ج) او المادة الرابعة والمشرين.

٣- تكون كل دفعة يتم بموجب الفقرة (د) هذه بالدولار الاسويكي الحر او باي عملة اخرى يخلق عليها الطرفان.

المادة السابعة عشرة

التنازل

- (١) يحق للمتنازل ان يتنازل كلها او جزئيا اشخص او شركة او شراكة او اي شخصية اعتبارية غير تابعة عن حقوق او امتيازات او واجباته او التزاماته الواردة من شروط موافقة السلطة المخططة السابقة، وفي حالة اعطاء مثل هذا التنازل يمتنع المتنازل بالكامل من اي من واجباته او التزاماته ذات العلاقة حسب النسبة المطلوبة التي تنازل عنها.
- (٢) يجوز للمتنازل ان يتنازل كلها او جزئيا ودون موافقة السلطة، عن حقوقه وامتيازاته وواجباته او التزاماته باستثنى هذه الاتفاقية للتنازل على ان يكون هذا التنازل كليا ماليا.
- (٣) ويجب ان تخضع اداء التنازل هذه احكاما تسمى بدفئة على ان المتنازل له ملزم بكل بنود الاتفاقية وساي تعديل او اضافة كتابية طرأت عليها حتى وقت التنازل.
- (٤) في حالة التنازل لتنازل يكون المتنازل وتنازله مسؤولين مجتمعين ومنفردين عن كل الواجبات والمسؤوليات المتعلقة بهذه الاتفاقية الا اذا اعلى المتنازل من هذه الواجبات والمسؤوليات كتابيا من قبل السلطة المختصة موافقتها على اعفاء المتنازل من الواجبات والالتزامات.
- (٥) في حالة التنازل لغرض تابع يجب ان تكون جميع التزامات المتنازل مطلوبة شرعا والناجمة عن هذه الاتفاقية حتى تاريخ التنازل قد تمت كما ينبغي او يجب ان يتمه المتنازل والمتنازل له بالتوافق باي التزامات غير موفى بها من التزامات المتنازل الواجبة مجتمعة ومنفردة.

مكتبة
الكتاب

- (ب) في حالة اكتشاف احتياطات واغترار المتنازل تامين تمويل من مؤسسة مملوكة لفايات التطوير، يجوز للمتنازل ان يتنازل بشكل يسمح بتوفير ضمانات للمؤسسة الممولة على ان يعمل سبعا على موافقة السلطة المخططة.
- (ج) ان كل اداء تنازل فلتت وملت وتضمن تنازلا عن حقوق وامتيازات وواجبات التزامات المتنازل الواردة من سيلم للسلطة خلال ثلاثين (٣٠) يوما بعد تاريخ التنازل هذا.
- (د) ان اي تنازل بما في ذلك الدخل المتاح من هذا التنازل، المتعلق مع احكام هذه المادة، سيكون مملو من اي ضريبة او رسم او عبء بلش النظر ان استحققت على الدخل او غير ذلك كما سيتلقى من ضريبة نقل الملكية او ما شابه ذلك من ضرائب او رسوم او غير ذلك وسيكون مملو ايضا من اية ضرائب او اعباء او رسوم على رأس مال المتنازل او المتنازل له.

المادة الثامنة عشرة

صلاحية الالغاء

(أ)

طبقا للمادة الثامنة عشرة (ب) ادناء والمادة التاسعة عشرة والمادة عشرين للسلطة الحق ان تلغي هذه الاتفاقية باس من مجلس الوزراء في الحالات التالية:

١- اذا قدم المفاوض تمندا اية بيانات غير صحيحة للسلطة في اية امور كانت ذات اعتبار اساسي في تنفيذ هذه الاتفاقية.

٢- اذا تنازل المفاوض عن اي حق يستحقه هذه الاتفاقية خلافا لاحكام المادة السابعة عشرة.

٣- اذا حكم على المفاوض بالالغاء من محكمة ذات صلاحية.

٤- اذا استخرج المفاوض عن تمديد اي معدن غير الممتدول غير مسموح به في هذه الاتفاقية او بدون موافقة السلطة او الاردن عدا الاستخراجات التي لا يمكن تعميمها نتيجة للعمليات البترولية المنفذة بمقتضى هذه الاتفاقية حسب الممارسات المقبولة في صناعة البترول.

٥- اذا لم يلتزم المفاوض باي قرار نهائي ينفذ عن التعهيم الجاري طبقا لما ورد في المادة عشرين على شرط ان لا يكون قد التزم او بدأ بالالتزام بمثل هذا القرار خلال مدة تسمى (٩٠) يوما التسمي عليها في المادة عشرين.

٦- اذا ارتكب المفاوض خرقا ماديا اساسيا في هذه الاتفاقية.

(ب)

عندما تقرر السلطة ان واحدا من الاسباب السببية اعلاه تتعلق مما يمنعها حق الغاء هذه الاتفاقية يترتب على السلطة ان تمطي المفاوض اخطارا عليها يقدم شعبيا لمدير عام المفاوض او

٢

مفعله البديل لمدة تسمى (٩٠) يوما لمعالج او يزيل مثل هذا السبب ما عدا حالة الافلاس. واذا لم يزل او لم يعالج المفاوض هذا السبب خلال مدة الاشارة للمجلس الوزراء ان يلغي هذه الاتفاقية. على انه اذا كان هذا السبب او عدم القيام بمعالجته او ازالته ناجما عن عمل او افعال من طرف لا يشمل كافة الهيئات التي يتكون منها المفاوض فان الغاء الاتفاقية يكون نافذ المفعول لقطاع الهيئة او الهيئات التي ارتكبت المخالفة.

على الطرق غير المخالفة او الاطراف غير المخالفة استخدام كافة الجهود المقبولة للقيام بالتزامات الطرق المخالفة بموجب هذه الاتفاقية او التاكيد من ذلك.

(ج)

يعتمد هذا الالغاء دون المساس باية حقوق تترتب للمفاوض لدى السلطة او تترتب للسلطة لدى المفاوض بموجب هذه الاتفاقية. وفي حالة هذا الالغاء يحق للمفاوض ازالة كل مستلزمات الشخصية من المنطقة.

مكتبة
الكتاب
الرقم
١٤٧

المادة الخامسة عشرة

القوة القاهرة

(أ)

تفشل السلطة والمقاتل أو أي منهم من عدم تنفيذ أو التأخير في تنفيذ أية التزامات غير الالتزام بدفع المال بفتح هذه الاتفاقية إذا كان ولي حدود كون عدم التنفيذ أو التأخير ناشئ عن قوة قاهرة. وتلك مدة عدم التنفيذ أو التأخير إلى المدة المبلوغة بموجب هذه الاتفاقية مع أي مدة قد تكون ضرورية لصلاح أي شرط يقع خلال التأخير المذكور ولننفذ أي التزام يعتمد عليه ولتد هذه الاتفاقية.

(ب)

تفشل "القوة القاهرة" كما تفشل في هذه المادة الخامسة عشرة القضاء والقدرة والحريق والاربعاء والحوادث التي لا يمكن تجنبها، والأعمال الحربية أو الأعمال المدنية المتعلقة أو الأحوال الناشئة أو التي يمكن أن تسبب إلى الحرب أو الأعمال المدنية المتعلقة (مصلحة أو غير مصلحة) والأضرار والاعتمادات، الاضرار المباشرة الأخرى، والتأخر في النقل، والاضرابات والموارد والطوارئ الطبيعية والكوارث والاضرابات المدنية الأخرى، والحصار والممان وأعمال الشغب والاضرابات المدنية الأخرى، وتفشل فيها بعض المقاتل فقط أعمال سلطة حكومية (سواء مدون بقانون أم لا) إذا أدت أعمال السلطة الحكومية إلى منع أو تأخير المقاتل عن التنفيذ سواء كانت مشابهة لما ورد ذكره أعلاه أم لا وبشرط أن يكون هذا السبب خارج عن السيطرة المتوقعة للسلطة أو المقاتل كما تكون الحالة.

(ج)

يترتب على الفريق المتأخر أن يشعر الفريق الآخر بأسرع ما يمكن سبب عدم التنفيذ أو التأخير ومدته المتوقعة، ويترتب عليه كذلك أن يعطى أشمارا حال عودة الأحوال الطبيعية.

بلغ
ماتلغة
مات

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

(د) يترتب على الفريقين أن يتخذوا جميع الإجراءات المتوقعة لا زالت سبب الاغالة أو التأخير المشار اليه في التنفيذ وأن يتلوا من تعالج أي حدث من أحداث القوة القاهرة.

(د)

(هـ) لا يحق لأي من الفريقين أن يتقدم بأي مطالبة ضد الفريق الآخر بأية تلفات يتكبدها نتيجة القوة القاهرة.

(هـ)

(و) إذا قطعت أو حدثت كمية البترول المنتجة والمخزنة أو التي كان من الممكن أن تنتج وتحتج من واحد أو أكثر من الاكتشافات المتوقعة التي لا تتأثر بعمل القوة القاهرة معتمد في هذه الحالة مرحلة الانعاج المطبقة حتى تعرض الكميات التي كان من الممكن أن تنتج وتحتج من تلك الاكتشافات التجارية وهي في طاقتها الانتاجية.

(و)

إن عبارة "طاقة الانعاج" لهايات هذا النص تعني كمية البترول الكلية التي كان من الممكن انتاجها من الابار المحفورة بذلك الاكتشاف أو الاكتشافات التجارية حسب الممارسات الجيدة في صناعة البترول، على أن لا تزيد هذه الطاقة عن الطاقة القمري لخط أو لخطوط الابار الموصولة بهذه الابار. ويترتب على المقاتل إشعار السلطة خلال الخمسين يوما (٩٠) التالية لأول يوم من كل شهر تقويمي بالكميات المتراكمة من هذا البترول كما يكون في نهاية كل شهر تقويمي والتي يجب تمويها وفق ما ورد أعلاه.

المادة التاسعة عشرة

القوة القاهرة

(١) تعفى السلطة والمقاول أو أي منهم من عدم تنفيذ أو التعاخير في تنفيذ أية التزامات غير الالتزام بدفع المال بملحق هذه الاتفاقية إذا كان وفي حدود كون عدم التنفيذ أو التعاخير ناشئ عن قوة قاهرة، وتلك مدة عدم التنفيذ أو التعاخير التي البند الممنوحة بموجب هذه الاتفاقية مع أي مدة قد تكون ضرورية لإصلاح أي ضرر يقع خلال التعاخير المذكور ولن تنفيذ أي التزام يعتمد عليه ولبدء هذه الاتفاقية.

(ب) تشمل "القوة القاهرة" كما تعني في هذه المادة العاصمة عشرة القضاء والتدور، والحريق والاربعاء، والحوادث التي لا يمكن تجنبها، والأعمال الحربية أو الأعمال المدنية الفعلية أو الأحوال الناشئة أو التي يمكن أن تستند إلى الحرب أو الأعمال المدنية الفعلية (ممنه أو غير ممنه) والاضرابات والاعتصامات، الاضرابات المدنية الأخرى، والتعاخر في النقل، والاضرابات والمواضع والطوامر الطبيعية والكوارث والاضرابات المدنية الأخرى، والحصار والحصان وأعمال الخشب والاضرابات المدنية الأخرى، وتشمل أيضاً نفس المقاول لقط أعمال سلطة حكومية (سواء مدوت يقانون أم لا) إذا أدت أعمال السلطة الحكومية إلى منع أو تعاخر المقاول عن التنفيذ سواء كانت مشابهة لما ورد ذكره أعلاه أم لا وبشرط أن يكون هذا السبب خارج عن السيطرة الممنولة للسلطة أو المقاول كما تكون الحالة.

(ج) يترتب على الفريق المتأخر أن يشعر الفريق الآخر بأسرع ما يمكن مبيناً عدم التنفيذ أو التعاخر وسدكه المحتملة، ويترتب عليه كذلك أن يملأ أضراراً حال عوده الأحوال الطبيعية.

(د) يترتب على الفريقين أن يتخذوا جميع الإجراءات الممنولة لإزالة سبب الإعاقة أو التعاخر المشار إليه في التنفيذ وأن يتعلا من نتائج أي حدث من أحداث القوة القاهرة.

(هـ) لا يحق لأي من الفريقين أن يتقدم بأي مطالبة ضد الفريق الآخر بأية لفقات يتكبدها نتيجة القوة القاهرة.

(و) إذا قطعت أو حددت كمية البترول المنتجة والممنولة أو التي كان من الممكن أن تنتج وتفعن من واحد أو أكثر من الاكتشافات التجارية الممنولة التي بالاتفاقية بعمل القوة القاهرة معتمد في هذه الحالة مرحلة الانتاج المبثقة حتى تموش الكميات التي كان من الممكن أن تنتج وتفعن من تلك الاكتشافات التجارية وهي في طاقتها الانتاجية.

إن عبارة "طاقة الانتاج" لغايات هذا النص تعني كمية البترول الكلية التي كان من الممكن إنتاجها من الآبار الممنورة بذلك الاكتشاف أو الاكتشافات التجارية حسب الممارسات الجيدة في صناعة البترول، على أن لا تزيد هذه الطاقة عن الطاقة القصوى لخط أو لخطوط الانابيب الممنولة بهذه الآبار. ويترتب على المقاول أضرار السلطة خلال التعمين يوماً (٩٠) التالية لأول يوم من كل شهر تقريبي بالكميات المتراكمة من هذا البترول كما يكون في نهاية كل شهر تقريبي والتي يجب تصريفها وفق ما ورد أعلاه.

مكرر من الفصل

المادة المخرون

التفريق والتحكيم وقرار الخبراء

(١) في حالة ظهور أي خلاف بين السلطة والمقاول بخصوص هذه الاتفاقية أو بخصوص تفسير، تطبيق أو تنفيذ هذه الاتفاقية والذي لا يمكن ترويجه وديا لحل نهائيا عن طريق التحكيم وباستثناء الأمور المذكورة في المادة (٢٠) (ي) يحسم التحكيم في عمان/ الاردن من قبل (محكم أو محكمين) بموجب قانون التحكيم الاردني لعام ١٩٥٣ أو أي تشريع لاحق له ويكون ساريا عند نشوء الخلاف.

وفي حالة عدم وجود نص في هذه التواعد حول اجراءات بعض الحالات يخترع على المحكمين ان يخمروا اجراءاتهم الخاصة.

(ب) يبدأ التحكيم بان يعطي احد الفريقين اخطارا للطريق الاخر بانته اختار ان يحيل النزاع للتحكيم وان هذا الطريق (سيسم فيما بعد الطريق الاول) تدعى محكما حددت مواعيد في الاخطار المذكور. ويخترع على الطريق الاخر (سيسم فيما بعد الطريق الثاني) ان يخطر الطريق الاول كتابتها خلال خمسة عشر (١٥) يوما من تاريخ تسليم الاخطار المذكور مبدءا موعدة المحكم الذي اختاره.

(ج) اذا تغلب الطريق الثاني عن تعيين محكم كما ذكر سابقا يحق للطريق الاول في هذه الحالة ان يقدم طلبا للمحكمة الاردنية المختصة لتعيين محكم ثان. ويخترع على المحكمين ان يختارا خلال ثلاثين (٣٠) يوما محكما ثالثا. واذا لم يتم ذلك فان المحكم الثالث معين من قبل محكمة التحكيم التابعة لمركز التجارة الدولية بطلب من أي من الفريقين.

(د)

يجب ان يكون المحكم الثالث مواطنا من بلد غير الاردن او كوريا بل يجب ان يكون مواطنا من بلد يقيم علاقات دبلوماسية مع كل من الاردن وكوريا ويترتب ان لا تكون له مصلحة اقتصادية في اعيال البترول في الاردن او كوريا او مع فريقتي هذه الاتفاقية او تأميمهما.

(هـ) يخترع على الفريقين ان يزودا المحكمين بكل التسهيلات (بما في ذلك حق الدخول الى مخرج عمليات البترول) للحصول على أية معلومات تلزم لبيت السليم في النزاع وان تغيب او تغلف أي فريق في التحكيم يجب ان لا يمنع او يمتنع اجراءات التحكيم في جميع مراحلها او أي منها.

(و) تستمر العمليات او النشاطات التي سببت التحكيم حتى يمدد القرار او الحكم الا اذا قرر المقاول ان هذا الاستمرار اما مستحيل او غير عملي، وفي حالة صدور الحكم او القرار متضمن ان الدعوى كانت مفروضة يجوز تضمين احكاما للتعويض المتبادل لمبالغ المدعي على ان تكون التسعون (٩٠) يوما المتضمنة لاذالة او البدء بمعالجة سبب الدعوى كما ورد في المادة الثامنة عشر فقرة (ب) سارية من تاريخ القرار او الحكم.

(ز) يجوز تقديم حكم التحكيم الى أية محكمة لها صلاحية كما انه يجوز تقديم طلب الى المحكمة المذكورة من اجل الحصول على قبول قضائي بالحكم وأمر للتنفيذ حسبما يكون الحال.

(ح) يرغب الطرفان ، حينما كان مناسباً ، ان تضمن القرارات والاحكام تحديدا لزمان لتنفيذ الحكم.

(ط) تبقى احكام هذه الاتفاقية المتعلقة بالتحكيم سارية المفعول بغض النظر عن انتهاء هذه الاتفاقية.

(د)

(ح)

(ط)

محكمة التحكيم

(هـ)

أي خلاف يتعلق اسما بأمر لنية بها فيه الكميات والقياسات والقيم والاسمار والتي لا تستطع السلطة والمقاول تسويتها وهذا متقدم إلى غير مستقل معترف به دوليا للحكم بها نهائيا (الخبير) ويعين من قبل السلطة والمقاول.

تقدم كل من السلطة والمقاول إلى الفريق الآخر قائمة تضم خمسة مرشحين أو أكثر لتولي منصب "الخبير"، فإذا ظهر اسم مرشح في كلتا القائمتين عندئذ يكون ذلك المرشح من "الخبير"، وإذا ظهر في كلتا القائمتين أكثر من مرشح ليجري اختيار "الخبير" من بين الاسماء المشتركة في القائمتين باتفاق الفريقين.

وإذا لم تكن أي من أسماء المرشحين في قائمة موجودة في القائمة الأخرى أو إذا لم يتم أحد الفريقين بتقديم قائمة بالمرشحين أو إذا لم يتعلق السلطة والمقاول على "خبير" ليجري اختيار هذا "الخبير" من قبل محكمة التحكيم التابعة لفترة التجارة الدولية مع الأخذ بالاعتبار مؤهلات المرشحين الواردة أدناه وذلك بناء على طلب عطي من أحد الفريقين أو كليهما.

يجب أن يكون المرشحون أشخاصا مستقلين يتمتعون بشهرة معروفة في الصناعة البعرونية العالمية بملتهم خبراء في أعمال التعقيب والانتاج أو أن يكونوا خبراء في تسمير وتسويق النفط الخام و/أو الغاز في التجارة الدولية حينما تتطلب الحالة.

إذا تغلب المرشح أو لم يكن متواجدا للقيام بدور "الخبير" ليجري اختيار مرشح آخر بنفس الطريقة المنصوص عليها في المادة (٢٠) (هـ) بشرط أنه إذا كان اسم المرشح الآخر واردا في كلتا القائمتين ولت الاعتبار الأصلي عندما يجري اختيار هذا المرشح.

تتقاسم السلطة والمقاول بالتساوي لصفات اختيار أي مرشح وتطبق أحكام الفقرات (د) (هـ) (ط) أعلاه على أي قرار يتخذه "الخبير" طبقا للفقرة (هـ) هذه.

يقيم الموثقون على هذه الاتفاقية علاقتهم بعموم هذه الاتفاقية على أساس حسن النية والصدق.

في حالة نشوء أي خلاف يقتضي تسويته بموجب المادة (٢٠) تبقى هذه الاتفاقية نافذة المعمول حتى اتخاذ قرار أو حكم أو حل نهائي للنزاع.

(ك)

(ل)

محكمة التحكيم

المادة الواحدة والمضرون

المقاولون المحليون والمواد الممنعة والمستخدمون المحليون

يترتب على المقاول والمقاولين الفرعيين منها كانت درجاتهم ما يلي:

(أ) ان يعطى الافضلية للمعدات والآلات والمواد المخرقة التابعة للسلطة طالما ان اسعارها وتزويجها واداءها معقولة مع ما يتوفر من مميزات دوليا.

(ب) ان يعطوا الاولوية للمقاولين المحليين طالما ان اسعارهم واداءهم معقولة مع الاسعار والاداء الدوليين.

(ج) ان يعطوا الافضلية للمواد والمعدات والآلات والسلع الاستهلاكية الممنعة محليا طالما ان اسعارها وتزويجها واداءها معقولة مع ما يتوفر من مميزات دوليا.

(د) ان يعطوا الافضلية في العرطف للازدائيين على ان يكونوا مؤهلين بكل ملائم وعلى ان يملك المقاول الحق في استخدام موظفيه الرئيسيين في المراكز الملائمة.

مخزن الكتب

المادة الثانية والمضرون

تزويد المعلومات

لمساعدة المقاول في العمليات البعرونية المتوخاة منها يترتب على السلطة منذ تاريخ التنفيذ ان توفر للمقاول لاستعماله المنفرد بدون مقابل ولمدة الاتفاقية كل المعلومات الفنية المتعلقة بما في ذلك المسح الزلزالي والمعلومات الجيولوجية والستراتيجية المتعلقة بالمنطقة، والتي حصلت عليها السلطة او التي بحوزتها.

المادة الثالثة والخمسون
خط أو خطوط الانابيب والتجهيزات

- (أ) يحق للمقاول بناء وتشغيل خط أو خطوط انابيب لنقل البترول وما يرتبط بها من تجهيزات، ويترتب على السلطة تقديم كل مساعدة للمقاول في الامور المتعلقة بالتفاوض الاردني وحقوق المرور.
- (ب) يترتب على السلطة او الاردن ان تقدم للمقاول بدون مقابل ولبناء هذه الاتفاقية، أي حقوق مرور لخط أو خطوط انابيب وحقوق لاستعمال اسطح الاراضي المملوكة أو تحت السلطة القضائية وسيطرة السلطة أو الاردن.
- (ج) تقدم السلطة او الاردن للمقاول بدون مقابل كل الدراسات والرخص والحقوق الضرورية لتنفيذ العمليات البترولية بما في ذلك حق حفر ابار البناء المذاب واستعمالها كما هو مطلوب للمقاول، وضمن المقبول، للسهر في العمليات البترولية يستلزم هذه الاتفاقية.

مخزن النفط

المادة الرابعة والخمسون
الغاز

- (أ) يحق للمقاول دون مقابل استعمال كل الغاز المنتج من المنطقة للمبيلات البترولية (بما في ذلك الكميات الضرورية للوقود، لاستخراج الغاز، وعمليات التدوير والاستغلال الثانوي أو الثلاثي واعادة الضغط أو المحافظة على الضغط).
- (ب) أي غاز مصاحب فائض عن الاحتياجات المبررة في الفترة (أ) أعلاه والذي لا يوجد له استعمال اقتصادي مقبول في جهاز الفرز مجاني للسلطة.
- (ج) أثناء القيام بالأنشطة المنصوص عليها بموجب هذه الاتفاقية لا يجوز أعمال الغاز المصاحب وغير المصاحب باستثناء الأعمال لاوقات قصيرة تعتمد الفحص أو لأسباب تشغيلية بدون تفويض مسبق من السلطة، في حالة الغاز المصاحب يجب الحصول على تفويض من السلطة لأعمال أي غاز من هذا الفائض عن الاحتياجات المبررة في الفترة (أ) أعلاه وليس له استعمال اقتصادي واختارات السلطة عدم اخذ بموجب الفترة (ب) أعلاه.
- (د) إذا أعلن المقاول عن بئر اكتشاف قابلة لاستخراج غاز بكميات تجارية، تجتمع السلطة والمقاول لتحديد فيما إذا كان هناك سوق تجارية لهذا الغاز داخل الاردن أو خارجه يسر القيام بعمل تقييم لبئر الاكتشاف المذكور. إذا ثبت ان هناك سوق تجاري سيبدأ المقاول بعمل التقييم الخاص لبئر الاكتشاف المذكور وإذا لم يكن هناك سوق تجارية، ففي هذه الحالة، وبغض النظر عن احكام المادة الثالثة (ج)، لن يترتب على المقاول البدء بعمل تقييم بخصوص بئر الاكتشاف المذكور حتى يتعلق المقاول والسلطة على وجود سوق تجارية لهذا الغاز. وحتى يأتي وقت يتوفر فيه السوق التجارية فإن المنطقة التي تحتوي هذه البحوريات المعتمنة واحدا أو أكثر من الابار

المتكشفة من الغاز يمكن ان لا يتم التغلبي عنها بمتكشفي البادء الخامسة الواردة سابقا طالما ان اي جزء من هذه الاتفاقية يبقى ساري المفعول من قبل المفاوض او اذا اختار المفاوض ذلك بموجب اشارة خطي الى السلطة ليس قبل عشرة سنوات بعد تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية.

(د)

بعد تقييم واعلان اكتفاء تجاري من قبل المفاوض بخموس مثل هذا الغاز طبقا للمادة (٧) (ج) يتوجب على السلطة والمفاوض ان يجتمعا ويتفقا على ترتيب تسويقي مقبول من الفريقين لهذا الغاز، وبناءا على مثل هذا الترتيب يحق للمفاوض وللبادء هذه الاتفاقية ان ياخذ او يتصرف منفردا بكل الغاز الذي يحق له تسليمه كما هو مبين طبقا لهذه البادء الرابعة والمفهوم وان يحول ويحتفظ في الخارج بكل الاموال التي يتسلمها من بيع هذا الغاز. واضافة الى ذلك سيكون جزءا من هذا الترتيب، موافقة الفريقين على المدهول في الاتفاقية توازن غاز مقبولة من الفريقين من شأنها من ضمن اشياء اخرى، ان توفر توازن الحسابات في حالة عدم اخذ اي من الفريقين في اي وقت كل حصة الموجودة من الغاز في المنطقة، واذا عجز الفريقان في البداية عن الوصول الى اتفاقية بخموس مثل هذا الترتيب التسويقي، يوافق الفريقان على الاجتماع بدعوة دورية بعد ذلك وحتى يتم الوصول الى اتفاقية مقبولة من الفريقين. وحتى يحين وقت يتوصل فيه الفريقان الى اتفاقية مقبولة فان المنطقة المتحتوية على مخزونات تعطين واحدا او اكثر من الاكتشافات التجارية من الغاز يمكن ان لا يجري التخلي عنها بمتكشفي البادء (٥) الخامسة الواردة سابقا طالما ان اي جزء من هذه الاتفاقية يبقى ساري المفعول من قبل المفاوض او اذا اختار المفاوض بموجب اشارة خطي يوجهه الى السلطة ليس قبل عشرة سنوات بعد تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية.

(و) الكمية الاجمالية من الغاز المنتج والموفر من المنطقة في اي سنة شمسية ولم تستعمل في عمليات البترول ناتجا منها الكمية الاجمالية للغاز التي يحق للمفاوض تسليمها خلال السنة الشمسية بموجب الفقرة (٤) ادلاء، متوزع ويتم تقاسمها بين السلطة والمفاوض بالنسب المبينة ادلاء:

السلطة = ستون بالمائة ٦٠%

المفاوض = اربعون بالمائة ٤٠%

(د)

بغض النظر عن اي شيء يناقش ما ورد في البادء السابقة اعلاه فان جميع التكاليف والمصروفات المتعلقة من قبل المفاوض بخموس الترتيب وتطوير والتعاج وتسويق الغاز بما في ذلك النفقات الرأسمالية ومصاريف التشغيل وكل التكاليف والنفقات المباشرة وغير المباشرة الضرورية لمعاملة وتجهيز وضغط ومعالجة وتحميل وتخزين ونقل الغاز لنقطة او نقاط البيع مع كل التكاليف المتعلقة باستخدام المستشارين والخبراء الاخرين لمراجحة المعلومات الهندسية ومعلومات اخرى وليقوموا باجراء اختبارات علمية على الغاز لكي يجهزوا دراسات الجدوى والتحليلات التسويقية وليقدموا للمفاوض لعائلتهم وتوسياتهم مستعرة من قبل المفاوض عن طريق استعمال كمية من الغاز يكون لها قيمة تساوي مجموع كل هذه التكاليف والمصروفات، على انه لا يحق للمفاوض استرداد اي كمية من الغاز تزيد عن خمسين بالمائة (٥٠%) سواء من مجموع كمية من الغاز المنتج والموفر من المنطقة والذي لا يستعمل بالمبيعات البترولية او كانت التكاليف والمصروفات او الاضافات لسنة شمسية، تزيد عن قيمة النفط الخام المتوفر لاسترداد الكلفة او عن قيمة خمسين بالمائة (٥٠%) من مجموع كمية الغاز المنتج والموفر من المنطقة والذي لا يستعمل في المبيعات البترولية

مكرر من الفصل

فإن المقدار الزائد من هذه التكاليف والمصروفات والاتفاقات سيرحل لفايات الاسترداد في السنة أو السنوات الثمينة المقبلة، ويمثل كانه قد تم تكبده بتلك السنة أو السنوات الثمينة التالية حتى يتم استرداده كلية.

(ح)

إذا أمكن انتاج وتوليف النفط والغاز من اكتشاف بكميات غير محسومة ستمثل السلطة والمقابل على العرسل التي ترتبها مناسبة لتسويق الغاز أو العرسل به لائحة تطوير الاكتشاف وتطبيق الاحكام الخاصة بتسجيل التعطيل بموجب القترتين (د) و (ز) اعلاه ان كان ضروريا.

وإذا جرى انتاج وتوليف النفط والغاز من الاكتشاف في وقت لاحق بكميات ملموسة تطبيق احكام استرداد الكلفة في المادة التسابعة واحكام هذه المادة الرابعة والمقررين لها يتعلق بالوقود الممنوع بطريقة وعلى اساس من العوديج لتعلق عليه السلطة والمقابل.

(ط)

إن القياسات التي تجري لأغراض تحديد كميات الغاز وتوزيعه بين الشركتين ستعجز بمروءة ملائمة وفقا للمصالح المقبولة بشكل عام. والمستملة في صناعة النفط العالمية، وتتخذ هذه القياسات عند لوفة مخرج مفضل المصالح أو عند نقطة أو نقاط يمكن ان يوافق عليها الشركتان بين حين وآخر.

(ي)

بعض النظم عن أي شيء مناقض ورد في هذه الاتفاقية فانه في حالة اختيار المقابل لمعالجة الغاز لاستخلاص الغازات القابلة للتسييل عسري مبادئ المشاركة في الانتاج واسترداد الكلفة التي تمت في هذه المادة الرابعة والمقررين على كل الغازات القابلة للتسييل المستخرجة بهذه الطريقة من قبل المقابل.

(ك)

إذا قررت السلطة والمقابل بانه يوجد سوق تجارية في الاردن لمثل السلطة (أو أية وكالة أخرى تمثيلها الاردن) والمقابل ان يدخل في اتفاقية طويلة الاجل لبيع الغاز ويجري بموجبها تسعير الغاز الذي يستحقه المقابل طبقا للمعادلة التالية:

$$ب ج = ٠.٨٥ \times \frac{د}{١٠} \times ٢٩.٦٩$$

حيث تكون

ب ج = قيمة الغاز بالدولارات الأمريكية لالف قدم مكعب

د = القيمة بالدولارات الأمريكية للطن المتري الواحد من زيت الوقود تحسب بالاشارة الى "تقرير اعمار بلات اويل جرام" خلال شهر تحت اسم "الحمولات الثالثة الأوروبية" على ظهر الباخرة موقع البحر الابيض المتوسط ايطاليا ومعدلها (١) مجموع المبالغ الوسطية السفلى والعليا المنفردة لزيت الوقود بنسبة كبريت عالية والممتطاء خلال الشهر المذكور مقسوما على عدد الايام في ذلك الشهر الذي اعطيت القيم المذكورة له و (ب) مجموع المبالغ الوسطية للقيم السفلى والعليا المنفردة لزيت الوقود بنسبة كبريت منخفضة والممتطاء خلال الشهر المذكور مقسوما على عدد الايام في ذلك الشهر الذي اعطيت القيم له.

و = عدد الوحدات الحرارية البريطانية لالف قدم مكعب من الغاز.

٢٩.٦٩ × ١٠ = عدد الوحدات الحرارية البريطانية المتعلق عليها للطن المتري من زيت الوقود المشار اليه في "أ".

وفي حالة عدم التمكن من احتساب قيمة "أ" بسبب عدم نشر تقرير الاسعار لبيانات اوصل جرام قطعيا خلال شهر ما، يترتب على الطرفين ان يجمعا ويتلفا على قيمة "أ" بالاشارة الى مراجع اخرى مشهورة. ولقد بنى سعر الغاز المقرر وفقا للاحكام السابقة على اساس يمكن للتعليم تتعلق عليه السلطة والمقابل بشرط ان تكون كل التكاليف والمصروفات التي يتكبدها المقابل بالنسبة لنقل الغاز بين فوهة المخرج لتعمل العمل ونقطة التسليم المتعلق عليها قابلة للاعتداد حسب الفقرة (د) اهلا.

اذا كان المشتري عميلا متاعيا يفترض الغاز للاستعمال الاولي وليس كوقود يمكن الاتفاق على تعديلات في السعر.

من اجل ان يضمن للمقابل عائدا معقولا لا متغيرا في حقل للغاز وتكاليف تنمية التسهيلات، يترتب على المشتري ان يضمن تسليح كمية معينة من الغاز. واذا ولس البائعون الغاز ولم يتسلمه المشتري بالكمية المتوقعة المذكورة، يظل المشتري مع ذلك ملتزما بدفع قيمة هذه الكمية. ويتم تحديد كميات "أ" او "دفع" المتعلق عليها لتعطي المقابل مستوى معقول من العائد على استثمارات في الغاز.

تتم المدفوعات عن الغاز للسوق المحلي من قبل المشتري حسب لغرات ينص عليها في اتفاقية مبيعات الغاز المتعلقة بها. وتكون حصة المقابل في حصة الغاز بالدولارات الامريكية او اية عملة اخرى قابلة للتحويل بحرية وقابلة للدفع للمقابل في الخارج. ويتوجب ان تنص اتفاقية مبيعات الغاز على ضمانات بنكية او غير بنكية ملائمة بالمبالغ للمقابل بمقتضاها.

مخبر من الدول

المادة الخامسة والمفرون

تسويق النفط الخام العائد للسلطة

يجوز للسلطة بافهام عطي سبق لا تقل مدته عن تسعين (٩٠) يوما ان تطلب من المقابل ان يسوق كل او اي جزء من حصتها من النفط الخام الذي يتم اتجاؤه من المنطقة ولعدة محددة حسب ظروف السوق السائدة. واذا لم تكن هذه الكميات متوافقة مع مرونة التعجيل عند نقطة التعديل السائدة في حينه يترتب على السلطة ان تقدم كافة المساعدات للتعجيل على هذه المعونات التعجيلية بسرعة.

يجوز للسلطة بافهام عطي سبق قبل ثلاثين يوما ان تلغي هذا الطلب الخاص بالتسويق من قبل المقابل.

يترتب على المقابل في سياق قيامه بخدمة التسويق هذه ان يعمل نهاية عن السلطة لحمايتها طبقا لاساليب التجارة العادية السائدة في حينه في الامور التي تشمل الضمانات البنكية او كتب الاعتماد غير القابلة للنقض وسمعة ومؤهلات البائعين المتجارين المناسبين.

ولا يتحمل المقابل اية مسؤولية مهما كانت عن عدم ولقاء المشتريين بالتزاماتهم لاسباب غير معروفة بصورة مقبولة.

تدفع السلطة للمقابل ٢ سنتات امريكية كاتمام خدمات للبرميل لكل كميات البترول العائدة للسلطة التي يسلها المقابل ويتم دفع اتمام الخدمة هذه في تاريخ استحقاق الدفع للنقطة المباع العائد للسلطة. ويتم اعادة التفاوض على اتمام الخدمة بحسن نية اذا زاد سعر النفط الخام العائد للسلطة عن (٢٥) دولارا للبرميل على اساس FOB نقطة التعديل.

(١)

(ب)

(ج)

(د) يتوجب على المتداول ان يمتطي السلطة كل المعلومات المتعلقة بدينه والمتعلقة باحتمالية شراء التلطف الخام المائدة للسلطة والسمو وشروط البيع الاخرى ويحدد الوقت الزمني اللازم كي تقرر السلطة فيما اذا كان سيتم المتداول بتميلية البيع او ان باستطاعة السلطة نفسها الحصول على سعر الخلل و/او شروط بيع العمل وبالتالي سحب طلبها فيما يتعلق بتسويق المتداول للتلطف الخام في ذلك الوقت.

(هـ) يجب ان لا يدخل المتداول بأي اتفاقية تتعلق ببيع لي جزء من التلطف الخام الخاص بالسلطة من المنطقة بدون الموافقة المسبقة الكتابية للسلطة.

(و) يتوجب على السلطة ان تغطي المعلومات المتعلقة كما هو مطلوب يستثنى هذه المادة الخامسة والستين في الوقت المناسب بحيث لا تعمل اعاقلة لتزويجات التعويض والفتح المتعلق هليها وان تعد في الوقت المناسب كافة التكاليف الضرورية والتعهدات والمستندات اللازمة للجوارك وغيرها من المستندات الادارية وبوالس الشحن.... الخ واية وثائق اخرى تتعلق بها عادة تجارة التلطف الخام المالية.

(أ)

(ب)

(ج)

(د)

المادة السادسة والخمسون

المكتب وتوجيه الاشارات

يتوجب على المتداول ان يحتفظ بمكتبه في عمان/الاردن حيث توجه اليه الاشارات بصورة صحيحة كما هو وارد ادناه.

يجوز ارسال اشارات للمتداول بواسطة التلخيص اذا جرى تأكيد استلامها بواسطة التلخيص المستقبلي او اذا ارسلت لمكتب المتداول بالبريد المسجل او اذا اتركزت بمكتب المدير العام شرط ان يكون المدير العام او احد مسؤوليه المتولين قانونيا قد اكد استلامها. ويجب ان يتضمن افعال نسخة من الاشارة الى المكتب الرئيسي للمتداول.

يمكن ارسال اشارات للسلطة عن طريق التلخيص هكس ان يجري تأكيد استلامها بواسطة التلخيص المستقبلي او اذا ارسلت الى مكتب السلطة بواسطة البريد المسجل او اذا تركت بمكتب المدير العام للمعام للسلطة بشرط ان يؤكد المدير العام او احد مسؤوليه المتولين قانونيا استلامه للاشارة المتوجهة.

تعتبر الاشارات المتصورة هليها في الفقرات الثمونية (ب) و (ج) ويعرسل كالتالي:

١- سلطة المصادر الطبيعية

س.ب (٧)

عمان - الاردن

العباءة: المدير العام

هاتف: ٨١١٢٠٠

تلخيص: JO 21415 - NRA

فاكس: ٨١١٨٩٦

٢- شركة هانيو للطاقة المساهمة المحدودة

٢١٦ ديمشي دوتغ ، كاتبع نام كو

سيؤول ،

كوريا

التبناه : الرئيس

هاتف : ٥٦٠٩٠٢٠/٦

تلكس : هانيو ك ٢٨٢٩٥

فاكس : ٥٦٤٩١٥٥

٢- مكتب المفاوض في عمان

شركة هانيو للطاقة المساهمة المحدودة

س.ب ٩٤١٠

عمان - الاردن

التبناه : المدير العام

تلفون : ٨١١٩٤٣ ، ٨١١٩٤٦

تلكس : هانيو جر ٢١٣٢٧

فاكس : ٨١٣٦٠٣

(هـ) يوجد تفهيم عنوان تسليم الاشارات لاي طرف وذلك عن طريق اعطاء الطرق الاخر اخطارا بذلك قبل عشرة ايام من التفهيم.

(و) سيتم مكتب المفاوض في عمان ، الاردن المكان لتعليم اشارات اليه من الاطراف الثالثة.

(ز) يوافق مقررنا هذه الاتفاقية على التعلي عن ضرورة تقديم اخطارات مدلية.

مكتبة
الكتاب

المادة : السابعة والمفرون

مساعدات السلطة

توافق السلطة على توفير التمويل العالي للمفاوض :

(١) يعترف على السلطة وللحد الذي تعطيه ان تساعد المفاوض في الحصول على جميع الاذونات والتسجيلات والرخص وتماريح الممثل والتأشيرات من الحكومة الاردنية وجميع الموافقات او الحقوق الاخرى التي تلزم لتنفيذ العمليات البعولية بمقتضى هذه الاتفاقية.

(ب) يعترف على السلطة ان تساعد المفاوض حسب طلبه وعلى نفقته الخاصة في الحصول على حقوق الاستعمال او حقوق المرور في الاراضي المملوكة ملكية خاصة كما يلزم فيما يتعلق بالعمليات البعولية شريطة ان تسجل الحقوق والممتلكات المكتسبة باسم السلطة.

(ج) في حالة عدم التوصل الى ترتيبات طوعية مباشرة مع اصحاب الاراضي المتنازعين يعترف على السلطة ان تمارس بواسطة الاردن حق نزاع الملكية للحصول على الحقوق في الاملاك المذكورة اذا كان ذلك مطلوباً من اجل العمليات البعولية. في هذه الحالة يعترف على المفاوض ان يسدد للسلطة لدى العمل التكلفة المدفوعة لحقوق الملكية هذه.

(د) يعترف على السلطة، اذا طلب المفاوض ذلك، ان تتعبد ميثاقاً معترفاً او اكثر لمساعدة المفاوض شريطة ان يتحمل المفاوض التكاليف الممولة للممثل او الممثلين المذكورين بمبالغ يتم الاتفاق عليها بين الطرفين مقدماً.

(هـ) على السلطة ان تساعد المفاوض في الحصول على الاعفاءات الجمركية وايه اعفاءات اخرى حسبما يكون ضرورياً بموجب المادة الرابعة والعشرين من هذه الاتفاقية.

(و) على السلطة ان تعمد مباشرة كافة الاجراءات الضرورية بعد تاريخ التوقيع لتعطي هذه الاتفاقية قوة القانون والى الكامل في الاردن.

محضر من المجلس

المادة ٥: الضامنة والمضمون

تزويد الطلب الداخلي

(١) يعتبر على المقابل ان يزود وللمدة التي تطلبها السلطة وبعد اقصى يساوي حصة المقابل النسبية من النفط الخام الذي يزود الطلب الداخلي في الاردن، وذلك من الكمية الاجمالية للنفط الخام الذي يستحق المقابل من المنطقة في سنة شمسية.

(ب) تساوي حصة المقابل النسبية من الطلب الداخلي في الاردن (١) كامل المتطلبات الداخلية في الاردن خلال السنة الشمسية الممتدة مغلقة ب (٢) كل النفط الخام الذي يتم اتجاذه في الاردن خلال السنة المذكورة وتستحق السلطة مع الرصيد المتبقي مطروبا في (١) مجمل استحقاق المقابل من النفط الخام من المنطقة للسنة الشمسية المذكورة وتقررا على (ب) كامل كمية الاستحقاقات جميع المقابلين الذين يتعجون في الاردن خلال السنة المذكورة فريضة ان حصة المقابل النسبية من التزائمتين لتزويد الطلب الداخلي لا تتجاوز خمسين بالمائة (٥٠%) من اجمالي الاستحقاقات المقابل من النفط الخام المنتج في المنطقة لتلك السنة الشمسية.

(ج) اذا طلب الى المقابل ان يبيع جزءا من استحقاقه لتزويد الطلب الداخلي فان احكام التقييم ذات العلاقة في المادة ٧ (ج) تطبق، ويعتبر على السلطة ان تدفع للمقابل خلال ثلاثين يوما بعد التقييم بالدولارات الامريكية.

(د) في حالة عدم الدفع خلال خمسة عشر يوما بعد تاريخ الاستحقاق المشار اليه في البند (ج) اعلاه يحق للمقابل ان يوقف التعليمات الى المنطقة وان يمدد بشكل حر الكميات ذات العلاقة من النفط الخام حتى يتم استيفاء جميع المدفوعات السابقة.

(٥)

حيث انه من الجائز ان يكون للمقاول التزامات طويلة الاجل للبيع، يترتب على السلطة ان تغطي المقاول ائتمارا مبقا بها لا يقل من ربعين (٢) مليونين خمسين عند ممارسة حقها بملخص المادة الثامنة والمقررين، وان تضمن الاشارة حجم مستحقات المقاول المطلوبة والنوعية المحددة المطلوب فيها (حيث يتم التاج اكثر من نوعية من النفط الخام في المنطقة) والبدء التي سيتم خلالها شراء النفط الخام المذكور ويترتب على الطرفين ان يبرما اتفاقية لبيعهمات النفط الخام لتغطية الشراء / البيع المذكور متضمنة الشروط التجارية المعتادة.

مكتبة
الكتاب

المادة العاشرة والمخزون

احكام عامة

- (أ) تعتبر عناوين او اسماء كل مادة في هذه الاتفاقية مجرد تسهيل للطرفين ولا يجوز استعمالها فيما يتعلق بتفسير او تأويل المواد المذكورة.
- (ب) كلما استعمل كلمة "مختلطة" في هذا النص فانها تعني القبول وليس الحصر الا اذا اضحى الاطار العام للنص بوضوح تفسيراً مخالفاً.
- (ج) اذا تشكل "المقاول" من اكثر من شخصية اعتبارية واحدة لمساعدة المقاول تمهين احده هذه الشخصيات الاعتبارية "كمنفذ" للمقاول.
- (د) وتكون جميع الاجراءات التي يقوم بها المنفذ في تنفيذ العمليات البترولوية متفقاً مع هذه الاتفاقية وتكون كل التكاليف والمسؤوليات والاتفاقات على العمليات البترولوية المتكبدة من قبل المنفذ قابلة للاسترداد كما ورد في هذه الاتفاقية بشرط ان لا يفسر هذا النص بأنه يسمح بازدواجية الاسترداد لمثل هذه التكاليف والاتفاقات او المسؤوليات.
- (هـ) تكون احكام هذه الاتفاقية ملزمة لطرفيها ولعلائقهما والمقاول لهم.
- (و) يجب ان تسبق التصريحات المحلية الخاصة بالاتفاقية وتناقش وان تجري الموافقة عليها من قبل الطرفين قبل اصدارها.
- (ز) يجب ان لا يتم الامتناع غير المقبول عن اداء قبول او اذن او موافقة مطلوبة من اي من الطرفين من قبل لجنة تنشا بموجب هذه الاتفاقية عندما يطلب هذا القبول او الاذن.

البيادة الثلاثون
امتيازات السلطة

(١) يكون للسلطة حق الدخول وعلى مسؤوليتها وحدها الى المنطقة المنطوقة بهذه الاتفاقية والى سرح الممتلكات البيروقراطية التجارية فيها. يجوز للسلطة فحص كتب ودفاتر وسجلات المقاتل واجراء عدد معتزل من المبرحات والرسومات والاعتبارات من اجل ممارسة حقوقها بموجب هذه الاتفاقية. وتمنح السلطة مساعدة معتولة من قبل وكلاء ومستعدي المقاتل لكي يتم تجنب تعريض سلامة الممتلكات البيروقراطية والمعاملتها للخطر او الاعاقة. ويتوجب على المقاتل ان يقدم للسلطة كل الامتيازات والتسهيلات المستوحاة لاستخدامه في الميدان لاستعمال مساحة معتولة ومتوفرة من المكاتب والمساكن السيولفة بشكل مناسب بفرض تسهيل تحقيق اهداف هذه البيادة. ولا يحق للسلطة البناء ممارستها لتعوقها بموجب البيادة (٢٠) هذه ان تدخل في الممتلكات البيروقراطية الجارية.

(ب) اذا قررت السلطة ان ايها من مستعدي المقاتل او مستعدي المقاتلين الفرعيين قد تصرفوا بشكل يخالف المبادئ والقوانين والانظمة واللوائح الاردنية او الذي من شأنه ان يضر التنميط الملمح للممتلكات البيروقراطية فلها ان تعمر المدير العام للمقاتل عليها مطالبة ايها ابعاد مثل هذا المستعدي من عمليات التفتيش ابداء الاسباب لذلك.

البيادة الواحدة والخمسون
حقوق المقاتل

(١) يفرض النظر عن اي شيء مخالف يكون لشموس هذه الاتفاقية البيادة بالنسبة لاي نس في اي تخريج او قانون او مرسوم يخالف شروط هذه الاتفاقية، ولا يجوز النيل من او تعديل او التماس الحقوق والمصالح المائدة للمقاتل او المختارل لهم من قبل السلطة او الاردن دون موافقة المقاتل المسبقة والخطية، وتوافق السلطة او الاردن بمقتضى هذا النص على تعريض المقاتل بالكامل عن اية خسارة او ضرر نجم عن ذلك.

(ب) يجوز للمقاتل في حالة الطوارئ ان يقوم بكل الاعمال التي من شأنها مواجهة حالة الطوارئ هذه، ويعتبر كافة التعاليم والالتزامات او المبروقات التي يتحملها في مواجهته لحالة الطوارئ وذلك بمقتضى البيادة السابقة فقرة (١) والبيادة (٢٤) ويتوجب على المقاتل في حالة اضلاله لحالة طوارئ ان يخسر السلطة واللجنة الفنية للتفتيش في القرب وقت ممكن.

(ج) للمقاتل ومقاتليه الفرعيين حق الدخول والخروج بحرية الى ومن المنطقة في جميع الاوقات.

مكتبة
الأمم المتحدة

المادة الثانية والثلاثون
كتاب الاعتماد والكفالات

(أ)

يعترب على المقاول خلال تسعين (٩٠) يوما بعد تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية ان يقدم للسلطة كتاب اعتماد غير قابل للانعفاء وبشكل اساسي حسب النموذج المرفق في الملحق (و) كضمان من المقاول للتغطية الزمنية لمرحلة التعقيب الاولى من فترة التعقيب بموجب المادة الرابعة من هذه الاتفاقية، وتكون قيمة كتاب الاعتماد مليون ولعمد (١,٥٠٠,٠٠٠) دولار امريكي. وهذا المبلغ منذ الوقت الذي تكون فيه التزامات الممثل مليون ولعمد (١,٥٠٠,٠٠٠) دولار امريكي او المثل سيخص تلقائيا لتساوي حجم التزامات الممثل التي لا تتعدى ذلك من قبل المقاول خلال مرحلة التعقيب الاولى، وبدون الاعلال بالاجراءات المشار اليها في الملحق (و) من هذه الاتفاقية. ويلقى كتاب الاعتماد تلقائيا دون الاعلال بالاجراءات المذكورة في الملحق (و) من هذه الاتفاقية بعد تلبية المقاول لكافة التزاماته هذه.

(ب)

يعترب على المقاول خلال تسعين (٩٠) يوما بعد تاريخ النفاذ ان يقدم للسلطة كفالة من الشركة الام وبشكل اساسي حسب النموذج المرفق في الملحق (د).

المادة الثالثة والثلاثون
توحيد الحقول

(أ)

إذا امتد حقل حزم المنطقة الى خارج المنطقة في مناطق أخرى من الأردن والتي يكون لأطراف أخرى فيها حقوق إجراء عمليات بحرولية، يجوز للسلطة ان تطلب ان يتم تطوير الحقل وانتاج البترول فيه بالتعاون مع الأطراف الأخرى. ويطبق نفس النظام إذا كان المغزون البترولي في المنطقة مع كولة لا يعادل اكتشافا تجاريا إذا تم تطويره منفردا، يمكن ان يعتبر اكتشافا تجاريا إذا تم تطويره مع المغزون الموجود في المناطق التي يسيطر عليها أطراف أخرى.

(ب)

إذا ما طلبت السلطة هذا، يتوجب على المقاول ان يتعاون مع الأطراف الأخرى لتحضير الاقتراح جماعي لتطوير وانتاج مشترك للمغزون البترولي لتقديمه للسلطة للموافقة عليه.

(ج)

إذا لم يتم تقديم الاقتراح لتطوير والانتاج المشترك خلال تسعين (٩٠) يوما من تاريخ طلب السلطة الموضوع في الفترة (ب) أعلاه أو إذا لم توافق السلطة على الاقتراح هذا، يجوز للسلطة ان تمتد أو تصب في اعداد خطة مقترحة للتطوير والانتاج المشترك لحساب المقاول والأطراف الأخرى بموجب سياسة مقبولة لمناعة بترول عالمية، إذا وافقت السلطة والأطراف الأخرى على الخطة المقترحة ولم يوافق عليها المقاول، يحق للسلطة أو المقاول احالة الموضوع للتقرير بموجب الفترة (ي) من المادة العشرين من هذه الاتفاقية. ويكون القرار بموجب الفترة (ي) من المادة العشرين بها. إلا إذا أصر المقاول السلطة خلال تسعين (٩٠) يوما من تاريخ القرار هذا انه اختار ان يتنازل عن مصالحه في الحقل بدلا من المشاركة.

مخبر من الأهل

المادة الرابعة والثلاثون

الاعفاءات الجمركية

- (أ) يسمح للمقاول والمقاولين الفرعيين التابعين له والماملين في تنفيذ المبيعات البترولية بموجب هذه الاتفاقية باستيراد الآليات والمعدات والمهارات والطائرات والبوارج والسيارات والممتلكات المنقولة مملوكة من الجمارك خلال مدة هذه الاتفاقية عندما تكون أي من المواد المذكورة من أجل الاعتماد في تنفيذ المبيعات البترولية فقط بمقتضى هذه المادة. ويترتب على السلطة عندما يتم استيراد المواد مملوكة ان تفقد ان تلك المواد ستستعمل فقط في تنفيذ عمليات البترول بمقتضى هذه الاتفاقية.
- (ب) يجوز تصدير أي من البنود المستوردة الى الاردن والمملكة او غير المملكة من الرسوم الجمركية او الضرائب او المفروضات بمقتضى المادة الرابعة والثلاثين بواسطة الطريق المستورد في أي وقت بدون اية ضريبة للتصدير او مفروضات عليه.
- (ج) يجوز بيع المواد والمعدات والبضائع المستعملة والمالحة للميل والناجوة عن العمليات بمقتضى هذه الاتفاقية في الاردن شريطة ان يدفع المقاول او المستورد اية رسوم جمركية او ضرائب او مفروضات الا اذا بيعت للسلطة او أي فريق ثالث اخر يتمتع بنفس الاعفاءات الجمركية التي يتمتع بها المقاول.
- (د) يجوز بيع المواد والمعدات والبضائع الفائقة او المستعملة كخردة او نهاية الى الحد الذي لا تكون فيه سالبة للميل ويمنحها المقاول او المقاولون الفرعيون كخردة او نهاية (ويكون هذا التعيين صحيحا اذا لم تعرض عليه السلطة او دائرة الجمارك خلال مدة مقبولة بعد تسليم النماذج على) بدون دفع رسوم جمركية او ضرائب او مفروضات.

مكتبة
الكتاب

- (أ) في حالة البيع بمقتضى الفقرتين (ج) و(د) اعلاء يعمم مبلغ مساو للمقبوضات الصافية التي يحصلها المقاول من المبيعات المذكورة من استحقاق المقاول لاسترداد نفط الكلفة.
- (ب) لا تلزم اية رخصة لتصدير البترول ، وعلى المقاول والسلطة وبالنسبة من اية ضريبة او رسوم او اتماء او أي مفروضات مالية اخرى فيما يتعلق بتصدير البترول الذي يتم انتاجه من المنطقة خلال مدة هذه الاتفاقية.
- (ج) يسمح لكل مستخدم غير اردني تابع للمقاول او المقاولين الفرعيين التابعين لأي منهما والمنتدب للاردن على اساس مقيم ان يستورد وعلى من جميع الرسوم الجمركية فيما يتعلق باستيراد السلع غير المستهلكة والمواد والامتعة الشخصية استيرادا مؤقتا في حدود الممقولة شريطة ان تستورد خلال مدة اتماء النا عشر (١٢) شهر من تاريخ دخول الموظف غير الاردني الممنى الى الاردن ، ويحق لكل موظف رئيسي ان يستورد كل اربع (٤) سنوات سيارة لاستعماله الخاص مملوكة من جميع الرسوم الجمركية، ويتوجب اعادة تصدير جميع الممتلكات المستوردة والمملوكة من الرسوم الجمركية لاستعمال المستخدم وعائلته فقط (بدون ضريبة او مفروضات تصدير) في نهاية اتماء المستخدم المستخدم المذكور في الاردن فيما يتعلق بعمليات البترول بمقتضى هذه الاتفاقية الا اذا بيعت او تم التصرف بها من قبله خلافا لذلك في الاردن حسب القوانين والانظمة الاردنية.
- (د) حيثما تستعمل كلمة مقاول في الفقرة (أ) لنهاية (د) اعلاء فانها تعني كذلك المقاولين الفرعيين التابعين وعلى أي درجة.

(ط)

تشمل "الرسوم الجبركية" كما هي مستعملة في هذه الاتفاقية جميع الرسوم والخرائب والمكروحات (أيضا عدا تلك الرسوم المدفوعة للاردن او اية هيئة تابعة له بالمعدلات المعمادة المطبقة عامة للخدمات المادية والعمالية التي تحت تاديتها وذات طابع بسيط كالشار اليه في المادة العاشرة (د) (٦) والتي تكون مستحقة الدفع نتيجة لاستيراد او تصدير المادة او المواد محل الاعتبار.

(و)

يكون اعضاء جميع المستوردات الموقعة يلتحق هذه المادة مضونا بكتابة بنكية من بنك مرعي في الاردن وبقيمة مائتي الف (٢٠٠.٠٠٠) دولار امريكي وبمزدج مشابه للمزدج المعلق في الملحق (٥).

(ك)

تعتبر التزامات الفريقين بموجب المادة الرابعة والثلاثين والمترتبة عليهما خلال مدة هذه الاتفاقية الى ما بعد انتهاء الاتفاقية.

المادة العاشرة والثلاثون النس

تمت كتابة هذه الاتفاقية باللغة العربية والانجليزية ولكليهما نفس القوة.
تشهد سلطة المصادر الطبيعية وشركة مانبر للطاقة البامية المحدودة بانها قد وقعتا على هذه الاتفاقية في اليوم والسنة المبينين اولا
اعلاه.

شركة مانبر للطاقة البامية المحدودة
سلطة المصادر الطبيعية

مكتبة
مكتبة
مكتبة

ملحق ١

لاتفاقية المشاركة في الانتاج البترولية

بين

سلطة المصادر الطبيعية

في

المملكة الاردنية الهاشمية

و

شركة مابو للطاقة السامة المحدودة

الموقعة :

وصد المنطقة

مخزن النكاح

ملحق ١

وصد المنطقة المخرولة بالاتفاقية

هناك منطقتان مخرولتان هما الريفة والرحان وتقعان في منطقتي
الريفة والرحان من الملكة على التوالي وتغطيان ما مساحته ٢١,٧٦٢ كم
مربع . وتتكون هاتين المنطقتين من مناطق لها عدة جوانب، اركان
ذواها هي :

الرحان

الوصف			شمال خط المرسى			شرق خط الطول		
الحدود المخرولة على			درجة دقيقة ثانية			درجة دقيقة ثانية		
الحدود المخرولة على			٢١	٢٠	٠٠	٢٧	١٠	٠٠
جنوب شرق على طول			٢٠	٢٨	٠٠	٢٨	٠٠	٠٠
الحدود المخرولة الى			٢٠	١٨	٠٠	٢٧	٤٠	٠٠
جنوب غرب على طول			٢٠	٠٠	٠٠	٢٧	٢٠	٠٠
الحدود المخرولة الى			٢٩	٥٧	٠٠	٢٧	١٠	٠٠
غرب و جنوب غرب على			٢٠	٢٠	٠٠	٢٧	٢٧	٠٠
طول الحدود المخرولة الى			٢١	٢٠	٠٠	٢٦	٥٠	٠٠
شمال الى			٢١	٢٠	٠٠	٢٧	١٠	٠٠
شرق الى			٢١	٢٠	٠٠	٢٧	١٠	٠٠
شمال غرب الى			٢١	٢٠	٠٠	٢٧	١٠	٠٠
شرق الى الحدود			٢١	٢٠	٠٠	٢٧	١٠	٠٠
المخرولة على								

الريشة

الريشة	شمال غط العرض درجة دقيقة ثانية	شرق غط الطول درجة دقيقة ثانية
الحدود السورية العراقية الى	٢٢ ٢٢ ٠٠	٢٨ ٤٨ ٠٠
جنوب و جنوب شرق الى	٢٢ ٤٥ ٠٠	٢٩ ٠٠ ٢٠
غربا الى	٢٢ ٤٥ ٠٠	٢٨ ٤٥ ٠٠
جنوب وجنوب شرق الى الحدود السورية الى	٢٢ ٠٠ ٠٠	٢٩ ٠٠ ٠٠
غرب و جنوب غرب على طول الحدود السورية الى	٢١ ٤٠ ٠٠	٢٧ ٤٥ ٠٠
شمالا الى الحدود السورية الى	٢٢ ٤٨ ٠٠	٢٧ ٤٥ ٠٠
شرق و شمال شرق على طول السورية الى	٢٢ ٢٢ ٠٠	٢٨ ٤٨ ٠٠

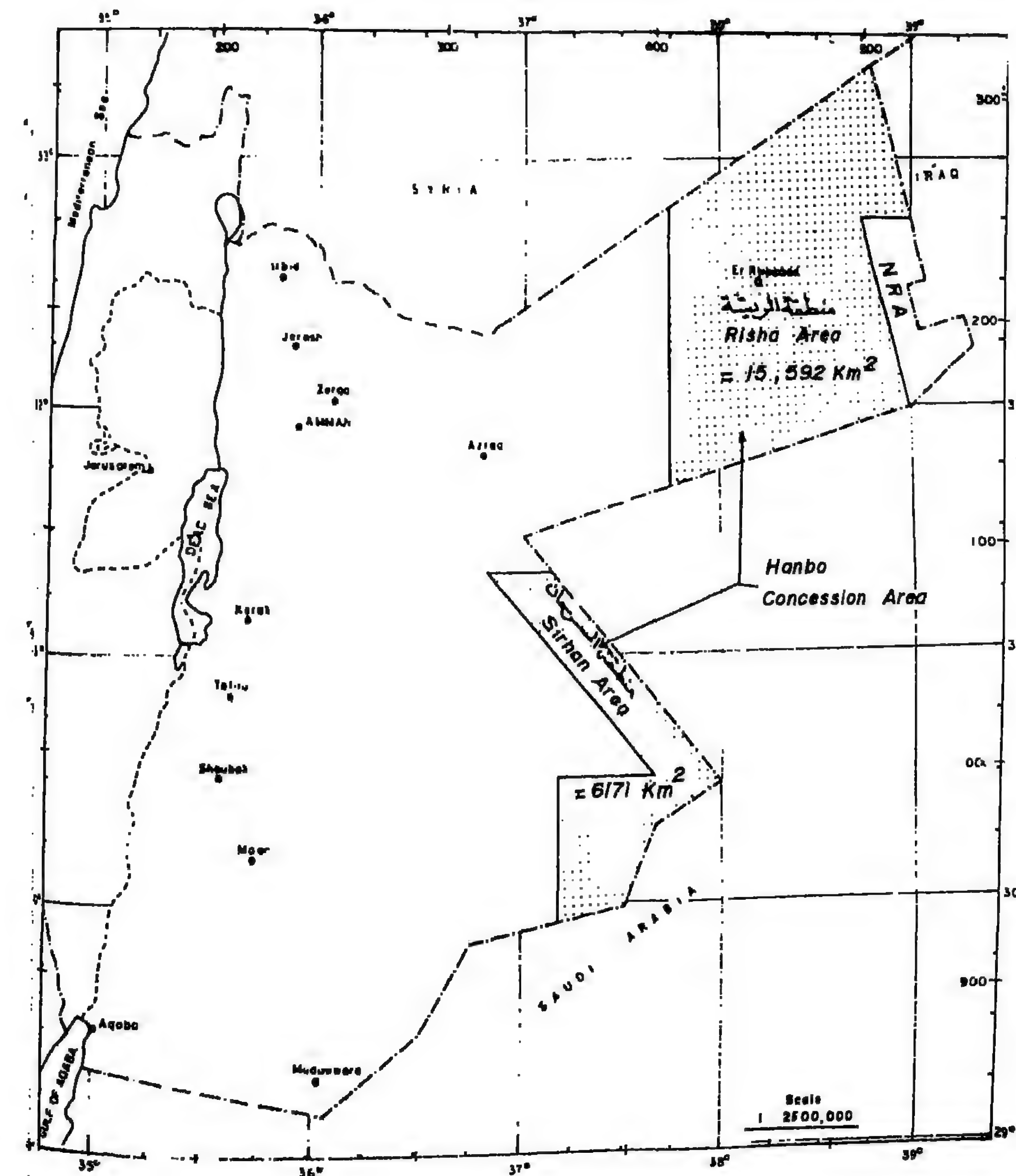
انه من المفهوم والمتفق عليه لاجراض الايضاح ان المنطقة الريشة
والسرحان تقسم بين الحدود الدولية بين المملكة الاردنية الهاشمية
والدول المجاورة لها

ملحق ب
الاتفاقية المشاركة في الانتاج الممنية
بين
سلطة المصادر الطبيعية
في
المملكة الاردنية الهاشمية
و
شركة هابر للطاقة الناعمة المحدودة
الموقعة :

خارطة تبين المنطقة المضمولة بهذه الاتفاقية

مكتبة
الملك
الاردني
في
عمان

ملحق ج
لاتفاقية المشاركة في الانتاج الممينة
بين
سلطة المصادر الطبيعية
في
المملكة الاردنية الهاشمية
و
شركة هانبر للطاقة المائية المحدودة
الموقعة :
اجراءات المعالجة



HANBO

منطقة إتفاقية هانبر

مخازن النمل

اجراءات المحاسبة
المحتويات

المادة الاولى (١)	الشروط العامة
المادة الثانية (٢)	الممارك والاموال
المادة الثالثة (٣)	الجرد وبيانات الجرد
المادة الرابعة (٤)	قياس الانتاج و تقرير الانتاج
المادة الخامسة (٥)	تقرير قيمة الانتاج
المادة السادسة (٦)	تقرير استرداد التكلفة
المادة السابعة (٧)	تقرير الممارك والاموال

محفوظ في الدفتر

المادة الاولى
الشروط العامة

١- ممارك

تطبق العماريك الواردة في المادة الاولى من اتفاقية المشاركة في الانتاج تاريخ ١٩٩٢ على الاجراءات المحاسبية التالية وتتضمن نفس المعنى.

٢- اولوية الوثائق

بالرغم من احكام المادة الثانية من الاتفاقية فانه في حالة ورود اي تناقض او تعارض بين شروط الاجراءات المحاسبية وشروط الاتفاقية فان الاولوية تعطى لشروط الاتفاقية وهي التي تسود.

٣- تقارير النشاط

(١) خلال فترة التعقيب يعرض على المفاوض ان يزود السلطة خلال ثلاثين (٣٠) يوما من نهاية كل ربع سنة شمسية بما يلي:

(١) كلفا بالنفقات والاموال

(٢) بيانها حسابيا مفصلا

يجب ان تكون هذه البيانات طبقا لاجراءات المحاسبة هذه. كما يجب تقديم ملخص لهذه البيانات على اساس سنوي خلال ستين (٦٠) يوما من نهاية كل سنة.

(ب) خلال فترات التطوير والانتاج يقدم المفاوض الى السلطة خلال ستين (٦٠) يوما من نهاية كل ربع سنة شمسية:

(١) كشف انتاج

(٢) قيمة كشف الانتاج

(٣) بيانها بالتكاليف المستردة

(٤) تقريرها عن الانتاج

(٥) كشف بالنفقات والاموال

(٦) كشف بالتعميل و نفط الارباح

(٧) بيانها محاسبيا مفصلا

تكون البيانات المشار إليها أعلاه طبقاً للإجراءات المحاسبية هذه. كما يجري تقديم خلاصة لهذه البيانات على أساس سنوي خلال سنتين (٦٠) يوماً من نهاية كل سنة.

٤- التعديلات والتدقيق

(أ) سيُعرض بشكل قاطع بأن كل تقرير عن أنشطة الشركة والتطوير يقدمه المداول صحيح وسليم بعد أربعة وعشرين (٢٤) شهراً يلي استلام السلطة له ما لم يتم السلطة خلال فترة الأربعة وعشرين شهراً المذكورة بتقديم تحفظ خطي على التقرير. وإلى أن يحين انتهاء فترة الأربعة وعشرين (٢٤) شهراً المذكورة أعلاه يحق للسلطة أن تقوم بناء على إشار خطي سبق ترسله للمداول قبل ثلاثين (٣٠) يوماً بمراجعة حسابات وسجلات المداول في الأردن والمستندات الممزقة لها بطريقة تؤدي إلى أقل قدر ممكن من المرتكبة للمداول.

(ب) سيُعرض بشكل قاطع بأن كل بيان عن نشاط الإنتاج وكشف قيمة الإنتاج واسترداد التكاليف بأنه بيان صحيح وسليم بعد أربعة وعشرين شهراً من تسليمه للسلطة ما لم يتم السلطة أو المداول خلال فترة الأربعة وعشرين شهراً بالتحفظ الخطي على التقرير. وإلى حين انتهاء فترة الأربعة وعشرين شهراً المذكورة يحق للسلطة بناء على إشار خطي سبق يرسل إلى المداول قبل ثلاثين (٣٠) يوماً تدقيق حسابات المداول وسجلاته والمستندات الممزقة في الأردن وبطريقة تؤدي إلى أقل ما يمكن من المرتكبة لأعمال المداول.

(ج) لا تخضع التكاليف الإدارية العامة للمداول طبقاً للمادة الثانية (٢) من هذا الملحق "ج" إلى التدقيق فيما عدا تطبيقها على حساب المجاميع المجموعة كنفقات.

(د) تكون منافع الموظفين غير الأردنيين يفتتحها المداول. الثانية (ج) من الملحق "ج" طبقاً للإحكام العادية المطبقة في عمليات المداول الدولية حينما يفتتحها المداول بضرورة مقبولة وبهذا المفعلة فإنها لا تخضع للتدقيق.

(هـ) يجب الحفاظ على كافة المستندات وتزويدها للمحاسبة للفترة خمس سنوات بعد تاريخ إصدارها أو للفترة أطول حينما يكون مطلوباً بموجب أي قانون مطبق.

٥- مبادلة العملات

تحتفظ دفاتر المداول لمعاملات المداول بالدولار الأمريكي. ويتم حساب التلقات بالدولار الأمريكي في حدود المبلغ المتعلق ويجري تحويل جميع المبالغ التي التفت بالدينار الأردني إلى ما يعادلها من الدولارات الأمريكية طبقاً للمادة السادسة (ج) من الاتفاقية. أما الشبائع الأخرى التي التفت بمعاملات أخرى غير الدولار الأمريكي فيتم تحويلها إلى ما يعادلها من الدولار الأمريكي باستخدام سعر شراء تلك العملة إذا تم شراؤها من إحدى حسابات المداول بالدولار الأمريكي. وفي الحالات الأخرى حسب سعر الصرف السائد المتعارف من قبل بنك ميدلاند في لندن.

ويجب الاحتفاظ بسجل لأسعار الصرف المتغيرة في تحويل الدينار الأردني أو العملات الأخرى غير الدولار الأمريكي إلى ما يعادلها من الدولارات الأمريكية. وأي بيع أو شراء تخضع عن تبادل العملات معفاة أو تنزل من الحسابات.

٦- الدفاتر

يحتفظ المداول بسجلات حساباته باللغة الانجليزية وطبقاً لطريقة الاحتفاظ طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها عموماً في صناعة النفط العالمية.

مكتبة المداول

٧- اعادة النظر بالاجراءات المحاسبية

قد يصاد النظر من وقت لآخر وفي ضوء الترتيبات المستقبلية في هذه الاجراءات المحاسبية اذا وافقت كل من السلطة والمقاول على ذلك خطيا.

٨- الخطوط التوجيهية لنظام المحاسبة

سيقدم المقاول خلال فترة مقبولة بعد تاريخ التنازل ويبحث مع السلطة اطارا مقترحاً لنظام الحسابات وتمثيلاً مضمناً للنفقات الطبيعية التشغيلية لمراكز التكاليف التي ستستخدم وسجلات وتقارير التفصيل لتأسيسها طبقاً للاتفاقية والاجراءات المحاسبية هذه. وستكون هذه الخطوط طبقاً للأنظمة المحاسبية المقبولة بصورة عامة والممارسات المادية في صناعة النفط الدولية وقوانين وأنظمة الأردن. وبعد تلك التناقضات مع المقاول ويقدّم الى السلطة نسخاً رسمية من الأنظمة الشاملة للحسابات والكراسات التوجيهية التي ستستخدم.

مكتبة
مكتبة
مكتبة

المادة الثانية
المصاريف والايرادات

١- النفقات

مع الاحتفاظ بنصوص الاتفاقية سيتحمل المقاول وسيدفع مباشرة التكاليف والمصروفات العالية، وسيعم تصنيف واستعادة التكاليف والمصاريف من قبل المقاول حسب ما ورد في المادة السابعة من الاتفاقية.

(أ) الحقوق السطحية

جميع التكاليف المباشرة المتعلقة بفراء أو تجديد أو التعلي من الحقوق السطحية الآتية بالمنطقة. من المفهوم أن المقاول سيحصل على حقوق استخدام السطح فقط للمناطق المطلوبة من قبل المقاول للعمليات والمنشآت التي تشكل جزءاً من العمليات البحرية. ومن المفهوم أيضاً بأنه لن تدفع أية مبالغ لسلطة المصادر الطبيعية أو للأردن في مقابل الحصول على أو تجديد أو التعلي عن حقوق السطح المذكورة وستقدم سلطة المصادر الطبيعية كل المساعدة للحصول على حقوق السطح في المناطق المذكورة أعلاه من مالكها أو من شغلها.

(ب) المبالغ

(أ) الرواتب والاجور الاجمالية بما في ذلك الممثل والاجازات والاجازات المرضية ومنافع المعز المطبقة على تلك الرواتب والاجور لمستخدمي المقاول أو إحدى الهيئات التابعة له الماملين بالانظمة المختلفة وفقاً للاتفاقية بما في ذلك الرواتب والاجور التي تدفع للجورجيين والمستخدمين الآخرين الذين يتم تعيينهم على

أساس موزعت في مثل هذه الأنشطة ينشئ النظر عما إذا كانت الهيئة أو العمل المنجز قد حصل في الأردن أو خارجه.

(٢) علاوات تكاليف المعيشة وبدل السكن والملاوات الأخرى المنطبقة على الرواتب والأجور للموظفين الأجانب والمنحسبة بموجب الفقرات (ب) (١) ، (ط) (ك) (١) و (ك) (٤) من المادة الثانية وكذلك المكافآت المدفوعة الأخرى التي تدفع لمستخدمين وطنيين بموجب الفقرات (ب) (١) (ط) ، (ك) (١) و (ك) (٤) من هذه المادة الثانية.

(٣) تكاليف التفرقات أو المسافرات التي تدفع لتلكه لقانون أو تقديرات تفرقتها سلطات حكومية وتكون قابلة للتطبيق على تكاليف المسافرات من رواتب أجور منصوص عليها في الفقرات (ب) (١) ، (ب) (٢) (ط) ، (ك) (١) و (ك) (٤) من هذه المادة الثانية.

(ج) مزايا المستخدمين

تكاليف الخطط والبرامج الجماعية للتأمين على حياة المستخدمين والضمان الاجتماعي وأمنهم بالاستشفائيات وتأمينهم وأمنهم على البعدي وشراء الأسهم، و الأذخار، والمساواة الضريبية للأجانب وجميع المزايا المالية المشابهة والمتعلقة بتكاليف المعاملة من الرواتب والأجور التي تدفع للمستخدمين الأجانب وللمستخدمين الأردنيين كافة التكاليف طبقاً للفقرات (ب) (١) و (ب) (٢) (ط) و (ك) (١) و (ك) (٤) من هذه المادة الثانية. ويستم دفع تعويضات إنهاء الخدمة للمستخدمين الأردنيين بمعدل ثابت مطبق على جداول الرواتب وبمعدل الحد الأدنى للتأمين بالتعويض عن

إنهاء الخدمة بموجب القوانين الأردنية. وتكون تعويضات إنهاء الخدمة للمستخدمين الأجانب متعلقة مع الممارسات في ساعة التخط المالية.

(د) المواد والمعدات واللوازم
المواد والمعدات واللوازم التي يشتريها أو اقتنصها المقاول أو قام بتزويدها.

(١) المشتريات
يستم احتساب المواد والمعدات واللوازم المشتراة على أساس السعر المدفوع من قبل المقاول بعد طرح جميع الخصومات التي حصلوا عليها بالفعل.

(٢) المواد التي يقوم المقاول أو إحدى الهيئات التابعة له بتزويدها

يستم شراء المواد التي تحتاجها الهيئات بأحسب مبالغ عندما يكون ذلك عملها إلا في الحالات التي يمكن للمقاول تزويد مثل هذه المواد من مخزونه أو مخزون إحدى الهيئات التابعة له، شريطة أن لا تتجاوز تكاليف هذه المواد بمرددة واحدة تكاليف المواد المتأصلة بها والمشتراة من شرك ثالث تحت نفس الشروط المتعلقة بالتأمين على المواد وتسليمها.

(٢) ضمان سلامة المواد
لا يضمن المقاول سلامة المواد المقدمة في حدود تتجاوز ضمان البائع أو الصانع لهذه المواد، وفي حالة المواد غير المتأصلة لا يتم تحميل المخرجات التي أو يتسلم المقاول تعديلاً من الماسح أو وكيله.

مكتبة الكتل

(٤) الاجارات

تحتسب اجور المواد والمعدات المستأجرة حسب التكلفة الفعلية لها.

(هـ) النقل

(١) نقل المستخدمين والمعدات والمواد واللوازم الضرورية لقيام المقاول بالقطعة.

(٢) مصاريف السفر والنقل المتعلقة بالتميل الى المدى المحدد بالمسافات المقررة من قبل المقاول. اما بالنسبة للموظفين الاجانب والا اردنيين فتتكون حسب التلقات التي يتم تكديدها والمدفوعة فعلا للموظفين او من قبلهم أثناء قيامهم باعمال المقاول.

(٣) تكاليف اعادة المستخدمين الى المدى المحدد في السياسة الشائعة للمقاول وتعيين مصاريف اعادة وسفر الموظفين واسرهم من وإلى نقطة وجودهم الاصلية وقت التعاقد معهم ووقت انصرافهم ووقت الاجازات ومصاريف سفر المستخدمين واسرهم عند نقلهم من مكان الى مكان اخر الا في حالة المصاريف التي تنلق على سفر المستخدمين واسرهم عند نقلهم من الاردن الى مكان اخر غير نقطة الوجود الاصيلي ليجب ان تكون مساوية او اقل من تكاليف السفر الى نقطة وجودهم الاصيلي والمصاريف الفعلية لنقلهم الى ذلك المكان.

(و) الخدمات

(١) تكاليف المستشارين والخدمات العمادية والتمانع التي تجني من طرف ثالث.

(٢) تكاليف الخدمات بما فيها التحاليل المخبرية والرسم والتمالجه والتفسير الجيولوجي والتمالجه الهندسية وتجهيز الهياكل التي تنجزها سلطة المصادر الطبيعية او المقاول او احدي الهيئات القائمة له في منشآت داخل الاردن او خارجه، وتلقات استخدام معدات مملوكة كلها للسلطة والمقاول او هيئة تابعة له، على اساس اجرة متسجمة مع تكاليف الملكية والتشغيل والصيانة مع الاسعار التنافسية السائدة وقت الاستعمال في منطقة الشرق الاوسط.

(د) الاضرار والخسائر

كل الخسائر او المصاريف اللازمة للاستبدال او تمليح الاضرار او الخسائر الناجمة عن الحريق او الفيضان او السرقة او الجوارح او اي سبب اخر لا يقع ضمن سيطرة المقاول من خلال ممارسته لحريته مقبولة. وسيتبرم المقاول بتزويد السلطة باثبات غطي عن اية اضرار او خسائر تتجاوز قيمتها للحادث الواحد خمسين الف (٥٠.٠٠٠) دولار امريكي حالما يصبح ذلك عملياً وبعد تسليم المقاول تقريراً بذلك الحادث.

(ج) التأمين والمطالبات

تكاليف التأمين بما في ذلك المسؤولية العامة والاضرار التي تلحق بالممتلكات والتأمينات الاخرى على مسؤوليات المقاول والتأمينات المتعارف لمستخدميه و/او الالتزامات لهيات خارجية والتي يقوم المقاول بالتأمين عليها او تعطيها القوانيين والانظمة والقواعد في الاردن او التي تعفى عليها السلطة والمقاول.

مكتبة الكتل

يجوز مراجعة النسب المذكورة في الفقرة (ك) (٢) في حالة اكتشاف تجاري ويمكن بالتالي ادخال التعديلات الثلاثية اذا ما دعت الضرورة لاجري تطبيقها في المستقبل، والتي حين التوصل الى اتفاق متبادل سيتم تطبيق المعدلات المذكورة اعلاه.

تعتبر هذه الاعباء العامة تمويها عن الخدمات التي يتلقاها المقاول من مكاتب المقاول او مكاتب تاييمه خارج الاردن والتي لا يتم تحميلها مباشرة بطريقة اخرى طبقا لهذا الملحق ج.

(٢) من امثلة النفقات التي يتكبدها المقاول لم يحمل عليها كنتيجة للانشطة الواردة في الاتفاقية وتشملها النسب المئوية المذكورة اعلاه:

(أ) الادارة التنفيذية - وقت المراد الادارة التنفيذية.

(ب) الخزينة - الامور المالية ومشاكل تجهيل المصروفات.

(ج) الشراء - شراء المواد والبيانات واللوازم.

(د) التعقيب والانتاج - التوجيه وتقديم المشورة، وضبط المشروع بأكمله.

(هـ) دوائر اخرى، مثل الدائرة الادارية والمحاسبة والتدقيق والتي تساهم بوقتها وممراتها وغيرها للمعاملات.

الامور المذكورة اعلاه لا تعزل دون تقاضي اتمام مقابل اسداء خدمات مباشرة بموجب الفقرة (و) (٢) من هذه المادة الثانية.

(٤) في اي وقت يقوم خلاله المقاول بتخليد عمليات بتروولية لان مستخدمي المقاول او مستخدمي التاييم له والذين يتعرضون في مهام مكتبية وكتابية والمثولين والموثولين الذين يتصرفون اوقاتهم في المركز الرئيسي وليس في الميدان، وجميع المستخدمين الذين يعتبرون موثولين عامين واداريين ولم تعمل لفتراتهم الى انواع اخرى من المصروفات يتم تحميلها للمعاملات، ويتم توزيع هذه المصاريف شهريا بين المصروفات التنفيذية والنفقات التعقيب والنفقات التطوير حسب الاجراءات المحاسبية المقبولة المستخدمة في صناعة المصروفات.

(ل) المصاريف

جميع المصاريف والرسوم والمصروفات ان وجدت التي يتلقاها المقاول في الاردن ليسا بحمل على هذه الاتفاقية.

(م) نفقات الانتاج

لحصول تكاليف نشاطات المقاول بالنسبة لمنطقة او مناطق الانتاج يتم تحميلها شريطة ان تكون هذه التكاليف مطلوبة في الاتفاقية.

(ن) نفقات اخرى

اي تكاليف ومصاريف ونفقات لها ما يبررها غير ما تمت تخطيطه ومعالجته في النصوص الواردة اعلاه في هذه المادة الثانية وتكبدها المقاول للتجهيز السليم للمعاملات المصروفة.

(س) عدم احتساب الفوائد

لا يجوز تحميل فوائد على الاستثمارات او المصاريف البتروولية الاخرى التي تكبدها المقاول كمصروف قابل للاعتداد ضمن التكاليف المستردة فيما عدا المصروفات البنكية المتعلقة بالخدمات البنكية او

ملحق ج

كتب الاعتماد المطلوبة بموجب المادة الثانية والثلاثين والمادة الرابعة والثلاثين من الاتفاقية والتكاليف البنكية المعتادة بما في ذلك تكاليف التحويل وعمولات تبادل العملات الأخرى، ولا يشكل النص السابق إخلالاً بأي استرداد للبراند أو غيرها من ممتلكات التحويل بموجب أي قانون للضريبة مطبق في الأردن أو في أي بلد آخر.

٢- المتبوضات

المتبوضات التي يتحملها المتداول نتيجة للميليات البعرولية أو ناشئة عنها وتسجل في الحسابات ذات المصلافة، وتشمل مثل هذه المتبوضات المعاملات التالية:

(أ) استرداد المطالبات

الموائد من أي تأمين أو مطالبة تتعلق بالميليات البعرولية أو أية موجودات محملة على الحسابات.

(ب) الإيرادات من فريق ثالث

الإيرادات التي يتم استلامها من فريق ثالث مقابل استعمال الممتلكات أو الموجودات أو مقابل تقديم المتداول لخدمة أو مقابل أية معلومات أو بيانات.

(ج) التعديلات

أية تعديلات يتحملها المتداول من الموردين/المؤمنين أو وكلائهم تتعلق بالممتلكات أو المواد الممطوية وسبق تحميل تكاليفها للحسابات.

(د) المبالغ المرتجعة

وتشمل الأيجارات والمبالغ المرتجعة أو غيرها من الحسابات الدائنة التي يتحملها المتداول وتطبق على أية ممتلكات خيلت على الحسابات.

(هـ) بيع المواد والممتلكات واللوازم أو تصديرها في حالة قيام المتداول ببيع أو تصدير أو نقل ملكية أية مواد أو ممتلكات أو لوازم إلى التأمين أو لأحد الهيئات أو الأشخاص وكانت تكاليف هذه المواد قد حلت على الحسابات فإن قيمة هذه التعويضات ستسجل في الحسابات الدائنة.

٢- تفهيم المواد والممتلكات واللوازم

يجري تفهيم المواد والممتلكات واللوازم سواء حلت على الحسابات بموجب الفقرة ١ (د) أعلاه أو سجلت كحساب دائن في الحسابات طبقاً للمقرر (د) من المادة الثانية (٢) ويجري تفهيمها طبقاً لتسليسي التالية:

(أ) الاعتماد ما ورد عليه النص في الفقرة ٢ (ب) أدناه يجب أن تكون تكاليف المواد والممتلكات واللوازم المشتراة مسجلة مع أسعار السوق المالية بالنسبة للبضائع والخدمات من نوعية مماثلة للمورد بشروط مماثلة للشروط المألوفة في الشرق الأوسط وقت التعاقد على توريد السلع والخدمات من قبل المتداول، وفي حالة شراء مواد وممتلكات ولوازم يجب أن يمكن سعر الشراء حينما كان ذلك سائداً للخدمات المتحاوية والتكديفة والتعاقب الشراء والتوريد، الشحن، التأمين، الخزائن، الرسوم الجمركية، والرسوم التشغيلية وغيرها من البنود المتقولة على المواد والممتلكات واللوازم المتوردة وإلى المدى الذي لم يجر فيه تحميل هذه البنود على حسابات أخرى.

(ب) سيعالج على المواد والممتلكات واللوازم المشتراة من أو المبيعة إلى التأمين حسب الأسعار المحددة في (١) و (٢) أدناه على النحو التالي:

(١) تكون اعمار المواد والمعدات واللوازم الجديدة (الحالة ١). منسجمة مع اعمار السوق العالمية للسلع والخدمات من نوعية مماثلة والموارد بشرط مماثلة للشروط السائدة في الشرق الاوسط وقت التعاقد على توريد السلع والخدمات من قبل البتاول.

(٢) مواد ومعدات ولوازم مستعملة (الحالتان "ب" و "ج")

(١) المواد والمعدات واللوازم السليمة وفي حالة كونها سالحة للاستعمال وسالمة لاعادة الاستعمال بدون حاجة لتعديدها متمكن على انها في الحالة "ب" وتقدر على اساس (٧٥%) من السعر الجاري للمواد والمعدات واللوازم الجديدة المحددة في (١) اعلاه.

(ب) المواد والمعدات واللوازم التي يعتمد تصنيفها على الحالة "ب" ولكنها:

(١) سالحة للاستعمال بعد تعديدها وتؤدي مهامها الاساسية بصورة جيدة مثلها مثل المواد والمعدات واللوازم المستعملة المتمكنة على انها في (الحالة ب) او

(٢) سالحة للاستعمال وتؤدي المهمة الاساسية ولكنها الى حد كبير غير سالمة لاعادة التعديل متمكنة من الحالة "ج" وتقدر بنسبة ٥٠% من السعر الجاري للمواد والمعدات واللوازم الجديدة المبررة في (١) اعلاه. وتعمل تكاليف التعديل لاسعار المواد والمعدات واللوازم البراد تعديدها شريطة ان لا تزيد قيمة المواد والمعدات واللوازم في الحالة (ج) مع تكاليف

التعديل من قيمة المواد والمعدات واللوازم في الحالة "ب".

(ج) المواد والمعدات واللوازم التي لا يمكن تصنيفها ضمن الحالة "ب" او الحالة "ج" ستقدر بقيمة تناسب مع استعمالها.

(د) عندما يكون استعمال المواد والمعدات واللوازم مؤقتا وخدماتها للمهمات البترولية لا تبرر تخفيض السعر حسب نص الفقرة (ب) (٢) (٢) فان مثل هذه المواد والمعدات واللوازم ستقدر على اساس ينتج عنه قيمة صافية تعمل على الحسابات تتعلق مع قيمة الخدمات المقدمة.

٤- مراكز التكاليف

لغامين رقابة فعالة على التكاليف المستردة بموجب الاتفاقية يجب تقديم كل التكاليف الى السلطة لمراجعتها اعتمادا على مراكز التكاليف وتقسيمات فرعية لهذه المراكز. وسيعم الاتفاق على التقسيمات التفصيلية يمتدحى المادة ٨-١ من هذا الملحق ج، الا انه بموجب احداث التعديلات التالية كحد ادنى:

(١) توزع التكاليف لكل منطقة بالطريقة التالية:

(١) "منطقة تنقيب"

(٢) كل "منطقة اعاج" منفردة

(٣) التكاليف المتعلقة بالمنطقة خارج "المنطقة" مثل خطوط

الاتصاف

(٤) التكاليف التي يعتمد ربطها بمنطقة معينة

مركز من التكاليف

(ب) توزيع التكاليف حسب كل عملية من العمليات المتروكة بالطريقة التالية:

(١) "عمليات التفتيش" وتقسّم إلى الفروع التالية:

- (أ) أعمال مسح جوي ، جيولوجي ، جيوكيميائي ، احاثي ، (بيولوجي) ، طبوغرافي وغيرها .
- (ب) كل مسح زلزالي منفرد
- (ج) كل بحر ارادية "تفتيشية" او "تفتيشية".
- (د) بنيت تعتميد (طرق ، مهابط طائرات الخ) .
- (هـ) تسهيلات مساندة (مستودعات الخ) بما في ذلك توزيع تكاليف الخدمات المشتركة (التكاليف المتعلقة بعمليات متروكة مختلفة) .
- (و) توزيع التكاليف الادارية والتلفات العامة .
- (د) تكاليف اخرى .

(٢) "عمليات التطوير" وتقسّم إلى ما يلي:

- (أ) أعمال مسح جوي ، جيولوجي ، جيوكيميائي ، جيوليزيائي وغيرها .
- (ب) كل "بحر تطوير" منفرد .
- (ج) خطوط التجميع .
- (د) مرافق ميدانية .
- (هـ) ساحات التخزين وغيرها من مرافق تعزيز البترول .
- (و) خطوط الانابيب والمهاويج .
- (د) بنيت تعتميد .
- (ج) التسهيلات المساندة بما في ذلك توزيع تكاليف الخدمات المشتركة (التكاليف المتعلقة بعمليات متروكة مختلفة) .
- (ط) توزيع المصروفات الادارية والتلفات العامة .
- (ي) تكاليف اخرى .

(٢) "عمليات الانتاج" وتقسّم بنفس طريقة تقسيم "عمليات التطوير"

(ج) ستوزع التكاليف على النفط الخام والغاز حيثما يجري انتاج وتوليف النفط الخام والغاز . ويكون التوزيع طبقا لنسب التكاليف:

(١) حيثما تكون التكاليف مرتبطة بشكل قاطع اما بالنفط الخام او الغاز فتخصص التكاليف بالكامل للنفط ذي العلاقة .

(٢) حيثما تمزج التكاليف للنفط الخام والغاز بما لتوزع التكاليف بطريقة تتعلق عليها الفرقاء طبقا لنسب التكاليف في صناعة النفط المالية .

٥- التكاليف والتلفات غير المستردة

تعتبر التكاليف والتلفات التالية غير مستردة لفرض تحديد "نصف الكلفة" او "الغاز الكلفة المستردة" .

(أ) التكاليف التي لا يوجد لها سجلات او سجلاتها غير صحيحة من اي ناحية اساسية .

(ب) التكاليف التي لم يجر تحميلها ضمن برنامج العمل والميزانية المخصصين او بدون صلاحية بالاتفاق او من قبل غير مسجوع بها في الاتفاقية .

(ج) التكاليف التي تتجاوز مستوى اعمار السوق المالية للسلع والخدمات من نوعية مماثلة والموردة بشروط مماثلة لما هو سائد في السوق الاوسط في وقت الحصول على السلع والخدمات او طلبها من قبل المفاوض باستثناء تلك التكاليف التي يجر تكبدها في حالات الطوارئ .

(د) تكاليف السلع والخدمات التي لا تسمى مع الاتفاقية ذات العلاقة وتمديلاتها المبرمة مع المفاوض الفرعي او المورد .

(د) عندما لا تخلق حالة المواد مع اسعارها بمقتضى الفقرة (٢) من هذا الملحق اي التكاليف الرائدة الناجمة عن الاعتلال في حالة المواد.

(و) اية تكاليف لا تكون مطلوبة بشكل معقول للمبيعات البترولية بما في ذلك اية تكاليف تخص بالنفط بمد نقطة التصفير او نقطة التسليم في الاردن، مثل التكاليف المرتبطة بالنفط الخام بمد تحميله في الباطنة لتجده من الاردن.

(د) ضرائب الدخل والضرائب الاخرى التي يتم سدادها خارج الاردن بشرط انه اذا كانت الضرائب الاخرى غير قابلة للاسترداد بمورد مفعولة وانها جزء عادي لا يسعرا من اي رسوم مطلوبة بشكل معقول او ناشئة عن "المبيعات البترولية" او عائدة لها.

(ج) المكافآت المدفوعة بمقتضى المادة التاسعة (١) من الاتفاقية.

(ط) الدفوعات التي تمت بمقتضى المادة التسعة (٢) و (د) من الاتفاقية.

(ي) تكاليف التحكم وقرارات الخبراء بمقتضى المادة عشرين ما لم يقرر المحكمون او الخبراء خلاف ذلك.

(ك) الغرامات والجزاءات المفروضة من قبل محاكم اقليمية.

(ل) الهبات او التعريفات الا اذا واقتت المصلحة عليها سيقا.

(م) الفوائد وتلفات التمويل البشار الهبات في الفقرة (١) (س) من هذا الملحق.

(ن) التلقات على الابحاث وتطوير معدات ومواد وتجهيزات جديدة لاستخدامها في البحث عن البترول او استغلاله واستجابه الا اذا كانت تلك التلقات مرتبطة "بالمبيعات البترولية" حسب الاسول.

ازدواجية التلقات و الايرادات

بدن النظر عن اي حكم مخالف في هذه الاتفاقية فان التبعات التي يجب ان لا يكون هناك اي ازدواجية في التلقات والايرادات في الحسابات بموجب هذه الاتفاقية

ملحق من الملحق

الباب الثالث

الجرد وبيانات الجرد

١- الجرد الدوري والاشعار والتسجيل

يتم عمل جرد بواسطة السلطة والمقاول خلال فترات محددة يقرر عليها بين السلطة والمقاول ، ويشمل هذا الجرد سداد العمليات والموجودات الملموسة والمشاريع الانشائية . ويسلم المقاول الى السلطة اشفارا بنيتها القيام بالجرد قبل ثلاثين (٣٠) يوما من البدء بالجرد حتى يتمكن تسجيل السلطة و/او المقاول عند اجراء عملية الجرد . واذا لم ترسل السلطة او المقاول شيئا من اي منهما فان السلطة و/او المقاول سيكونان مسؤولين بتسليم نتائج الجرد الذي قام به المقاول والذي يجب في هذه الحالة ان يزود السلطة بنسخة من معاصر الجرد . وعلى المقاول القيام بالجرد مرة كل سنة على الاقل وعند انتهاء الاعمال.

٢- تسوية وتعديل قوائم الجرد

يقوم كل من المقاول والسلطة باجراء تسوية للموجودات التي سددتها ويشارك الطرفان باعداد قائمة بالسوائف والرمادات وتحديد ما يجب تعديل القائمة من قبل المقاول .

٣- بيان الجرد

(١) يحتفظ المقاول بسجلات تفصيلية للممتلكات المستعملة في العمليات البترونية وذلك طبقا للممارسات المحاسبية المعتادة في حسابات صناعة النفط العالمية.

(ب) على المقاول فيما يتعلق بالعمليات المسؤول عنها ان يقدم للسلطة على اساس ربع سنوي قائمة جرد تتضمن ما يلي:

(١) التوفيق والرموز او تعريف بكل الموجودات والموارد التي يمكن ضبطها.

(٢) القسمة المسجلة في الحسابات الخاصة بكل بند من الموجودات.

(٣) التاريخ الذي تم فيه تسجيل الموجودات في الحساب.

(٤) اذا تم استرجاع تكاليف هذه الموجودات طبقا للمادة الثامنة لقرة (١) (٢) من الاتفاقية.

٤- التعريف

يجري تعريف كافة الموجودات برموز او تعريفات للتعريف عليها وتسجيل مبالغها وذلك ضمن المدى الممكن والمقبول طبقا للاجراءات المتعلق عليها في المادة ٨-١ من هذا الملحق ج.

مكتبة
الكتاب

المادة الرابعة تقرير الانتاج

١- يتضمن تقرير الانتاج المعلومات التالية وسيجري اعداده بمقتضى الاسس التالية:

(أ) يتحدد نبط او غاز المشاركة في الانتاج ونبط او غاز استرداد الكتلة على اساس كل النبط الخام وكل الغاز المنتج والموفر من المنطقة بمقتضى المادة السابعة والمادة الرابعة والمقررين من الاتفاقية.

يتحدد انتاج النبط الخام المزمع بالبراميل بتقسيم اجمالي كميات النبط الخام المقاسة لربع السنة على عدد الايام في نفس ربع السنة الشمسية. وحيثما يجري تسليم درجات مختلفة من النبط الخام عند نقطة او نقاط قياس "المشاركة في الانتاج" متعده احوام كل نوع من النبط بشكل مستقل.

(ب) من البنود لا غرض المعلومات الاحتمالية ان يتم تحديد الكميات الاحتمالية من النبط الخام والغاز المنتج والموفر على اساس يومي عند نقطة الشحن في كل "منطقة انتاج" وبانه حيثما يجري تسليم درجات مختلفة من النبط الخام عند نقطة او نقاط الشحن فان احوام هذه النوعيات من النبط الخام متعده بشكل منفرد لكل نوع. وتكون نقطة الشحن نقطة في "منطقة الانتاج" التي يجري فيها قياس النبط قبل نقله بخط الانابيب او القاطرات او المباديع من "منطقة الانتاج".

(ج) تصح احوام النبط الخام بالنسبة للمياه والترمبات وتحدد على اساس درجات الحرارة والضغط الاعيادية كما يجري تصحيح القفل النوعي والمحتوى الكبريتي وغيرهما من مؤشرات للنبط الخام وتسجل بانتظام.

(د) يجري تحديد احوام الغاز على اساس درجات الحرارة وخطوط اعيادية كما يجري تحديد محتوى الطاقة والمحتوى الكبريتي وغيرهما من مؤشرات النوعية للغاز وتسجل بانتظام.

(هـ) يجري ان يجري قياس وتسجيل احوام النبط الخام والغاز المستعمل في "الميليات البترولية" على اساس يومي وان هذه الاحوام في الاحجام المستعملة:

- (١) في اعادة الحث.
- (٢) في اعادة التدوير.
- (٣) في الطاقة اللازمة لميليات التنقيب والتطوير والميليات البترولية وكذلك لميليات الضخ في خطوط الانابيب.

(و) من البنود ان يتم تسجيل النبط الخام المحروق او الغاز المشتعل او السحب على اساس يومي.

(ز) يتحدد حجم المحروقات من النبط الخام كحد ادنى في بداية ونهاية كل شهر شمسي.

٢- يرسل تقرير اولي لتقرير الانتاج لاغراض احتمالية فقط في كل شهر شمسي إلى السلطة وذلك خلال خمسة عشر يوماً (١٥) بعد الشهر الجاري حاسب.

مكتبة
الكتاب

المادة السابعة

تقرير النفقات والإيرادات

يعد المداول تقريراً بالنفقات والإيرادات كل ربع سنة شمسية يتضمن ما يلي:

- (أ) النفقات والإيرادات المتوقعة خلال السنة الشمسية من الميزانية على أساس تمديد التكاليف ومركز التكاليف كما تمت على ذلك إجراءات المحاسبة هذه.
- (ب) النفقات والإيرادات المستحقة خلال ربع السنة والتمويل كنفقات قابلة للاسترداد طبقاً لهذه الاتفاقية.
- (ج) النفقات والإيرادات المتوقعة خلال السنة موزعة الدراما.
- (د) التمديدات على الميزانية المتعلق عليها طبقاً للاتفاقية وبدون اخلال بخصوص المادة الثالثة (ج) (٦) من هذا الاتفاقية التي سيكون لها الأولوية في التطبيق.
- (هـ) آخر تقدير للنفقات المتوقعة والإيرادات حتى نهاية السنة.
- (و) الفروقات بين تقدير الميزانية (حسب تعديلها بالفترة (د) أعلاه حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق) وبين آخر تقدير مع ايضاحات معقولة لهذه الفروقات.

هكذا من الأصول

ملحق د

الاتفاقية المشاركة في الانتاج المعنية

بين

سلطة المصادر الطبيعية

في

السلطة الاردنية الهاشمية

و

شركة مابور للطاقة الشمسية المحدودة

الموقعة :

احكام تطبيق طريقة الدخل

ملحق د

احكام تطبيق الضريبة

من المفهوم ان المتنازل يخضع لقوانين ضريبة الدخل الاردنية الا اذا نص على خلاف هذا في الاتفاقية، وان اية صرائب دخل اردنية تدفعها السلطة بالنيابة عن المتنازل تكون دخلا اضافيا للمتنازل. ويكون هذا الدخل الاضافي ايضا خاضعا لضريبة الدخل الاردنية اي ان دخل المتنازل "يجمل" ليتضمن الضريبة المدفوعة من السلطة. يكون الدخل الكلي للمتنازل الخاضع للضريبة، كما هو محدد بالفقرة ٩ (د) (٢) محسوبا منه مبلغ يساوي مجمل التزام المتنازل بالضريبة الاردنية "دخلا مبدئيا" للمتنازل.

يكون "القيمة المجدولة" عبارة عن مبلغ يضاف الى الدخل المبدئي للحصول على "الدخل الخاضع للضريبة" بحيث تساوي القيمة المجدولة صرائب الدخل الاردنية، ولذلك:

الدخل الخاضع للضريبة = الدخل المبدئي مضافا اليه القيمة المجدولة،
القيمة المجدولة = ضريبة الدخل الاردنية على الدخل الخاضع للضريبة،
مثلا اذا كان "معدل الضريبة" والذي يعني معدل ضريبة الدخل الاردنية النافذ او المركب النافذ عن ممتلكات الصرائب الاردنية التي تقرر على الدخل او الارباح من معدل ثابت وغير متغير على مستوى الدخل، حيث:

القيمة المجدولة = معدل الضريبة مضروب بالدخل الخاضع للضريبة

ويجمع المضافين الاولي والاخير المذكورين اعلاه.

القيمة المجدولة = الدخل المبدئي X معدل الضريبة
١ - معدل الضريبة

ويتمر المثال الرئيسي التالي المتبادلات المذكورة اعلاه:

لملى القتراس ان الدخل المبدئي هو (١٠) دولارات ومعدل الضريبة هو (٤٠%) اذا تكون القيمة المجدولة مساوية ل:

١٠ دولارات * ٤٠% = ٤ دولارات
١ - ٤ = ٦

ولذلك:

الدخل المبدئي	١٠.٠٠ دولارات
مضافا اليه القيمة المجدولة	٦.٦٧
الدخل الخاضع للضريبة	١٦.٦٧
محسوبا منه صرائب الدخل الاردنية	٦.٦٧
بمعدل ٤٠%	
دخل المتنازل بمعد الضرائب	١٠.٠٠ دولارات

دخلك من الدخل

ملحق ٢

لاتفاقية المشاركة في الانتاج الممسية

بين

سلطة المصادر الطبيعية

في

المملكة الاردنية الهاشمية

و

شركة مانبر للطاقة المساهمة المحدودة

الموقعة :

الكتالة البنكية

ملحق "أ"

الكتالة البنكية

من : بنك

الى : وزارة المالية/الجمارك

المملكة الاردنية الهاشمية

عمان ، الاردن

السادة الاعزاء :

السوق ادناه (البنك) بملف
 كتيبة بكلل ستخص مداء كتالة غير قابلة للتفويض لوزارة
 المالية/الجمارك (الوزارة) حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ويبدون
 ان حاجة لا تمارر عدلي او اجراء قضائي ، دفع اية رسوم جمركية
 وخدمات ، بما لا يتجاوز مبلغ مائتي الف دولار امريكي (٢٠٠٠٠٠) يتم
 دفعه بالمداد الاردنية على اية مواد مستوردة للاردن من قبل شركة
 مانبر للطاقة المساهمة المحدودة (المقاول) او من قبل مستخدميه او
 مناوليها المرعفين بدون جمارك ورسوم واعباء مالية ويتم التصرف بها
 في الاردن بطريقة تخضع للخريبة طبقا للمادة الرابعة والثلاثين من
 اتفاقية المشاركة في الانتاج (الاتفاقية) الموقعة بين
 السلطة والمقاول.

ويجوز للوزارة ان تطلب الدفع وتقبضه منا خلال عشرة (١٠) ايام
 عمل بعد ان تقدم بمانا خطيا موقعا من موظف مفوض في الوزارة ، عمان ،
 الاردن بمادي على ان :

- (أ) الشخص المذكور من موظف مفوض حسب الاصول يتصرف بالتعبئة عن
الوزارة.
- (ب) المبلغ المطلوب دفعه يشمل الرسوم الجمركية والخدمات
والاعباء المالية المستحقة والواجبة الى الوزارة من المقاول.
- (ج) المقاول قد رفض او تغلى عن او اتمل في دفع الرسوم والخدمات
والاعباء المذكورة بدون سبب وجيه رغم طلب الوزارة اليه ان
يفعل ذلك.

مكتبة من الكتب

(د) الرسوم والقرامات والاعباء المستحقة لخدمة عمال الشركة العامة في الأردن
 للرسوم داخل الأردن بمواد استوردتها المقاول التي لا بد من
 استوردتها مستخدموها أو مقاوليهم الفرعيين بدورهم أو اعضاء
 مالية، ويتوجب ان يدرج بيان التوراة المواد والرسوم
 والقرامات والاعباء المالية التي تطبق عليها.
 وتكون الكفالة البنكية هذه نافذة من تاريخ بدورها وتستمر نافذة
 الى التاريخ الذي يقدم فيه المقاول والمطعم بياناً خطياً بان جميع
 المواد المكونة قد تمت اعادة تمديدها من الاردن او ان الحياض
 والقرامات والرسوم المترتبة عليها قد دفعت، او ساداً ما ذكره قد تم
 التعميم بالمواد المكونة داخل الاردن كمواد معفاة من الضرائب حسب
 احكام المادة الرابعة والثلاثين من الاتفاقية.

(البنك)

ملحق و
 لاتفاقية المشاركة في الانتاج النفطية
 بين
 سلطة المصادر الطبيعية
 في
 المملكة الاردنية الهاشمية
 و
 شركة مابو للطاقة المساهمة المحدودة

الموقعة :

لمودج كتاب الاعضاء

ملحق "ر"

نموذج كتاب الاعتماد

من: بنك

السلطة المصادر الطبيعية

المملكة الاردنية الهاشمية

عمان، الاردن

المادة الاعراء:

نرجو اذ العلم اننا بهذا نفتح كتاب الاعتماد غير القابل للتسليم والجامر للاستعمال الفوري رقم لصالح سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الاردنية الهاشمية (السلطة) لحساب شركة هانجو للطاقة المتجددة المحدودة و/او لهم وعلمنا ان (المقاول) سيبذل اجنالي لغاية مليون وستمائة الف دينار (١.٥٠٠.٠٠٠) دولار أمريكي فيما يتعلق بخزان قيد التفاوض بتأجير التراسبات مملوكة المادة الرابعة (ب) من اتفاقية التفتيش والمشاركة في انتاج الثورل السوقية فيما بين السلطة والمقاول والموزعة (الاتفاقية).

يكون كتاب الاعتماد هذا جامدا للدفع بدون حاجة لاحظار عدلي او اجراء قضائي. هذا تلك الحالات التي يكون فيها الانراج عن كتاب الاعتماد طبيعيا وهي اذا تم انتهاء الاتفاقية او اذا انتهت فترة التفتيش الاولى او التمديد الاولى او التمديد الثاني حسب ما يكون الحال بمجرد للسلطة حينئذ ان تملي افعارا عطا للمقاول بالاعمال مع نسخة لنا اذا قررت السلطة ان المقاول لم يك بالالتزامات الواردة بالمادة الرابعة (ب).

واذا لم يتم المقاول بارتفاع السلطة عن هذا القصور بالاداء وانتهت تسمون (٩٠) يوما على ارسال افعار التفتيش ليجرد للسلطة ان تطلب الدفع بملحق كتاب الاعتماد هذا. ويترتب اتمام الدفع للسلطة خلال عشرة (١٠) ايام عمل بعد تسليم افعار عطا سرج لنا من السلطة مع نسخة

للمقاول تذكر فيه:

(١) بان المقاول لم ينفذ كل او جزءا من التزاماته بموجب المادة الرابعة (ب) من الاتفاقية وبانه لم يرض السلطة فيما يتعلق بتقصيره بالاداء.

(ب) وبان فترة تسمين (٩٠) يوما قد انتهت منذ ارسال السلطة الى المقاول افعارا بخالفه الاتفاقية.

يتمتع كتاب الاعتماد نافذ المفعول عند ارسال افعار لنا من السلطة او المقاول بان الاتفاقية قد اصبحت نافذة المفعول وانها ستعمر نافذة المفعول (ما لم يحدد المقاول) لمدة سنتين واثم وعشرين يوما بعد ذلك، واذا كان الموعد اكر، حتى نعلم افعارا عطا من السلطة بان المقاول قد اولى بالتزاماته بموجب الاتفاقية.

يخضع كتاب الاعتماد هذا للاعراف والممارسات المنعطة للاعبادات الوثائقية (نسخة عام ١٩٨٢) لفترة رقم ٤٠٠ لفترة التجارة الدولية.

مخزن النسخ

محفوظ في الأصل

ملحق ر
لائحة المشاركة في الامتياز الممنوحة
في
سلطة المصادر الطبيعية
في
المملكة الاردنية الهاشمية
و
شركة مانبر للطاقة المساهمة المحدودة
الموزعة :
نموذج كتابلة الشركة الام

ملحق رقم (د)

نموذج كتابلة الشركة الام

التاريخ :

رقم المرجع

المادة سلطة المصادر الطبيعية
المملكة الاردنية الهاشمية

المادة المحترمون

نحن، مجموعة شركات مانبر، الشركة الام والساهمين المنفردين لشركة مانبر للطاقة المساهمة المحدودة نوافق وتتعهد بموجب هذا الكتاب بتزويد شركة مانبر للطاقة المساهمة المحدودة بجميع المصادر التقنية اللازمة لتمكينها من مواجهة التزاماتها بموجب اتفاقية المشاركة في الانتاج الموزعة ----- والبروتة من قبل سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الاردنية الهاشمية وشركة مانبر للطاقة المساهمة المحدودة.

بالاضافة الى هذا، اذا اعلن المفاوض اكتفانا تجاريا فان مجموعة شركات مانبر توافق وتتعهد بتزويد شركة مانبر للطاقة المساهمة المحدودة بالمصادر المالية التي قد تلزم لتمكينها من مواجهة التزاماتها السنوية بموجب اتفاقية المشاركة في الانتاج الموزعة والبروتة من قبل سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الاردنية الهاشمية وشركة مانبر للطاقة المساهمة المحدودة. (بما في ذلك الترتيبات المالية مع التامين و/او غير التامين)
و التعهد المذكور في بداية هذا الكتاب يمتدح ساري المفعول اعتبارا من تاريخ هذا الاتفاقية.

مجموعة شركات مانبر

الاسم

الوظيفة

اتفاق التبادل التجاري

بين

حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩-١-١٩٦٢ الموافقة على اتفاق التبادل التجاري بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية الذي تم التوصل اليه خلال المباحثات التي جرت في القاهرة للفترة من ٢١-٨-١٩٦٢ الى ٦-٩-١٩٦٢ بالشكل التالي :-

اتفاق التبادل التجاري

بين

حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية

ان حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية - ويشترط البها في هذا الاتفاق بالطرفين - رغبة منهما في تقوية وتعزيز وتطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بين بلديهما على اساس من المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة قد اتفقتا على ما يلي :-

المادة الاولى

يعمل الطرفان على تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين في شتى مجالاتها ، ويشجع الطرفان حرية تصدير واستيراد المنتجات الزراعية والصناعية ومنتجات الثروات الحيوانية والنباتية والطبيعية ذات المنشأ الوطني من وإلى الطرف الآخر على ألا تكون من المنتجات والسلع التي تقضي الانظمة الوطنية بحظر او قيد استيرادها او تصديرها كما يسمى الطرفان لتقديم كافة التسهيلات الممكنة لدعم انسياب حركة الاستيراد والتصدير بين البلدين .

المادة الثانية

يعمل الطرفان على تشجيع نقل البضائع المتداولة بينهما بواسطة وسائل النقل المائدة لكل منهما كلما امكن ذلك ، وتسهيل نقل بضائع الترانزيت عبر البلدين في اطار التشريعات السارية في كل منهما .

المادة الثالثة

يعمل كل من الطرفين على الاشتراك في المعارض والاسواق الدولية التي تقام في بلد الطرف الاخر ، كما يسمح كل منهما للطرف الاخر باقتناء المعارض والمراكز التجارية على اراضيها ويقدم له التسهيلات اللازمة لتحقيق ذلك في حدود التشريعات السارية في كل منهما .

المادة الرابعة

يعمل كل من الطرفين على تشجيع التعاون وتبادل الزيارات بين الغرف التجارية والصناعية وغيرها من المؤسسات المماثلة وكذلك بين رجال الاعمال والمال في كل من البلدين .

المادة الخامسة

لاغراض هذا الاتفاق تتم المعاملات باي عملة حرة قابلة للتحويل . ويعمل الطرفان على تشجيع مبدأ المقايضة وإبرام الصفقات المكافئة وذلك في اطار التشريعات السارية في كل من البلدين .

المادة السادسة

فيما عدا الضرائب والرسوم الداخلية والضرائب على المبيعات ، تمنع من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الملحق بها السلع والمنتجات المصرية والأردنية ذات المنشأ الوطني التي يتم الاتفاق عليها في اطار اللجنة التجارية المشتركة المنصوص عليها في المادة التالية ومن خلال بروتوكولات يتم عقدها بين الطرفين وفي الحدود وطبقا للشروط والاحكام التي تتضمنها هذه البروتوكولات .

وتعتبر السلع المتبادلة بين البلدين في اطار هذه البروتوكولات ذات منشأ وطني متى كانت مصنوعة بكلفة الانتاج المحلية بما في ذلك المواد الأولية والأيدي العاملة الداخلة في التصنيع لا تقل عن أربعين في المئة من كلفة الانتاج الكلية .

المادة السابعة

تشكل لجنة تجارية مشتركة برئاسة الوزيرين المعنيين في كلا البلدين لغرض متابعة حسن تنفيذ هذا الاتفاق وتقديم التوصيات والاقتراحات بشأنه . وتعقد هذه اللجنة اجتماعاتها سنويا او بناء على دعوة اي من الطرفين في عاصمة كل منهما بالتناوب ولا تعتبر التوصيات او القرارات التي تسفر عنها اعمال هذه اللجنة نافذة الا بعد التصديق عليها من السلطات التشريعية المختصة في كل من البلدين .

المادة الثامنة

يحل هذا الاتفاق محل اتفاق التجارة الموقع بين البلدين في ١٢-٩-١٩٦٧ وكذلك جميع البروتوكولات والكتب المتبادلة اللاحقة عليها والمتعلقة بها .

ويصبح هذا الاتفاق ساري المفعول من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه ولدة سنة يجدد تلقائيا ما لم يخطر احد الطرفين الطرف الاخر كتابة برغبته في اثناء العمل به قبل ثلاثة اشهر على الاقل من انقضاء كل اجل وتستمر البروتوكولات التي تنبثق عن هذا الاتفاق سارية المفعول لحين انتهاء مدة سريانها .

واشهادا على ما تقدم قام الموقعان اذناه بالتوقيع على هذا الاتفاق بعد تبادل وثائق التفويض الرسمية . وقع هذا الاتفاق في مدينة القاهرة بتاريخ الثامن من ربيع الاول سنة ١٤١٣ هجرية الموافق السادس من سبتمبر ١٩٩٢ ميلادية من نسختين أصليتين باللغة العربية .

عن حكومة
المملكة الأردنية الهاشمية
الدكتور عبدالله النسور
وزير الصناعة والتجارة

عن حكومة
جمهورية مصر العربية
الدكتور يسري علي مصطفى
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

مكتبة
مكتبة
مكتبة

التعليمات الخاصة بتنظيم نقل الطلاب بواسطة الباصات (الحافلات وسيارات الركوب المتوسطة)
صادرة استناداً لأحكام المادة ٧٩- من قانون
السير رقم - ١٤ - لسنة ١٩٨٤

المادة ١ - تجهيز الباصات :

- أ - يدهن كل باص باللون البرتقالي ليسهل تمييزه عن غيره من الباصات المعدة للنقل العام .
- ب - يجب تركيب شوازين أحمرين مقطعين على كل من الجنبين الأمامية والخلفية كذا هو موضح في الرسم ، بحيث تعمل الإضاءة عند توقف الباص لتحميل ونزول الطلاب . وبأن المصابيح الأمامية من الاتجاهين بالتوقف التام في حال عدم وجود جزء من حافلة في الماروق . وعند الرجوع إليها بمقابلة السير الأبعد أن تلتف الأضواء المتناهية .
- ج - كتابة عبارة (باص مدرسة) على الواجهة الخلفية بشكل واضح .
- د - كتابة اسم المدرسة ورقم الهاتف على جانبي الباص بوضوح .
- هـ - تجهيز الباص بصندوق إسعاف لاستخدامه للاستعانة بالإسعافات الأولية عند الضرورة .
- و - توفير مقابض جانبية كافية لمساعدة الطلبة عند الصعود والنزول .
- ز - تغطية الأدرج والأرضيات بمواد مناسبة لمنع الانزلاق .
- ح - تركيب أحزمة أمان للمقاعد الأمامية ومقاعد الدرائج والمقاعد الجاورة للأبواب على الأقل .
- ط - فحص الباص دورياً بعد كل مرة كل ستة أشهر .
- ي - أن تكون الشبائيك بشكل يضمن عدم إخراج اليد والرأس ، ويؤمن التنويه للنساء من الجهة الأخرى .

المادة ٢ - سائقوا الباصات :

- أ - يشترط في سائق الباص حصوله على تصريح خاص من إدارة السير سنوياً ، ومنع بـ ...
توفر ما يلي :
١ - المشاركة في دورة تدريبية خاصة تمتد في أحد مراكز الدرجة الأولى يتم التركيز فيها على الأمور التالية :
- القيادة الوقائية .
- السيطرة على الباص .
- قواعد أولويات المرور .
- أصول الوقوف والتوقف وتحميل ونزول الطلاب وعبورهم الطريق .
- التجاوز .
- القيادة في فصل الشتاء .
- الشواخص وعلامات الطرق الدولية .
- التصرفات الخاطئة .
- الاسعافات الأولية .
- التعامل مع الطلبة وفقاً لأعمارهم .
- ب - وجوب تقيد السائق بما يلي خلال نقل الطلاب :
- أن يكون حسن الهنء والمظهر .
- أن يلتزم بالسير على المسرب الأيمن باستمرار ويتلقى السير على المسرب الأيسر إلا عند الضرورة الملحة .
- عدم التوقف لتحميل أو تنزيل الطلاب في المناطق الخطرة وغير المناسبة كالتقاطعات ورؤوس التلال وتقاطع الطرق .
- تخفيف سرعة الباص بما يتلاءم مع الظروف المحيطة وبخاصة خلال المناطق السكنية وبالتقرب من المدارس ومبشرات المشاة .
- أن يتخذ الاحتياطات الكافية ليحول دون وقوع أي حادث ويحول دون استخدام الباص بطريقة غير مشروعة من قبل الطلاب الموجودين فيه .
- عدم سوق الباص في حالة الإجهاد أو التوهم أو التوهم .

- أ - التأكد من عدم وجود حجارة بين العجلات الخلفية حتى لا تتطاير وتسبب حوادث للركبات أو الأشخاص .
- ب - التأكد من صلاحية الباص قبل الانطلاق وإبلاغ إدارة المدرسة عن أية أعطال تؤثر على سير وسلامة الباص .
- ج - عند وقوف الباصات قرب البيوت يجب مراعاة عدم الوقوف عند مفارق ومقاطع الطرق وفي الأماكن غير المكتسفة وقيل ممرات المشاة ، كما يجب الوقوف قرب رصيف المنزل للطلبة الصغار .
- د - عند تحميل الطلاب يجب التأكد مما يلي :
١ - استعمال الغماز الأيمن لأشعار الركبات التي تسير خلفه بعزمه على الوقوف .
٢ - تشغيل الإضاءة الحمراء المتقطعة .
٣ - الوقوف التام عند أقصى اليمين .
٤ - التأكد من أن الطلبة قد دخلوا إلى الباص وتم إغلاق الباب بصورة صحيحة .
٥ - عدم الحركة قبل أن يجلس الطلبة في أماكنهم .
٦ - عدم تحميل ركاب زيادة عن العدد المسموح به ، علماً بأنه يسمح بأضافة ثلاث طلاب نقل أعمارهم عن ١٢ سنة بدلاً من راكبين بالغين .
- هـ - عند تنزيل الطلاب يجب التأكد مما يلي :
١ - الوقوف التام على أقصى اليمين .
٢ - نزول جميع الطلاب والتأكد من عبورهم الشارع من خلف الباص بأمان وبمساعدة المرافق .

المادة ٣ - مرافقوا الباصات :

- أ - يجب أن يكون هنالك مرافق لكل باص مدرسي ينقل الطلاب وفق الترتيب والاسس التالية :
١ - موظف خاص أو أحد المدرسين للباصات التي تنقل طلاباً تقل أعمارهم عن ١٢ عاماً ويجب أن تتوفر فيه الشروط التالية :
- تدريب خاص على هذا النوع من العمل من قبل المدرسة .
- أن يكون ملماً وعلى درجة من المعرفة بالإسعافات الأولية البسيطة .
- مراقبة الطلبة عند المواقف وأثناء الركوب والنزول وخلال الرحلة وعند عبورهم الشارع .
- مساعدة المعاقين وفقاً لحالات الإعاقات الخاصة بكل منهم .
- الإحاطة بأماكن نزول وركوب الطلاب .
- يمكن بالنسبة للباصات التي تنقل طلاباً تزيد أعمارهم على اثني عشر عاماً تكليف أحد المدرسين أو الطلاب بالجلوس قرب الباب ، ليتولى مهمة إرشاد الطلاب ومراقبة سلوكهم .

المادة ٤ - توضع هذه التعليمات موضع التنفيذ اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

جودت السبول
وزير الداخلية

مكتبة النور